التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
العام الثالث والأربعون - العدد 168 - مارس 2026

الكوارث الطبيعية وحلول رأس المال البديل

بقلم : الأمين العام

تقرير سوق التأمين اللبناني

GAIF.ORG

Tax Registration Number
200-026-925

Invested in You.

19792
gig.com.eg

GIG
EGYPT

الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2022/11/8

saa

الشركة الوطنية للتأمين

Société Nationale d'Assurance

#1er ASSUREUR

Financial Rating

SAA holds a rating assigned by the international agency AM Best : "B" for financial strength and "bb+" for issuer credit, along with an Algerian National Scale Rating (NSR) of "aaa.DZ" confirming its financial stability.

AM BEST SINCE 1899

Our Values

CUSTOMER CARE	COMMITMENT	INNOVATION	TRANSPARENCY	EXCELLENCY
خدمة العملاء	إلتزام	ابتكار	شفافية	تفوق

Joint-stock company with share capital of 35 billion DZD.
SAA building, Business Disctrict, Bab Ezzouar, Algiers.
Tel.: +213 (0) 21 225 000 / 050 / 151
ecoute_client@saa.dz
saa.dz

SAA, Certified ISO 9001:2015

GAIF 35

GENERAL المؤتمر
CONFERENCE العام

King Hussein Bin Talal Convention Centre Dead Sea - Jordan

4-7 October 2026

BACK TO PRINCIPLES

التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
العام الثالث والأربعون - العدد 168 - مارس 2026

الافتتاحية

الكوارث الطبيعية وحلول رأس المال البديل 4

مقالات

التأمين الإلزامي .. هل هو الرافعة التي تحتاجها صناعة التأمين للتطور؟ 6

Model for Measuring and Evaluating Risk Degree 10

خمسة أسئلة حول نظام التأمين على الكوارث الطبيعية بالمغرب 13

دراسة وجيزة حول العوامل الرئيسية المتعلقة بالطلب للتأمين 19

تقرير السوق

تقرير سوق التأمين اللبناني 23

حوار السيد / أسعد ميرزا 30

حوار السيد / ماكس زكار 31

حوار السيد/ حسين ملوك 32

حوار السيد / لبيب نصر 34

حوار السيد / فاتح بكداش 35

حوار السيد / بيار سبعلاني 36

حوار السيد / جورج شهدان سالم 38

حوار السيد / كارول فغالي 39

حوار السيد / جوزيف نسناس 40

حوار السيد / طلال الأنسي 41

حوار الأستاذة / ريتا السخن 42

حوار السيد / وسيم الطباع 43

حوار السيد / جميل حرب 45

الأخبار

ملتقى قرطاج الـ18 للتأمين وإعادة التأمين 46

الاتحاد العام العربي للتأمين يعقد اجتماع لجنة البحري والطيران عن بعد 48

كتاب "LA PROMESSE ASSURANTIELLE" 49

المؤتمر العربي الدولي للإكتواريين 2026 50

مؤتمر GAIF35 يعلن عن فتح التسجيل المبكر مع طرح حزم رعاية مبتكرة للشركات 52

انضمام 54

تهاني 56

تعازي 58

الكـوارث الطبيعيـة
وحلـول رأس المال البديـل

مـن إدارة الأزمـات إلـى صناعـة المرونـة... وحلـول بدائـل نقـل الخطر

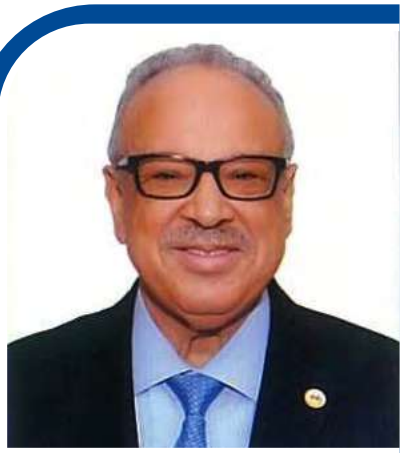

شـكيب أبوزيـد
الأمين العام

منذ تسعينيات القرن الماضي كثر الحديث عن التغير المناخي وآثاره الكارثية على جميع مناطق العالم. ولهذا انصب اهتمام الأمم المتحدة عبر مؤتمرات COP على الحد من إنبعاثات الكربون، حيث وضعت COP21 هدف الوصول إلى تقليص درجات الحراره بمقدار 1.5 درجة مئوية، مع الإلتزام بتوفير 100 مليار دولار لمساعدة الدول النامية على تحقيق هذا الهدف.

الواقع الحالي والذي أصبح واضحًا للعيان، هو تزايد عدد الكوارث وحدتها من أعاصير وزلازل وفيضانات وحرائق غابات، مسببة خسائر اقتصادية هائلة. في عام 2025 وحده بلغت الخسائر الاقتصادية العالمية نحو 233 مليار دولار، منها 118 مليار دولار خسائر مؤمَّنة فقط، مما ترك فجوة حماية ضخمة قدرها 115 مليار دولار (49%) .

أمام هذا الواقع، من الواضح أن الفجوة التأمينية آخذة في الإتساع وهذا ينطبق بشكل جلي على المنطقة العربية؛ حيث تُظهر تقارير منظمة الأرصاد العالمية (WMO) أن عام 2024 كان الأكثر حرارة في تاريخ المنطقة العربية، حيث ارتفعت الحرارة بمعدل يفوق المتوسط العالمي بمرتين، ووصلت عدة مناطق إلى درجات تجاوزت 50° مئوية، متسببةً في ضغوط هائلة على الأنظمة الصحية والاقتصادية، وعلى الرغم من الطبيعة الجافة للمنطقة، فقد شهدت دول مثل السعودية والبحرين والإمارات أمطاراً طوفانية مفاجئة في 2024 وهو ما يجعل المنطقة العربية من أكثر المناطق هشاشة أمام تغير المناخ، خصوصًا فيما يتعلق بندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وما يزيد من حدة وآثار الفيضانات التوسع العمراني غير المخطط في بعض المدن الساحلية.

■ أبـرز الكـوارث الطبيعيـة التـي شـهدتها المنطقـة خلال (2022-2024)

العام	نوع الكارثة	الدول المتأثرة	الخسائر الاقتصادية (بالمليون دولار أمريكي)	الخسائر المؤمن عليها (بالمليون دولار أمريكي)
2021	عواصف مدارية	سلطنة عمان	1,89	129
2022	حرائق غابات	المغرب	69	
2023	زلازل	سوريا	8,9	
		المغرب	4	
	إعصار	ليبيا	6,200	
2024	فيضانات	الخليج	8,6	2,8
	موجات حر شديدة	السعودية	وفاة 1,300 شخص	
2026	فيضانات	تونس	تقدير أولي 1.9% من إجمالي الناتج المحلي	تضرر 25,000 شخص، بنية تحتية مدمرة، 5 وفيات
		المغرب	تقدير أولي 330 مليون دولار	188,000 مُهَجَّر، 110,000 هكتار غارقة، خسائر زراعية وعقارية كبيرة

منطق التحول – لماذا نحتاج مقاربة جديدة؟

أصبح التأمين يواجه صعوبات في توفير الطاقات الكافية لمواجهة تداعيات الكوارث؛ وهذا الواقع يفرض البحث عن حلول مبتكرة تتجاوز قدرات التأمين التقليدي، حيث يكون الانتقال من ثقافة الاستجابة إلى ثقافة الاستباق والمرونة (Resilience)، عبر

- تطوير خرائط مخاطر ونماذج استباقية دقيقة تعتمد على البيانات المناخية والجيولوجية وتستعمل التكنولوجيا؛
- إدماج اشتراطات الحد من المخاطر في التخطيط العمراني؛
- فرض معايير بناء مقاومة للزلازل والفيضانات والعواصف؛
- تحفيز أو إجبار الأفراد والشركات على التأمين ضد أخطار الكوارث؛

التحدي ليس فقط في التعويض بعد وقوع الكارثة، بل يكمن في بناء منظومة متكاملة لإدارة الخطر قبل وأثناء وبعد الحدث. وهنا يبرز دور رأس المال البديل – وخاصة الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين (ILS) والسندات الكارثية (Cat Bonds) – كأداة استراتيجية لزيادة القدرة الاستيعابية وتوزيع المخاطر.

السندات الكارثية عبارة عن أدوات مالية تصدرها الحكومات أو شركات التأمين لنقل جزء من مخاطر الكوارث (ART) إلى أسواق رأس المال. في حال وقوع حدث محدد (وفق معايير متفق عليها)، يتحمل المستثمرون جزءًا من الخسارة.

يُعد رأس المال البديل أحد أبرز التطورات التي شهدها قطاع التأمين وإعادة التأمين خلال العقدين الأخيرين، لما تتميز به من خصائص

1. **تنويع أشكال التغطيات:** السندات الكارثية توفر تمويلاً خارج النظام التأميني التقليدي، مما يقلل اعتماد الدول على ميزانياتها العامة.
2. **سرعة صرف التعويضات:** اعتماد النماذج المعيارية Parametric Triggers يسمح بالدفع الفوري عند وقوع الحدث دون انتظار تقدير الخسائر.
3. **جذب رؤوس الأموال:** إن الارتفاع القوي في العوائد – مثل 14.1% عوائد سنوية في مؤشر Aon للسندات الكارثية – يجعلها جذابة للمستثمرين.

هذا وقد ساهمت أدوات رأس المال البديل مثل الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين (Insurance-Linked Securities – ILS)، وخاصة سندات الكوارث (Cat Bonds)، في زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين وإعادة التأمين، حيث بلغ إجمالي رأس مال شركات إعادة التأمين عالمياً -وفقا لـGallagher Re- مستوى قياسي جديد بنهاية عام 2025، مدفوعاً بنمو رأس المال البديل ليبلغ 838 مليار دولار أمريكي منها 128 مليار دولار أمريكي مرتبط برأس المال البديل الذي نما خلال عام 2025 بنحو 12%.

في عام 2025، شهد السوق العالمي إصدار سندات كارثية بقيمة قياسية بلغت 17.8 مليار دولار، ليرتفع إجمالي السوق إلى 57 مليار دولار، مع توقعات بتجاوز حاجز 20 مليار دولار لأول مرة . كما وصل حجم رأس المال البديل في إعادة التأمين إلى 121 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تاريخي .

ومن الأدوات البديلة أيضاً انشاء صناديق الكوارث الإقليمية، ولعل تجربة دول الكاريبي "CCRIF" كانت نموذجًا ناجحًا لصندوق إقليمي مشترك يوفّر تغطية للدول الأعضاء ضد الأعاصير والزلازل.

كما أن الدول الإفريقية جنوب الصحراء أسست آلية للحد من آثار الكوارث "ARC"، بدعم من المؤسسات الدولية، وأصبحت نموذجاً يحتذى به.

يبدو أن الأمر ليس سهلا في المنطقة العربية، لعدة أسباب منها:

1. **عدم تجانس الأسواق التأمينية** بين البلدان "الغنية" والبلدان الأقل غنى والتي هي بأمس الحاجة لآليات لتغطية الكوارث.
2. **تحديات فنية وتقنية:**
   - نقص البيانات عالية الجودة حول المخاطر، خصوصاً في المناطق الريفية والجبلية.
   - الحاجة إلى نماذج اكتوارية دقيقة لتسعير السندات الكارثية.
3. **تكلفة أدوات رأس المال البديل:** التسعير في الأسواق المالية يعتمد على شهية المستثمرين للمخاطر، مما قد يرفع تكلفة الإصدار للدول ذات التصنيف الائتماني المتوسط.
4. **الإطار التنظيمي الإقليمي:** حيث تفتقر أغلبية البلدان العربية إلى:
   - قوانين لتنظيم التأمين الإجباري ضد الكوارث؛
   - صناديق وطنية تأمينية؛
   - بيانات كافية تسهل عملية تسعير مخاطر الزلازل أو الفيضانات.
5. **عدم تجانس الأسواق المالية:** تشير تقارير CFA Institute إلى أن أسواق رأس المال العربية غير متجانسة، مما يحدّ من القدرة على إنشاء منصات إقليمية مشتركة لإصدار السندات الكارثية.

السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو، كيف يمكن التغلب على تلك التحديات؟

1. **بناء إطار تنظيمي شامل:** وهو ما تتجه إليه بعض البلدان العربية مثل (الإمارات والسعودية ومصر) حيث تعمل على تطوير اللوائح التنظيمية والتشريعية لتتيح فرصة للاستفادة من أدوات رأس المال البديل.
2. **تحسين جودة البيانات:** وذلك من خلال الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي وقدرتها على تحليل البيانات الضخمة و تطوير نماذج المحاكاة والتنبؤ.
3. **تطوير قدرات الشركات:** بتحسين الكفاءات والقدرات المهنية والعلمية وتدريب الكوادر على فهم أدوات ILS، كيفية بنائها وتسعيرها وإدارتها.
4. **تحديث الأسواق المالية و زيادة الوعي الاستثماري:** من خلال تنظيم ورش عمل للمستثمرين وصناديق الاستثمار والبنوك، وتوضيح فوائد التنويع والعوائد المستقلة عن الأسواق التقليدية.
5. **توسيع التعاون الإقليمي:** وهو الأمر الذي نادى به الاتحاد العام العربي للتأمين مع إطلاق "المبادرة العربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية" في أكتوبر 2022، وهي الفكرة التي تقوم على تجميع للطاقات الإكتتابية على الصعيد العربي وليس على صعيد كل بلد فقط. الهدف من المبادرة هو:

1. التكافل بين البلدان حيث تقوم الفكرة على مبدأ توزيع الخطر أو Mutualization مما يقلل من التكلفة على كل بلد.
2. التقليل من الإعتماد على ميزانية الدول لمواجهة الكوارث.
3. الإستعداد المبكر والمسبق للكوارث.
4. المساهمة في تحصين الأمن القومي العربي.
5. التقليل من الفجوة التأمينية.

بإمكان المبادرة الإستفادة من مصادر تمويل مختلفة:

- برامج الأمم المتحدة UNDRR أو UNDP أو التمويل الدولي IMF, WB, AFD؛
- ميزانيات الدول؛
- إعادة التأمين العالمية؛
- رأس المال البديل ILS؛

في إنتظار حلول متقدمة، هناك مبادرات نجحت في البلدان العربية وتساهم أو ستساهم في التحوط من آثار الكوارث، وأبرزها إجبارية التأمين على الزلازل في الجزائر والتي تم إقرارها في تسعينيات القرن الماضي؛ والقانون المغربي الذي أنشأ صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) وفعله منذ 2020؛ كما أن سلطنة عمان أقرت مؤخراً التأمين على الفيضانات والسيول في وثائق السيارات، وقبلها تم إصدار مرسوم سلطاني الهدف منه إيجاد آلية للحد من آثار الكوارث.

الخلاصة، التجارب الدولية الناجحة في سوق السندات الكارثية (Cat Bonds) والأوراق المالية المرتبطة بالتأمين (ILS) تؤكد أن بناء منظومة عربية لإدارة مخاطر الكوارث، مدعومة بأدوات بدائل نقل الخطر، ممكن جداً، كضرورة استراتيجية لحماية الاستثمارات، واستدامة التنمية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، بحيث تصبح الكوارث مخاطر قابلة للإدارة.

لكن للاستفادة من هذه الأدوات، لابد من بلورة استراتيجيات وطنية لا تكتفي فقط بالتعويض بعد وقوع الكوارث، لكن تعمل بشكل استباقي، وبالشراكة مع دول الجوار في تحالفات إقليمية (دول مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، بلاد الشام)، وبالتعاون من الجهات الدولية. والأهم تبقى دائماً الشراكة بين القطاعين العام والخاص متمثلة في شركات التأمين والمؤسسات المالية.

من يدير الخطر بذكاء اليوم، يحمي اقتصاد الغد

التأمين الإلزامي
هل هو الرافعة التي تحتاجها صناعة التأمين للتطور؟

شكيب أبوزيد
الأمين العام

في أعقاب الثورة الصناعية ظهرت الحاجة المتزايدة إلى حماية الفرد والمجتمع من المخاطر التي برزت مع الثورة، ومن ثم كانت ألمانيا أولى الدول في مجال تشريع التأمين الإجتماعي الإلزامي ، وكان ذلك في عهد المستشار أوتو فون بسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر حيث تم إصدار قوانين تلزم العمال وأصحاب العمل بالمساهمة في صناديق التأمين الصحي، وتلا ذلك قوانين للتأمين ضد الحوادث والشيخوخة.

يجب التمييز ما بين التامينات الإجتماعية أو الضمان الجماعي والتي يتم إدارتها من طرف صناديق تؤسسها الدولة؛ وتأمينات الأخطار الإلزامية التي تغطيها شركات التأمين.

في ثلاثينيات القرن العشرين مع تزايد حوادث السير فرضت الولايات المتحدة التأمين الإلزامي على المركبات لحماية ضحايا تلك الحوادث بالتزامن مع إطلاق برنامج "الضمان الاجتماعي" لحماية كبار السن والعاطلين عن العمل.

ويمكن تعريف التأمين الإلزامي بأنه تأمين يُلزم به القانون الأشخاص أو الجهات عند مزاولة نشاط معين أو عند تملك أصول معرضة للمخاطر، بحيث يجب الإلتزام به قانونياً.

يهدف التأمين الإلزامي إلى: حماية المتضررين عند حدوث ضرر بسبب نشاط ما (مثلاً حادث سيارة)، حيث يضمن التأمين الإلزامي حصول المتضررين على تعويض من جهة تأمينية، بدلاً من الشخص المتسبب أو تدخل الدولة ودون الاعتماد الكلي على التعاقد الطوعي، توزيع المخاطر على الجميع والتي قد تكون باهظة لمن تسبب فيها بحيث يمكن توزيعها بشكل جماعي عبر أقساط التأمين، خفض العبء على الدولة لأنه من دون التأمين الإلزامي قد تكون الدولة ملزمة بتعويض المتضررين أو معالجة الحالات التي لا تستطيع سدادها، ما يكبد الميزانية العامة أعباء كبيرة، تعزيز الانضباط التنظيمي والرقابي ، حيث أنه من خلال إلزام التأمين، تصبح هناك رقابة أفضل على التغطيات وشروطها، وتراخيص وتصنيف شركات التأمين، وتوحيد المعايير، وأخيراً حماية الثروة الوطنية والاقتصاد ففي حالات الكوارث أو الحوادث الكبيرة، قد تكون الخسائر ضخمة، مما يساعد في بقاء النشاط الاقتصادي مستقرًا لحد كبير.

أولى خطوات التأمين الإلزامي في الوطن العربي كانت في منتصف القرن العشرين حين أصدرت مصر قانون رقم 86 لسنة 1943 يلزم أصحاب العمل بالتأمين ضد حوادث العمل، ثم تلاه في عام 1955 صدور القانون رقم 652 لسنة 1955 بشأن التأمين الإلزامي ضد المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات، وقد سارت بقية الدول العربية على نفس الدرب تباعاً .

تطورت التأمينات الإلزامية في البلدان العربية على مرحلتين: **المرحلة الأولى** كنتاج للقوانين التي كانت تفرضها دول الحماية والإستعمار (في المغرب العربي)؛ أو بقرارات وطنية (في مصر).

المرحلة الثانية، وخاصة في دول الخليج، تم فرض تأمينات إجبارية (السيارات والطبي في السعودية.)

وقد تنبه الاتحاد العام العربي للتأمين مبكراً لضرورة فرضية التأمين على حوادث السير التي تقع للمركبات العابرة بين حدود الدول العربية، فجاءت البطاقة البرتقالية في عام 1975 بمثابة النواة الأولى لتعزيز التعاون العربي في مجال التأمين بحيث يصبح الحصول على البطاقة البرتقالية كتأمين المسئولية المدنية للمركبات لحماية مواطني الدول المزارة في حالة وقوع حوادث تنتج عنها أضرار بدنية أو أضرار بالممتلكات.

ومع اتساع مفهوم التأمين الإلزامي بدأت بعض الدول العربية سن التشريعات الخاصة بإلزام تغطيات تأمينية أخرى بخلاف المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين الإجتماعي (التقاعد) ونذكر من هذه التغطيات:

■ **التأمين الصحي:**

- اتجهت عدة دول عربية، خصوصاً في الخليج، إلى إقرار التأمين الصحي الإلزامي على الوافدين في المملكة العربية السعودية كشرط للإقامة والعمل وتم توسيع نطاقه ليشمل العاملين في القطاع الخاص من المواطنين السعوديين.
- أصبح التأمين الصحي إلزامياً لفئات واسعة من السكان في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بهدف ضمان حد أدنى من الرعاية الصحية وتخفيف الضغط عن الموازنات العامة.

– وهناك أيضاً التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض (AMO) بالمغرب والذي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) وبدأ تطبيقه في عام 2005.

■ تأمين الأخطار المهنية:

– سنت بعض الدول العربية، تأمينات إلزامية أو شبه إلزامية للمسؤولية المهنية، مثل:

– مسؤولية الأطباء أو العاملين في المجال الصحي.

– مسؤولية المهندسين والاستشاريين عن أخطاء التصميم والإشراف.

– مسؤولية مهن قانونية أو استشارية معيّنة أو مهن مثل الخبراء ، وسطاء التأمين والمترجمين في بعض الدول.

هذه التغطيات تهدف لحماية المتعاملين مع أصحاب المهن من أخطائهم المهنية التي قد تسبّب خسائر جسيمة. ويمكن القول أن الدول العربية في هذا الشأن تنقسم إلى ثلاثة فئات:

– دول لديها إلزام واضح: مثل السعودية، الإمارات، عمان والأردن.

– دول في طور الإطار التشريعي مثل البحرين، قطر و مصر (حيث أن قانون التأمين الموحد بجمهورية مصر العربية نص على إلزامية المسئولية المهنية في نسخته الجديدة الصادرة عام 2024.)

– دول ما زال تأمين المسئولية المهنية فيها اختيارياً/ تعاقدياً أكثر منه قانوناً إلزامياً (بحيث تشترط بعض الجهات الحكومية توافر تأمين المسئولية المهنية عند تقديم المناقصات مثلاً).

■ التأمينات المرتبطة بالقطاع الإنشائي والعقاري:

مع توسّع المشاريع العقارية والإنشائية في دول عربية مثل دول الخليج، ظهرت توجهات نحو فرض تأمينات إلزامية في قطاع البناء مثل:

– تأمين مخاطر المقاولين (Contractors All Risk – CAR)

– تأمين مسؤولية البناء والعيوب الخفية (Decennial Liability)

بعض التقارير التنظيمية تشير صراحة إلى نية إقرار تأمينات إلزامية جديدة في قطاع الإنشاءات لحماية المشترين وتقليل المخاطر النظامية في السوق العقاري.

■ تأمينات عمالية واجتماعية:

بجانب التأمين الاجتماعي التقليدي (تقاعد، إصابة عمل)، أدمجت بعض التشريعات عناصر تأمينية إلزامية على أصحاب الأعمال تجاه العمال، مثل تغطية إصابات العمل، أو حوادث معينة تترتب على بيئة العمل، وذلك في إطار تشريعات العمل والضمان الاجتماعي، ومن امثلة ذلك وثيقة "ساند" (أو التعطل عن العمل) بالمملكة العربية السعودية والتي توفر تغطية إلزامية للمواطنين السعوديين، ويتم الاشتراك فيه بنسبة 1.5% من الأجر، ويتحمل صاحب العمل 0.75% والموظف 0.75%، وكذا التأمين على العمالة المنزلية، حيث يصبح إلزامياً عند تجاوز عدد العمالة المنزلية لصاحب العمل 4 أفراد، ويجب الحصول على موافقة شركة التأمين الصحي وتقديم نموذج الإفصاح الطبي.

وفي الإمارات بدأت وزارة الموارد البشرية والتوطين في إلزام وثيقة التأمين ضد التعطل عن العمل، توفره شركات وطنية وتندرج ضمن مجمع تأميني، وقد أعلنت وزارة الموارد البشرية والتوطين أن 10500 عامل استفادوا من نظام التأمين ضد التعطل خلال عام 2024، مما جعل النظام يوفر مظلة حماية اجتماعية للمستفيدين تكفل ديمومة الحياة الكريمة للعاملين في القطاعين الحكومي الاتحادي والخاص من المواطنين والمقيمين في الدولة، خلال فترة التعطل عن العمل، من خلال تعويض المؤمن عليه بمبلغ نقدي، وفق ضوابط واشتراطات محددة.

■ التأمين على الممتلكات:

يتم الآن بالمغرب دراسة تأمين السكن لحماية المباني السكنية ومحتوياتها. يشمل أيضاً تغطية المسؤولية المدنية التي تغطي الأضرار التي قد تلحق بالجيران أو الأطراف الثالثة.

يمكن إبراز أهمية التأمين الإلزامي كمكون أساسي لصناعة التأمين في عدة محاور استراتيجية أساسية مثل:

تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي

التأمين الإلزامي يشكّل أداة لحماية الأفراد والمجتمعات من الخسائر غير المتوقعة؛ و مع تزايد الكوارث الطبيعية وحوادث الطرق والمخاطر الصحية، فإن التأمين الإلزامي يساهم في تقليل العبء على الحكومات وتخفيف التفاوت الاجتماعي عبر ضمان حد أدنى من التعويض المالي للمواطنين المتضررين.

دعم التنمية المستدامة وتمويل الاقتصاد

من خلال الأقساط الإلزامية، يدعم التأمين بشقية الحمائي والإدخاري النمو الاقتصادي. كما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تعزيز المرونة الاقتصادية وتمويل المشروعات الطويلة الأجل.

الرفع من ثقافة التأمين في المجتمعات العربية

بالنظر إلى محدودية الثقافة التأمينية لدى الأفراد، فإن فرض التأمين الإلزامي يخلق ثقافة جديدة تُرسخ مفهوم المشاركة في تحمّل المخاطر وتوزيعها، مما يمهّد لتوسيع قاعدة المؤمنين وتشجيع مداخيل الأفراد لاحقًا عن التأمينات الاختيارية (تأمينات التقاعد).

التأمين الإلزامي والتحول التكنولوجي

يمكن التأمين الإلزامي من الحصول على قاعدة بيانات ضخمة تسهّل تحليل البيانات واستعمالات الذكاء الاصطناعي. وهو ما يساعد على التسعير وإدارة المخاطر ويحد من الاحتيال التأميني.

تطوير البنية التشريعية والتنظيمية

التأمين الإلزامي يفرض تحديثًا للأنظمة والقوانين التأمينية، وتطوير آليات الرقابة والإشراف من قبل الهيئات الرقابية ومن ثم يعزز الشفافية ويحدّ من الممارسات غير المشروعة كالتأمين الصوري أو الاحتيال.

لقد أثبتت التجربة التاريخية أنه رغم النمو الإقتصادي الذي تعرفه البلدان العربية، لا تزال نسب التأمين في الناتج القومي منخفضة؛ لهذا بات من الواضح أن إلزامية التأمين لا مناص منها، وخاصة مع عدم قدرة الحكومات على تحمل كل التكاليف الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتعطل عن العمل. وأحسن دليل على ذلك السوق السعودية التي عرفت تطوراً ملحوظاً منذ فرض التأمينات الإجبارية على المركبات والصحي. بالنسبة للكوارث الطبيعية أظهرت التجربة المغربية أن فرض رسوم على وثائق التأمين ساهم في تخفيف العبء على الدولة بعد زلزال 2023.

وفي انتظار انتشار أكبر للثقافة التأمينية، تظل التأمينات الإجبارية ضرورية لحماية الأفراد والممتلكات.

ويعرض الجدول التالى بيانات حول التأمينات الإلزامية فى الدول العربية

م	الدولة	أنواع التأمين الإلزامي	القوانين المشرعة للتأمين الإلزامي المطبق	ملاحظات
1	السعودية	التأمين على المركبات (ضد الغير)	نظام المرور مرسوم ملكي رقم م/85. 1428/10/26 هـ الموافق : 07/11/2007	
		التأمين الصحي	نظام الضمان الصحي التعاوني بموجب مرسوم ملكي رقم م/10 بتاريخ 1 / 5 / 1420 هـ الموافق : 1999/08/12 م	إلزامي على جميع المُقيمين غير السعوديين في المملكة، ويجوز تطبيقُه على المواطنين وغيرهم بقرار من مجلس الوزراء
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**التعطل عن العمل:** نظام "ساند" قرار وزاري رقم ت/181 بتاريخ 6 جمادي الآخرة 1435هـ (2014م) **إصابات العمل:** إلزامي بموجب المادة 27 من نظام التأمينات الاجتماعية (1421 هـ / 1973 م)	إلزامي لجميع السعوديين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية
		البناء	التأمين الإلزامي على العيوب الخفية، قرار مجلس الوزراء رقم (509) وتاريخ 21 / 09 / 1439هـ (2018/06/06)	إلزام المقاولين في مشاريع القطاع غير الحكومي بالتأمين على العيوب الخفية التي تظهر في المباني والإنشاءات بعد استخدامها
2	الإمارات	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قرار هيئة التأمين رقم 25 لسنة 2016 والمعدل لاحقاً	الوثيقة الموحدة لتأمين المركبات ضد المسؤولية المدنية
		التأمين الصحي	كان إلزاميا فقط في إماراتي دبي (قانون دبي رقم 11 لسنة 2013) وأبوظبي (منذ 2006) ومع بداية عام 2025 أصبح إلزامياً كافة الإمارات	
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**التعطل عن العمل ILOE:** المرسوم الاتحادي رقم 13 لسنة 2022 إصابات العمل: المرسوم الاتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل + قانون الضمان الاجتماعي	إلزامي على كافة العاملين بالقطاعين الخاص والحكومي باستثناء: المستثمر (صاحب العمل) / العاملة المساعدة / العامل بعقد مؤقت / الأحداث أقل من 18 عام / المتقاعدين الذين لديهم معاش ويعمل في عمل جديد
		البناء		
3	قطر	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قانون المرور رقم 19 لسنة 2007	
		التأمين الصحي	قانون 22/2021 بشأن تنظيم خدمات الرعاية الصحية	إلزامي لغير القطريين والمقيمين عبر شركات خاصة مع إشراف حكومي
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**إصابات العمل:** قانون العمل رقم 14 لسنة 2004	
		البناء		
4	مصر	التأمين على المركبات (ضد الغير)	القانون رقم 72 لسنة 2007 بشأن التأمين الإلزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع والذي تم إلغاءه واستبدل بالقانون الموحد رقم 155 لسنة 2024	
		التأمين الصحي	قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018	طبق تدريجيًا على جميع المواطنين. قانون التأمين الصحي الشامل لسنة 2018 (إلزاميًا على جميع المواطنين المقيمين داخل جمهورية مصر العربية، وإختياريًا على المصريين العاملين بالخارج وكذلك المقيمين مع أسرهم بالخارج)
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**إصابات العمل:** قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019	
		البناء	القانون المدني المصري 131 لسنة 1948 وقانون البناء رقم 119 لسنة 2008 الباب الثالث المادة 46	
5	المغرب	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قانون رقم 1.69.100 الصادر بتاريخ 8 شعبان 1389 (الموافق 20 أكتوبر 1969) ومدونة التأمينات القانون رقم 17.99 بتاريخ 3 أكتوبر 2002	
		التأمين الصحي	التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) يخضع لأحكام القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.296 في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)	نظام اشتراكي: يعتمد على مساهمات المؤمن لهم، حيث يتم اقتطاع نسبة من دخلهم، إلى جانب مساهمات المشغلين بالنسبة للأجراء، مما يضمن تمويل نفقات العلاج لجميع المستفيدين. نظام تضامني: موجه لفائدة الأشخاص غير القادرين على دفع مساهماتهم، حيث تتولى الدولة تحمل جزء أو كامل مبلغ الاشتراك لضمان تغطية صحية إجبارية لهم.
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**إصابات العمل:** التأمين ضد حوادث الشغل للقانون رقم 18-12 الخاص بالتعويض عن حوادث حوادث الشغل والأمراض المهنية المادة 29 بتاريخ 17 أكتوبر 2005	
		البناء	مدونة التأمينات القانون 17.99 بتاريخ 30/12/2024	يشمل تأمين مخاطر الورش (TRC) وتأمين المسؤولية المدنية العشرية (RCD)
6	الأردن	التأمين على المركبات (ضد الغير)	نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم 32 لسنة 2001	
		التأمين الصحي	قانون التأمين الصحي رقم 83 لسنة 2004	يحدد الإطار العام لتقديم خدمات التأمين الصحي الإلزامي في الأردن
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**إصابات العمل:** المادة الثانية من قانون العمل لسنه 1996 وتعديلاته المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنه 2014	
		البناء		
7	لبنان	التأمين على المركبات (ضد الغير)	المرسوم الاشتراعي رقم 105/77 الذي صدر بتاريخ 30/6/1977	المرسوم رقم 9585 الصادر في تاريخ 30 /1/ 2003 ودخل حيز التطبيق في ابريل من نفس العام
		التأمين الصحي	قانون الضمان الاجتماعي رقم 13955/1963	فرض على أصحاب العمل تأمين العناية الطبية والاستشفاء للعمال عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**إصابات العمل:** قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 وقانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976	قانون الضمان الاجتماعي رقم 13955 تاريخ 26/09/1963 ينظم فروع الضمان الاجتماعي، ومنها فرع طوارئ العمل والأمراض المهنية الذي يغطي إصابات العمل، العناية الطبية، تعويضات العجز، ومعاشات الورثة.
		البناء		
8	الكويت	التأمين على المركبات (ضد الغير)	القانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور	
		التأمين الصحي	القانون رقم 1 لسنة 1999 بشأن التأمين الصحي على الأجانب	إلزامي على الأجانب
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**إصابات العمل:** القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي	
		البناء		
9	الجزائر	التأمين على المركبات (ضد الغير)	الأمر رقم 74-15 لسنة 1974	مراسيم التطبيق تم إصدارها في 16/02/1980 تحت أرقام (80 - 34و 35و 36و 37)
		التأمين الصحي	القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983	ضمن التأمينات الاجتماعية
		التعطل عن العمل / إصابات العمل	**إصابات العمل:** الأمر رقم 83-13 لسنة 1983 بشأن حوادث العمل والأمراض المهنية	
		البناء	قانون التأمينات رقم 07-95 لسنة 1995	تأمين مهني إلزامي للمقاولين والمهندسين +تأمين عشري ضد العيوب
		التأمين على المركبات (ضد الغير)	مجلة التأمين / القانون عدد 24 لسنة 1992	

م	الدولة	نوع التأمين الإلزامي	القوانين المنظمة للتأمين الإلزامي المطبق	ملاحظات
10	تونس	التأمين الصحي	القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أغسطس 2004 المتعلق بإحداث نظام التأمين على المرض والذي يلزم كل القطاع والمنشآت المؤسسات الاشتراك في الصندوق الوطني للتأمين على المرض [CNAM]	تعديل مشهود الصدر الاجتماعي
	العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون عدد 28 لسنة 1994 تاريخ 21/2/1994 بشأن إصابات العمل والأمراض المهنية	تحكم غير الدائمين في بداية يناير 1995
	البطالة	القانون عدد 9 لسنة 1999 تاريخ 31/12/1998	التأمين الإلزامي على العاملين في عملية البناء
11	البحرين	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قانون المرور الصادر بالمرسوم بقانون رقم 9 لسنة 1979- والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (1) لسنة 1985 (النسبة الشهرية)	وتعديلاته وفقا لمرسوم بقانون رقم (1) لسنة 1987
		التأمين الصحي	قانون التأمين الصحي رقم 13 لسنة 2018	تنظم "الصحي"
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون التأمين الاجتماعي رقم 24 لسنة 1976	
		البطالة	قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (36) لسنة 2012	ليس إلزاميا ولكن هذا القانون ينص أن صاحب العمل (منشأة) ملزم بالتأمين ضد البطالة
12	ليبيا	التأمين على المركبات (ضد الغير)	القانون رقم 17 لسنة 2010 بشأن التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات	
		التأمين الصحي	القانون رقم (20) لسنة 2010 بشأن التأمين الصحي	إلزامي لجميع المواطنين والمقيمين
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: القانون رقم (13) لسنة 1980 بشأن التأمين الاجتماعي	
		البطالة		
13	اليمن	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قرار مجلس الوزراء رقم (30) لسنة 2001م بشأن التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات	
		التأمين الصحي		لا يوجد حتى الآن قانون معدل للتأمين الصحي الإلزامي في اليمن على الرغم من الموجود في بعض الدول، أثار قانون مشاريع تعديلية ترتبط بوزارة الصحة، ولم يتم إقرار القانون الإلزامي حتى الآن، حالات يتم تنظيمه عبر لوائح تنفيذية أو سندات حكومية
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون التأمينات الاجتماعية رقم (26) لسنة 1991 وتعديلاته	
		البطالة		
14	سوريا	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قانون السير والمركبات رقم 31 لعام 2004 (آخر تاريخ / الفصل الثاني / المادة رقم 158)	
		التأمين الصحي	القانون رقم 89 لعام 1956 الخاص بالتأمين الصحي للعاملين في الدولة	أدخل الأمانة ضمن منظومة التأمينات الاجتماعية
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 وتعديلاته	
		البطالة		
15	فلسطين	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قانون التأمين الفلسطيني رقم (20) لسنة 2005	
		التأمين الصحي	قرار بقانون الإلزامي رقم (13) لسنة 2018 بشأن التأمين الصحي الفلسطيني	إلزامي على موظفي السلطة فقط
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م	
		البطالة		
16	العراق	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قانون التأمين الإلزامي من حوادث المركبات رقم (52) لسنة 1980	
		التأمين الصحي	قانون التأمين الصحي رقم (3) لسنة 2020 في 1/1/2021	يستثنى هذا القانون لسنة (2021) التأمين الصحي التطوعي وبرنامج مستوى التأمين الصحي وبرنامج هذه الجهة مباشرة وزارة الصحة. لا آلية يتولى لمدة الوزراء. العمل أيضا عن وزارة الصحة بعد بروز نص سنوات على إنشائها
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023، إضافة إلى تعليمات التحقيق في إصابة العمل رقم (26) لسنة 2009	
		البطالة		
17	سلطنة عمان	التأمين على المركبات (ضد الغير)	قانون تأمين المركبات بموجب المرسوم السلطاني رقم 84 / 84 والمعدل بموجب المرسوم السلطاني رقم 54 / 2021	
		التأمين الصحي	قرار رقم 78 / 2019 وصدر قرار التأمين الصحي	سنة 2020 والهيئة تعمل على تعميم التأمين الإلزامي على العاملين في القطاع الخاص والوافدين الخصوص في وكالات أو
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون التعويض عن إصابات العمل والأمراض المهنية بموجب المرسوم السلطاني رقم 44 / 77 والمعدل بموجب المرسوم السلطاني رقم 86 / 71 بتاريخ 14/6/1977	
		البطالة		
20	السويد	التأمين على المركبات (ضد الغير)		
		التأمين الصحي	في عام 1998 أصدرت البرلمان السويدي المتطلبات الخاص على حد سواء وفي عام 2008 بدأت المسؤولية في عام الخاص الفعلية والمتحدة، وكان في عام 2016 من قانون التأمين الصحي على أن أي مواطن يتواجد السويد في الدول بالتأمين الصحي أو الحصول على خدمات الرعاية الصحية	المصدر الوطني للتأمين الصحي
		العجز عن العمل / إصابات العمل	إصابات العمل: قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة 1993	
		البطالة		

Model for Measuring and Evaluating Risk Degree

Prof. Dr. Mohamed Ghazy Saber Ibrahim
Professor of Insurance and Actuarial Science – Cairo University
Former President of the Arab Insurance Federation

Abstract

This study proposes the 'Dr. Mohamed Ghazy Saber Model' for measuring and evaluating risk degrees in actuarial and insurance contexts. The model integrates technical assessments of protection systems with statistical and actuarial computations, including geometric mean, standard deviation, Z-scores, and T-scores. A virtual unit is included for benchmarking purposes. The study incorporates previous research, highlighting the research gap and the novelty of integrating engineering risk controls with quantitative risk measurement.

1. Introduction

Risk measurement is a fundamental component in actuarial studies, financial institutions, and the insurance and reinsurance sectors. The efficiency of prevention and protection systems is inversely related to risk degree. Similar to the human immune system, weaker systems lead to higher risk.

Technical engineers and surveyors assess these systems, and the resulting discount rates for policyholders reflect system efficiency. This study proposes a structured model to quantify risk degrees based on these assessments.

2. Literature Review

• Hardy, M.R., 2006: An Introduction to Risk Measures for Actuarial Applications. University of Waterloo.
Comment: Introduces basic actuarial risk measures. Gap: does not integrate technical engineering assessments.

• Kaye, P., 2004: Risk Measurement in Insurance: A Guide to Risk Measurement, Capital Allocation and Related Decision Support Issues.
Comment: Focuses on capital allocation and traditional risk measures. Gap: lacks unit-specific discount evaluation.

• Siokis, V., 2014: Risk measurement and management of insurance companies. City University London.
Comment: Discusses risk management practices in insurance companies. Gap: limited integration with quantitative unit-based scoring.

• Alwie, F. et al., 2019: Risk measurement for insurance sector with credible tail value-at-risk. AIP Conference Proceedings 2184.
Comment: Applies tail value-at-risk to insurance. Gap: no consideration of preventive system efficiency.

• Widianto, D. et al., 2024: Actuarial Risk Management Practices and Firm Performance: The Mediating Role of E-Service Innovation. Journal of Risk Financial Management 17(5), 204.
Comment: Analyzes risk management practices and performance. Gap: lacks detailed unit-level actuarial scoring.

• Varol, N., 2025: Application of Actuarial Valuation Method in TFRS 17. DergiPark.
Comment: Focuses on valuation methods under TFRS 17. Gap: does not address technical risk control evaluation.

• Blier-Wong, C. et al., 2021: Geographic ratemaking with spatial embeddings. arXiv preprint.
Comment: Uses spatial data for risk ratemaking. Gap: does not incorporate engineering control measures.
• Barigou, K. et al., 2021: Actuarial-consistency and two-step actuarial valuations: a new paradigm to insurance valuation. arXiv preprint.
Comment: Introduces advanced actuarial valuation. Gap: lacks integration with practical unit-based prevention scores.
• Olmez, S. et al., 2023: Exploring the Dynamics of the Specialty Insurance Market Using a Novel Discrete Event Simulation Framework. arXiv preprint.
Comment: Simulation of specialty insurance market. Gap: does not combine simulation with technical safety assessments.
• Clark, P., 2011: Developing a framework for the use of discount rates in valuations. Actuaries.org.uk.
Comment: Framework for discount rates in valuation. Gap: does not provide direct link to unit-level risk scoring.

3. Methodology

The proposed model calculates the risk degree as follows:
1. Assign discount percentage to each unit under risk.
2. Compute geometric mean (GM) of discounts.
3. Compute standard deviation (SD).
4. Include a virtual unit with 100% discount.
5. Calculate Z-score: Z = (Unit Discount - GM) / SD.
6. Calculate T-score: T = 50 - 10 * Z.
7. Determine Risk Degree: Risk Degree = T(unit) - T(virtual).

4. Example and Risk Analysis

Units and Discount Percentages: 20%, 25%, 32%, 49%, 52%, 60%, 65%, 45%, 23%, 100% (virtual unit).
Calculated Geometric Mean ≈ 37.9%, Standard Deviation ≈ 24.9%

Unit	Discount (%)	Z-Score	T-Score	Risk Degree
1	20	-0.72	57.2	32.2
2	25	-0.52	55.2	30.2
3	32	-0.24	52.4	27.4
4	49	0.45	45.5	20.5
5	52	0.57	44.3	19.3
6	60	0.89	41.1	16.1
7	65	1.09	39.1	14.1
8	45	0.29	47.1	22.1
9	23	-0.60	56.0	31.0
Virtual	100	2.50	25.0	0.0

5. Heat Map of Risk Degrees

HEATMAP

Unit	Risk Score
Virtual Unit	0
Unit 1	32
Unit 2	30
Unit 3	27
Unit 4	20
Unit 5	19
Unit 6	16
Unit 7	14

6. Recommendations

1. Conduct regular technical inspections of protection and prevention systems to ensure accurate discount rates.
2. Integrate the risk degree scoring model into the company's risk management framework.
3. Use heat map visualization for immediate identification of high-risk units.
4. Update model parameters periodically to reflect changes in operational or environmental risk factors.
5. Consider extending the model to include multi-criteria factors and simulation approaches for dynamic risk assessment.

7. References

1. Alwie, F. et al., 2019: Risk measurement for insurance sector with credible tail value-at-risk. AIP Conference Proceedings 2184.
2. Barigou, K. et al., 2021: Actuarial-consistency and two-step actuarial valuations: a new paradigm to insurance valuation. arXiv preprint.
3. Blier-Wong, C. et al., 2021: Geographic ratemaking with spatial embeddings. arXiv preprint.

4. Clark, P., 2011: Developing a framework for the use of discount rates in valuations. Actuaries.org.uk.
5. Hardy, M.R., 2006: An Introduction to Risk Measures for Actuarial Applications. University of Waterloo.
6. Kaye, P., 2004: Risk Measurement in Insurance: A Guide to Risk Measurement, Capital Allocation and Related Decision Support Issues.
7. Olmez, S. et al., 2023: Exploring the Dynamics of the Specialty Insurance Market Using a Novel Discrete Event Simulation Framework. arXiv preprint.
8. Siokis, V., 2014: Risk measurement and management of insurance companies. City University London.
9. Varol, N., 2025: Application of Actuarial Valuation Method in TFRS 17. DergiPark.
10. Widianto, D. et al., 2024: Actuarial Risk Management Practices and Firm Performance: The Mediating Role of E-Service Innovation. Journal of Risk Financial Management 17(5), 204.

The following heat map visualizes the risk degrees of each unit, with colors indicating the level of risk:

Heat Map Placeholder - Risk Degrees Visualization

خمسة أسئلة حول نظام التأمين على الكوارث الطبيعية بالمغرب

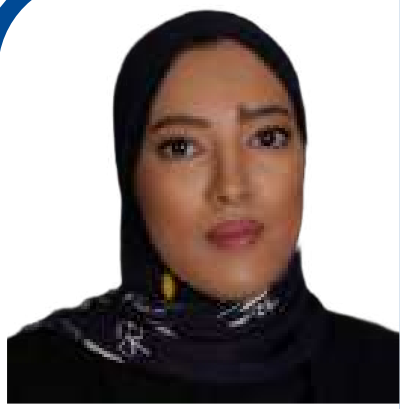

صفية العلوي المحمدي
محامية بهيئة المحامين بالدار البيضاء
باحثة في قانون التأمين

أمام تزايد وتيرة الآفات والكوارث الطبيعية التي شهدها المغرب في السنوات الأخيرة، وما خلفته من خسائر مهمة في الأرواح والأموال، وبالنظر لكون هذه الأخطار لا يكون للتدخل البشري، مبدئيا، أي دور مباشر في تحققها، مع ما يترتب عن ذلك من تحمل المتضررين أنفسهم عبء جبر الأضرار التي تنشأ عنها. في سياق ذلك، وبالنظر للحاجة إلى إقرار حق المتضررين في التعويض عن الأضرار الناشئة عن الكوارث الطبيعية، تفعيلا لمبدأ التضامن في تحمل تكاليف الآفات والكوارث الطبيعية التي تلحق الوطن، كما هو مستقر عليه بمقتضى الفصل 40 من دستور المملكة لسنة 2011، فإن المشرع المغربي، بموجب القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية[1] ، تدخل من أجل إرساء نظام يكفل للمتضررين من الوقائع الكارثية بشكل عام، بما فيها الكوارث الطبيعية، تعويضا عن الأضرار الناشئة عنها في نطاق الحدود ووفقا للشروط المحددة بموجب القانون المذكور، وذلك عن طريق تبني نظام مزدوج ومتكامل، يقوم على التأمين والتضامن، تلعب فيه الدولة وشركات التأمين أدوارا تكاملية لضمان نجاعته واستمراريته.

ما هي مرتكزات نظام التأمين عن عواقب الكوارث الطبيعية؟

كانت الكوارث الطبيعية، إلى وقت غير بعيد، تستثنى من الضمان الذي توفره عقود التأمين[2]، وذلك بالنظر لصعوبة إرساء إحصائيات حول معدلات احتمال تحقق هذه الكوارث، وكذا بالنظر للصعوبات التي يثيرها تحديد متوسط تكلفة تعويض الأضرار الناتجة عنها، بما يترتب عن ذلك من عدم إمكانية التحديد الدقيق لقسط التأمين المناسب الذي يشكل مقابل التزام شركة التأمين بالضمان.

لأجل ذلك تدخل المشرع المغربي، من جهة أولى، من أجل فرض التغطية على عواقب الوقائع الكارثية، على المؤمنين والمؤمن لهم على حد سواء، وذلك عن طريق فرض الإدراج الإجباري للضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية في عدد من عقود التأمين الأكثر انتشارا، والمتمثلة في كل من عقود التأمين على الأموال، عقود التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن العربات ذات المحرك، وعقود التأمين من المسؤولية المدنية عن الأضرار البدنية اللاحقة بالأغيار غير الأشخاص التابعين للمؤمن له المتواجدين بمكان وقوع الخطر المحدد في العقد (المادة1-64 من مدونة التأمينات المحدثة بمقتضى المادة 69 من القانون المحدث لنظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية)، ويفهم من هذا الفرض الإجباري، فضلا عن عدم ترك مسألة الموافقة على هذه التغطية لإرادة شركات التأمين، رغبة المشرع تمكين شركات التأمين من تجميع أكبر عدد من المؤمن لهم من أجل تخويلها تحقيق إدارة مناسبة وكافية لعملية التعاون التبادلي فيما بين مجموع المؤمن لهم [3].

كما تدخل المشرع المغربي، من جهة ثانية، من أجل تحديد قسط التأمين وتوحيده، بحسب كل صنف من عقود التأمين الخاضعة للإدراج الإجباري للضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية، وذلك

(1) ظهير شريف رقم 1.16.152 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016) بتنفيذ القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، الجريدة الرسمية عدد 6502 بتاريخ 20 ذو الحجة 1437 (22 دجنبر 2016)، ص. 6830.

(2) المشرع المغربي في المادة 56 من مدونة التأمينات، استثنى من عقود التأمين على الحريق، الحرائق الناتجة مباشرة عن ثوران البراكين والزلازل والكوارث الأخرى، ما عدا اتفاق مخالف بين الأطراف.

(3) الأستاذ فؤاد معلال، الوسيط في قانون التأمين دراسة تحليلية على ضوء مدونة التأمين المغربية الجديدة، ط. الثانية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش، 2020، ص. 75 وما يليها.

بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 4150.19 الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2019 [4]، وهو ما يترتب عنه أن قسط التأمين المحدد كمقابل للضمان في هذه العقود، لا يؤخذ بعين الاعتبار في تحديده درجة احتمال خطر حدوث الكارثة الطبيعية، وهو ما يشكل خروجا عن أهم مبدأ من المبادئ التي تحكم مجال التأمين، والمتمثل في مبدأ تناسب القسط مع الخطر.

ومن جهة ثالثة، فإنه أقر، بمقتضى المادة 229-1 من مدونة التأمينات (المحدثة بمقتضى المادة 70 من القانون المحدث لنظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية)، ضمان الدولة المخصص لتغطية خطر عدم توفر التغطية في إطار إعادة التأمين لدى معيدي التأمين الأجانب أو عجز هؤلاء عن الوفاء بالتزاماتهم برسم الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية، وذلك من خلال اتفاقية ثلاثية تجمع شركات التأمين وإعادة التأمين مع كل من الدولة وصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، تحدد شروط وكيفيات تفعيل الضمان المذكور [5].

فضلا على تدخل المشرع من أجل ضبط الشروط الواجب إدراجها في عقود التأمين المتعلقة بالضمان ضد عواقب الكوارث الطبيعية، والتي حددها بحسب كل صنف من أصناف عقود التأمين الخاضعة للإدراج الإجباري للضمان المذكور .

كل هذه خصوصيات تعكس رغبة الدولة في الجعل من نظام التأمين ضد عواقب الوقائع الكارثية، بما فيها الكوارث الطبيعية، مع احتفاظه، بطبيعة الحال، بغايته الأصلية المتمثلة في ضمان حماية الممتلكات والذمة المالية للمؤمن لهم، نظاما ذا أبعاد اجتماعية، تقوم على التضامن بين مجموع المؤمن لهم، أساسا عبر آليتي الإدراج الإجباري للتأمين ضد عواقب الوقائع الكارثية وتحديد قسط التأمين الموحد، في تحمل عبء التعويض عن الأضرار الناتجة عن الوقائع الكارثية [6] ، كل ذلك مع بقاء الدولة هي المتحكم في آليات عمل هذا النظام والضابط لتوازناته بهدف ضمان استمراره وتحقيق غاياته.

دون أن ننسى النظام التضامني الصرف (نظام الإعانات) الذي أرساه نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية كذلك، والذي يهدف، بحسب ما جاء في تقرير السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية بمناسبة تقديم مشروع القانون المذكور أمام مجلس النواب [7]، إلى تمكين الأشخاص الذاتيين غير المتوفرين على أي تغطية من حد أدنى من التعويض عن الضرر الذي قد يتعرضون له في حالة حدوث واقعة كارثية بشكل عام، يتم أداؤه لهم من طرف صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، والذي أحدثت لفائدته مصادر تمويل متعددة، يأتي على رأسها بالإضافة إلى مبالغ الدعم المخصصة لها من طرف الدولة برسم قانون المالية، عائدات رسم شبه ضريبي تم إحداثه لفائدته بمقتضى المرسوم رقم 2.19.244 الصادر بتاريخ 30 شتنبر 2019[8]، المسمى برسم التضامن ضد الوقائع الكارثية، المطبق على مجموع العقود المتعلقة بعمليات التأمين المحددة بمقتضى المرسوم المذكور[9].

ما هي محددات الكارثة الطبيعية المجسدة للخطر محل الضمان ؟

لم يعرف المشرع المغربي الكارثة الطبيعية في حد ذاتها، وإنما قام بتعريف الواقعة الكارثية، وذلك من خلال عناصرها التكوينية وآثارها، معتبرا في المادة 3 من القانون المحدث لنظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية أنها "كل حادث تنجم عنه أضرار مباشرة في المغرب، يرجع السبب الحاسم فيه إلى فعل القوة غير العادية لعامل طبيعي أو إلى الفعل العنيف للإنسان"، وبذلك فإن شروط قيام الواقعة الكارثية بشكل عام كموضوع للتغطية، كما هي مبينة في هذا التعريف، تتحدد في كل من قيام واقعة ناتجة عن فعل القوة غير العادية سواء لعامل طبيعي أو للفعل العنيف للإنسان، تحقق أضرار مباشرة عن الفعل المذكور في الإقليم المغربي، قيام علاقة سببية بين الفعل والأضرار المترتبة.

وقد جاء في المرسوم رقم 2.18.785 الصادر بتطبيق القانون رقم 110.14 كما تم تعديله [10] ، تعداد للعوامل الطبيعية الممكن اعتبارها كارثة طبيعية أو واقعة كارثية ذات مصدر طبيعي، والمتمثلة في كل من ارتفاع مستوى المياه، الفيضانات بما في ذلك السيلان السطحي وفيضان المجاري المائية، ارتفاع مستوى المياه

(4) قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 4150.19 الصادر في 30 ربيع الآخر 1441 (27 دجنبر 2019) بتحديد الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بالضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية ونسب العمولة برسم عرض عمليات التأمين المتعلقة بهذا الضمان وكذا أسقفه ومبالغ خلوص التأمين، الجريدة الرسمية 6843، 4 جمادى الأولى 1441 (30 دجنبر 2019)، ص. 11896.

(5) قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2216.19 الصادر في 30 ربيع الآخر 1441 (27 دجنبر 2019) بتحديد الشروط الواجب إدراجها في عقود التأمين برسم الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية، الجريدة الرسمية 6843، 4 جمادى الأولى 1441 (30 دجنبر 2019) ص. 11893.

(6) Christophe Guettier, « Indemnisation des victimes de catastrophes naturelles et socialisation du risque », RGDA 1997 n° 3 p. 672.

(7) تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول مشروع القانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، دورة أبريل 2016، ص. 11.

(8) مرسوم رقم 2.19.244 صادر في فاتح صفر 1441 (30 شتنبر 2019) بإحداث رسم شبه ضريبي يسمى «رسم التضامن ضد الوقائع الكارثية» لفائدة صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، الجريدة الرسمية عدد 6822 بتاريخ 18 صفر 1441 (17 أكتوبر 2019)، ص. 9991.

(9) وهو الرسم الذي صار يحدد سعره في نسبة 1.5% من الأقساط أو الأقساط الإضافية أو الاشتراكات المتعلقة بعقود التأمين المطبق عليها الرسم المذكور، بحسب المادة الأولى من المرسوم رقم 2.24.1123 الصادر في 18 من ربيع الأول 1447 (11 شتنبر 2025)، الجريدة الرسمية عدد 7440 بتاريخ 25 ربيع الأول 1447 (18 شتنبر 2025)، ص. 7127.

(10) مرسوم رقم 2.18.785 صادر في 23 من شعبان 1440 (29 أبريل 2019) بتطبيق القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، الجريدة الرسمية عدد 6778 الصادر بتاريخ 10 رمضان 1440 (16 ماي 2019)، ص. 2709.

الجوفية، انهيار السدود بسبب ظاهرة طبيعية، التدفقات الطينية، الزلازل بما في ذلك الهزات الارتدادية وارتفاع المد الجزري.

ثم أتى المشرع بعد ذلك على تنظيم الشروط التي يتعين توفرها في العوامل الطبيعية المذكورة الممكن تكييفها كارثة طبيعية، وهي شروط منها ما هو لصيق بالعامل الطبيعي نفسه، ومنها ما هو متصل بالآثار المترتبة عنه، فاشترط في العامل الطبيعي من جهة أولى، أن يتوفر فيه عنصر الفجائية أو عدم إمكانية التوقع، أما إن كان متوقعا، فإنه يمكن أن يعتبر كذلك واقعة كارثية، لكن شريطة أن تكون التدابير الاعتيادية المتخذة غير كافية لتفاديه أو أن يكون قد تعذر اتخاذها من الأساس، كما اشترط من جهة أخرى فيما يتعلق بآثاره، أن تكون من طبيعة مدمرة وتبلغ درجة شديدة من الخطورة بالنسبة للعموم.

والبين من هذه الشروط الواجب توفرها في الواقعة المعتبرة كارثة طبيعية، أنها مماثلة للشروط المتطلبة لتحقق القوة القاهرة، كما هي مكرسة بموجب الفصل 269 من قانون الالتزامات والعقود، غير أنه إن كانت القوة القاهرة، وفقا للقواعد العامة، سبباً معفياً للمدين من مسؤوليته المدنية، سواء عن الضرر الذي قد يلحق بالمتعاقد الدائن في المجال العقدي وفقا للفصل 268 من قانون الالتزامات والعقود، أو الذي يلحق الغير المتضرر في المجال التقصيري وفقا للفصل 95 من نفس القانون، فيتحمل بذلك المتضرر على نفقته عبء جبر الضرر اللاحق به من جراء الخطأ الناشئ عنها، فإن الواقعة المعتبرة واقعة كارثية ذات مصدر طبيعي بمفهوم المادة 3 من القانون المحدث لنظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية، على الخلاف من ذلك، لا يتحمل المتضرر منها لوحده آثار الأضرار الناجمة عنها، على الرغم من توفرها على نفس صفات القوة القاهرة، وإنما تتحمل شركة التأمين عبء تعويض الأضرار المترتبة عنها في إطار الضمان الذي توفره عقود التأمين المكتتبة فيها والشاملة لتغطية الكوارث الطبيعية، وذلك متى توفرت شروط تفعيل الضمان المذكور كما هي منصوص عليها قانونا.

ما هي شروط إعمال الضمان عن الكارثة الطبيعية ؟

إلى جانب الشروط الموضوعية الواجب توفرها في الواقعة من أجل اعتبارها كارثة طبيعية، فإن المشرع المغربي اشترط من أجل تفعيل نظام التعويض عن الوقائع الكارثية، بما فيها الكوارث الطبيعية في حالة تحقق شروطها، ضرورة الإعلان عن حدوث الواقعة الكارثية بقرار إداري، يرجع الاختصاص في إصداره، بحسب المادة 4 من المرسوم رقم 2.18.785، لرئيس الحكومة بعد استطلاع رأي لجنة تتبع الوقائع الكارثية، المعهود لها مهمة تتبع تنفيذ نظام تغطية الوقائع الكارثية بشكل عام، بما في ذلك إبداء الرأي للحكومة بشأن الطابع الكارثي للواقعة المعروضة على أنظارها.

القانون الفرنسي، الذي كان سباقا للأخذ بنظام الإعلان عن الكارثة الطبيعية [11] ، يتم في إطاره تبرير تبني هذا النظام، بكون توازن آلية التأمين على الكوارث الطبيعية يرتكز على الضمان المقدم من طرف الدولة في إطار إعادة التأمين، والذي قد تكون هذه الأخيرة مدعوة إلى إعماله في حالة تحقق الكارثة الطبيعية[12]، لذلك فإنها هي من تحتفظ بسلطة تفعيل هذا النظام عبر آلية الإعلان، وهي المقتضيات التي نجد لها مثيلا في نظام تغطية الوقائع الكارثية المغربي، الذي أقر كما سبق بيانه، ضمان الدولة المخصص لتغطية خطر عدم توفر تغطية في إطار إعادة التأمين لدى معيدي التأمين الأجانب أو عجز هؤلاء عن الوفاء بالتزاماتهم برسم الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية، فلعل هذا المبرر نفسه إذن يكون وراء اشتراط المشرع المغربي الإعلان عن تحقق الواقعة الكارثية كشرط لتفعيل نظام التأمين عنها. وإذا كان المشرع المغربي، كما نظيره الفرنسي، حدد مشتملات قرار الإعلان عن الواقعة الكارثية، في ضرورة إشارته إلى كل من المناطق المنكوبة وتاريخ ومدة الواقعة محل الإعلان المذكور، مع ضرورة نشر القرار المذكور بالجريدة الرسمية داخل أجل حدده المشرع المغربي مبدئيا في ثلاثة أشهر من تاريخ تحقق الواقعة (المادة 6 من القانون المحدث لنظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية).

إلا أن الملاحظ في المقتضيات المنظمة للإعلان عن الواقعة الكارثية، أن المشرع المغربي لم يتطرق إلى مدى إمكانية التقدم للسلطة الحكومية بطلب رام إلى الإعلان عن تحقق الواقعة الكارثية، كما لم يعنى بتحديد الجهات المخول لها ذلك، خلافا للمشرع الفرنسي الذي خول للجماعات المعنية بالكارثة الطبيعية صلاحية التقدم بطلباتها للسلطات الإدارية المختصة، قصد الإعلان عن كون الواقعة التي حدثت داخل دائرة نفوذها تحمل صبغة الكارثة الطبيعية، مع تنظيم المشرع الفرنسي حتى للأجل الذي ينبغي أن يقدم داخله الطلب المذكور، والذي ينبغي أن يقدم داخل أجل أقصاه 24 شهرا تبتدئ من تاريخ انطلاق الواقعة الطبيعية موضوع الطلب، هذا فضلا على أن المشرع الفرنسي اشترط في القرار الوزاري أن يحدد، بخصوص كل جماعة طالبت الاعتراف بقيام الكارثة الطبيعية، قرار الوزراء بشأن الطلب المذكور، الذي ينبغي أن يكون معللا وأن يشار فيه إلى طرق وآجال الطعن فيه، وأن يتم، بالإضافة إلى نشره في الجريدة الرسمية، تبليغه لكل جماعة معنية به، وهو ما يعني أن القرار المذكور بالإعلان أو رفض الإعلان عن حدوث الواقعة الكارثية يمكن الطعن فيه بالإلغاء للشطط في استعمال السلطة من طرف من له مصلحة في ذلك، بما في ذلك المؤمن لهم [13] ، وشركات التأمين [14].

(11) Décret n° 85-863 du 2 août 1985 relatif à la codification de textes législatifs concernant les assurances, JORF du 15 août 1985.

(12) Responsabilité et socialisation du risque, Paris, Conseil d',tat, 2005, p. 253

(13) Conseil d'Etat, 4 / 1 SSR, du 10 février 1993, 91418, inédit au recueil Lebon, https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007833893/, consulté le : 15/01/2026.

(14) Conseil d'Etat, 6 / 2 SSR, du 12 mars 1999, 179723, https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007988565, consulté le : 15/01/2026.

بالإضافة إلى اشتراط الإعلان عن حدوث الواقعة الكارثية، من أجل تفعيل التغطية عن الكوارث الطبيعية، فإن المشرع المغربي فرض على المؤمن له قبل ذلك، تنفيذا لالتزامه العام بالتصريح بتحقق الخطر، بأن يقوم فور علمه بتحقق الحادث الذي من شأنه أن يؤدي إلى إثارة ضمان المؤمن، بإشعار هذا الأخير بذلك، وعلى أبعد تقدير خلال الستين يوما الموالية لحدوثه، وقد منح المشرع المغربي صلاحية تمديد هذا الأجل، ليس للطرفين، باتفاقهما، كما هو الحال بشأن باقي عقود التأمين، وإنما لفائدة الإدارة الممثلة في السلطة الحكومية المكلفة بالمالية [15] ، باقتراح من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، دون فتح المجال بطبيعة الحال لإمكانية التخفيض لما فيها من ضرر بمصالح المؤمن له، كما أنه في نفس الآن خول للمؤمن له تقديم هذا الإشعار ولو بعد انقضاء الأجل المذكور، وذلك في حالة الاستحالة المطلقة للقيام بذلك أو في حالة وجود سبب مشروع أو وقوع حادث فجائي أو قوة قاهرة، وهو الاستثناء الذي قد يتسع نطاق تفعيله بخصوص الإشعار بالحوادث ذات المصدر الطبيعي، والتي قد يستمر سريان آثارها لمدة قد تتجاوز الأجل المنصوص عليه قانونا للتصريح بالحادث.

ومن المستقر عليه أن هذا الإشعار يمكن أن يتم بأي وسيلة، إما كتابة أو شفويا، شريطة حرص المؤمن له على الاحتفاظ بوسيلة تثبت الإشعار وتاريخه، بما في ذلك مطالبته للمؤمن أو لوسيط التأمين وكيله بالحصول على وصل، أو بواسطة أي وسيلة أخرى تثبت التوصل.

كما يتعين على المؤمن له الذي لحقته أضرار مادية أو بدنية نتيجة لحدوث كارثة طبيعية أن يتقدم إلى المؤمن أو وسيط التأمين الذي يمثله بطلب تعويض، وفق النموذجين الخاصين بطلب التعويض عن الأضرار المادية والبدنية، الملحقين بقرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2214.19 المتعلق بتحديد كيفيات إعمال الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية، مع إرفاق طلب التعويض بالوثائق الضرورية التي تمكن المؤمن من التأكد من تحقق الضرر فعلا ومن تقدير حجمه [16].

ما هي الأضرار المشمولة بتغطية عواقب الكارثة الطبيعية وأسس التعويض عنها ؟

يتحدد نطاق التغطية الذي يوفره ضمان الكارثة الطبيعية بشكل عام، بحسب موضوع عقد التأمين الخاضع للإدراج الإلزامي لتغطية العواقب الكارثية.

فبالنسبة لعقود التأمين على الأموال العقارية أو المنقولة، يغطي ضمان الواقعة الكارثية، بما فيها الكارثة الطبيعية، المدرج في العقد، حسب المادة 64-2 من مدونة التأمينات، الأضرار المادية المترتبة مباشرة عن الواقعة الكارثية التي تلحق بالشيء المؤمن عليه، وبالتالي فإن الأموال المستثناة من الضمان الرئيسي الذي يوفره عقد التأمين، تستثنى كذلك من ضمان عواقب الواقعة الكارثية، هذا علما أن بعض الأموال تم استثناؤها من هذا الضمان بقوة القانون، ويتعلق الأمر بكل من التأمين الجوي الطائرات والمحاصيل الزراعية غير المخزنة والمزروعات والأغراس الفلاحية، هذه الأخيرة التي تشكل الأضرار المترتبة عن المخاطر المناخية اللاحقة بها موضوع تأمين خاص[17] .

وبشأن عقود التأمين من المسؤولية المدنية عن الأضرار البدنية أو المادية اللاحقة بالأغيار التي قد تتسبب فيها عربة برية ذات محرك، كما هو محدد مدلولها في المادة 120 من مدونة التأمينات، فإن ضمان الواقعة الكارثية الذي توفره، يغطي، حسب المادة 64-3 من مدونة التأمينات، الأضرار المترتبة مباشرة عن الواقعة الكارثية ذات المصدر الطبيعي، والمحددة فيما يلي:

- الأضرار البدنية التي يتعرض لها كل من سائق العربة المؤمن عليها، كل شخص منقول على العربة المعنية، إضافة إلى ذوي حقوقهم في حالة الوفاة؛
- الأضرار البدنية التي يتعرض لها مالك العربة وأزواجه وأولاده الموجودون تحت كفالته وكذا الأضرار اللاحقة بذوي حقوق هؤلاء بسبب وفاتهم، حين يكون المالك شخصا طبيعيا؛
- الأضرار المادية اللاحقة بالعربة المؤمن عليها.

أما فيما يتعلق بعقود التأمين من المسؤولية المدنية عن الأضرار البدنية اللاحقة بالأغيار غير الأشخاص التابعين للمؤمن له (أجراء المؤمن له ومستخدميه) المتواجدين بمكان وقوع الخطر، فإن الأضرار المشمولة بتغطية الواقعة الكارثية ذات المصدر الطبيعي المدرجة بهذه العقود تتحدد، حسب المادة 64-4 من

(15) حسب المادة الأولى من قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2214.19 الصادر في 30 ربيع الآخر 1441 (27 دجنبر 2019) بتحديد كيفيات إعمال الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية، الجريدة الرسمية عدد 6843، جمادى الأولى 1441 (30 دجنبر 2019)، ص. 11889.

(16) فبالنسبة للأضرار المادية، يجب على المؤمن له، بحسب المادة 3 من قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2214.19، أن يرفق طلب التعويض، عند الاقتضاء، بتقييم للأضرار اللاحقة بممتلكاته المشمولة بالضمان.

أما بشأن طلب التعويض الأضرار البدنية، فإن المادة الثانية من نفس القرار، نصت على أن الطلب ينبغي أن يكون مرفقا بنسخة موجزة من رسم ولادة الضحية أو اي وثيقة أخرى تثبت سنه، الوثائق المثبتة للأجرة أو الكسب المهني للضحية، وأي وثيقة أخرى لازمة لتقدير الضرر أو التعويض طبقا لمقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984.

إضافة إلى ذلك، فإن المعني بالأمر، يتعين عليه، بحسب الحالة، أن يدلي بما يلي:

- في حالة العجز البدني الدائم: فإنه ينبغي الإدلاء بشهادة تثبت استقرار جراح الضحية بصفة نهائية مسلمة من طرف طبيب وتتضمن نسبة العجز البدني الدائم الذي ستظل الضحية مصابة به؛
- في حالة وفاة الضحية: فإنه ينبغي الإدلاء بنسخة من شهادة وفاة الضحية وإذا تعلق الأمر بشخص مفقود، نسخة من الحكم القضائي الذي يصرح بموته، وثيقة تثبت صفة ذوي حقوق الضحية، نسخة موجزة من رسوم ولادة أبناء الضحية أو أي وثيقة أخرى تثبت سنهم وعند الاقتضاء، وثيقة تثبت أن الابن مصاب بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته.

(17) عملت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على إحداث منظومة للتأمين المتعدد المخاطر المناخية، بشراكة مع التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين، تقوم على دعم اكتتاب الفلاحين في عقود التأمين متعدد المخاطر المناخية للحبوب والقطاني والنباتات الزيتية التي تشمل التغطية التي توفرها التأمين ضد الجفاف، ركود المياه في الحقول الفلاحية، الصقيع، البَرَد، الرياح القوية والرياح الرملية، وكذا عقود التأمين متعدد المخاطر للأشجار المثمرة، التي تشمل التغطية التي توفرها التأمين ضد البَرَد، ركود المياه في البساتين والحقول، الصقيع، الرياح القوية، الحرارة المرتفعة ورياح الشرقي، https://www.agriculture.gov.ma/ar/investissement/financement. تاريخ الاطلاع: 2026/01/20.

مدونة التأمينات، في الأضرار البدنية التي يتعرض لها الأشخاص المشمولون بالتأمين الذي يوفره العقد حين تواجد هؤلاء في الأماكن المعينة في العقد المذكور.

وقد أخضع المشرع المغربي احتساب التعويض عن الأضرار البدنية المترتبة عن الكارثة الطبيعية اللاحقة بالمصاب أو بذوي حقوقه في حالة وفاته، لقواعد التعويض المكرسة في إطار ظهير 2 أكتوبر 1984 المعتبر بمثابة القانون المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك [18].

وبالنظر لكون تحقق الخطر المؤمن منه في الضمان من عواقب الكوارث الطبيعية من شأنه أن تنجم عنه، دفعة واحدة، خسائر بالغة تلحق بعدد كبير من الأشياء والأشخاص المشمولون بالتغطية التي توفرها عقود التأمين المكتتب فيها مع مقاولات التأمين «risque de masse »، مع ما يستدعي ذلك من تفعيل ضمان هؤلاء بشأنها، وهي الخسائر التي بالنظر لأهميتها فإنه قد يستعصي على شركات التأمين صرف التعويض (مبلغ التأمين) عن كل الأضرار المشمولة بالتغطية المترتبة عنها.

في هذا السياق، وبهدف ضبط أعباء نظام التأمين من العواقب الكارثية وحماية للتوازن المالي لمقاولات التأمين، فإنه يمكن فهم تدخل المشرع المغربي من جهة، من أجل تحديد سقف التعويض الإجمالي الذي لا يمكن لمقاولات التأمين تجاوزه، وذلك بشأن كل واقعة كارثية ذات مصدر طبيعي (3 ملايير درهم)، وبرسم كل سنة (9 ملايير درهم)، مع إتاحته، وفقا لشروط خاصة، إمكانية تخفيض التعويضات المستحقة في حال تجاوزها الحد الأقصى للتعويض الإجمالي عن كل واقعة أو عن كل سنة[19] ، مع مراعاته لمصلحة المؤمن لهم عبر تحديد الحد الأدنى للسقف الإجمالي للتعويض الذي لا يمكن النزول عنه، والمحدد بموجب المادة 64-7 من مدونة التأمينات، في ملياري درهم بشأن كل واقعة كارثية ذات مصدر طبيعي، وفي 4 ملايير درهم برسم كل سنة، كما يمكن، من جهة ثانية، فهم تدخل المشرع من أجل حصر سقف الضمان أو القيمة الأقصى المؤمن عليها في عقود التأمين على الأموال وذلك بحسب طبيعة المال المشمول بالضمان، مع تحديد نسبة خلوص التأمين بشأنها والذي يلقى على عاتق المؤمن له عبء تحملها[20] .

ماذا عن الحالة التي لا يتم فيها الإعلان عن تحقق الواقعة الكارثية، ألا يكون للمتضرر من الواقعة آنذاك أي حق في التعويض؟

الجواب على هذا السؤال يقتضي منا الاحتكام لنظام المسؤولية، الذي اهتمت الأحكام المنظمة له بضبط شروط استحقاق المتضرر للتعويض عن الضرر الذي يلحقه من جراء فعل الغير (الفصل 77 و79 من قانون الالتزامات والعقود)، والمتمثلة في تطلب كل من الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما، باعتبارها الأركان التي تقوم بتحققها مسؤولية مرتكب الخطأ عن الضرر الذي يلحقه بالمضرور، كما ينشأ كأثر لقيامها حق هذا الأخير في التعويض في حدود الضرر اللاحق به.

وبذلك فإنه متى ما تم الحديث عن التعويض عن الضرر إلا واستبقه سؤال تحديد المسؤول عنه، الذي هو من يتحمل عبء جبر الضرر اللاحق بالمضرور، وبذلك فإن المسؤولية كانت تقوم وفقا للتصور التقليدي على فكرة الخطأ.

بالعودة إلى سؤال مدى استحقاق المتضرر من آثار الكوارث الطبيعية للتعويض، فإن الظاهر أن مصدر الخطر في هذه الحالة لا يكون للتدخل الإنساني تأثير على تحققه، إلا أنه بتعميق النقاش أكثر، فإنه تتجلى إمكانية قيام مسؤولية الدولة عن خطأ الإدارة في تدبير الكوارث الطبيعية، وهو الخطأ الذي غالبا ما يتجلى في الامتناع أو التقصير الصادرين عنها[21] ، كما في حالة عدم توقعها لمقاييس التساقطات المطرية المؤدية للفيضانات[22]، أو عدم قيامها بفعل أو عمل مباشر كاتخاذ الاحتياطات الكافية من أجل إغلاق مرفق الأمن لقنطرة متواجدة بمنطقة كانت موضوع نشرة إنذارية بشأن التساقطات المهمة التي ستعرفها من أجل ضمان منع المرور بها[23]، أو إنجاز الدراسات التقنية والهندسية المعمقة والدقيقة في إنجاز حاجز مياه مناسب لمورفولوجية المنطقة[24].

ذلك أنه بتحقق الحادث يتم البحث فيما إذا كانت الدولة كان بإمكانها منع تحققه بإمكانياتها الاعتيادية، وبذلك تأسست المسؤولية في هذه الأمثلة على فكرة الخطأ المرفقي، وذلك بإقرار مسؤولية الإدارة عن أخطائها التي ترتب ضررا للأفراد وتحميلها من تم عبء التعويض عنه لفائدتهم.

لكن، وأمام اتساع دائرة المخاطر الاجتماعية التي لا يكون للإدارة أي دور في حدوث الضرر المترتب عنها، والتي يكون من غير المنصف ترك المتضررين يتحملون تبعاته لوحدهم[25]، برزت فكرة تحميل الدولة عبء التعويض عن هذه الأضرار ذات الصلة باختصاصها

---

(18) ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (02 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، الجريدة الرسمية عدد 3753 بتاريخ 7 محرم 1405(03 أكتوبر 1984)، ص. 930.

(19) المادة 64-7 من مدونة التأمينات.

(20) المادة الأولى من قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 4150.19.

(21) Responsabilité et socialisation du risque, op. cit, p. 275.

(22) حكم المحكمة الإدارية بفاس عدد 1050 المؤرخ في 27 دجنبر 2006، ملف إداري عدد ت 2005/146، مذكور لدى يونس الشامخي، "مدى كفالة تعويض المتضررين من وقع الكوارث الطبيعية" – تعليق على حكم وقرار إداري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 164، ماي-يونيو 2022، ص. 491.

(23) قرار محكمة النقض رقم 314، الصادر في الملف الإداري رقم 2019/4/4/223، بتاريخ 14 يوليوز 2020، https://juriscassation.cspj.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/01/5.

(24) قرار محكمة النقض رقم 463، الصادر في الملف الإداري رقم 2012/2/4/2680، بتاريخ 15 ماي 2014، https://juriscassation.cspj.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/01/15.

(25)Crescenzo-d'Auriac, M.-B. (1989). Les Risques catastrophiques. Assurances, 57(1), 1–8. https://doi.org/10.7202/1104677ar, p. 4, consulté le : 10/01/2026.

العام، ولو لم يثبت أي خطأ عنها في ذلك، مما يجعل مسؤولية الإدارة في هذا الإطار لا تقوم على فكرة الخطأ، بل تتأسس على مبدأ التضامن الاجتماعي[26] ، الذي يقوم على التزام الدولة تجاه الأفراد بضمان سلامتهم، وبتدخلها من أجل الحيلولة دون المساس بمساواتهم أمام الأعباء العامة، وهي المبادئ التي أصبحت تجد تطبيقاتها في عمل القضاء الإداري المغربي، والتي يستلهم أحكامه منها من أجل التأسيس لمسؤولية الدولة بدون خطأ، وبالاكتفاء بقيامها على مجرد تحقق الضرر[27] .

ولعل توجه القضاء الإداري المغربي نحو التوسيع من نطاق المسؤولية الإدارية بدون خطأ عن الأضرار الناشئة عن الوقائع الكارثية بشكل عام[28] ، والكوارث الطبيعية بشكل خاص، مع ما يرافق ذلك من تحميل الدولة عبء صرف التعويضات عنها للمتضررين في حدود المبالغ المحكوم بها، وكون هذه التعويضات لا يحتكم القضاء في احتسابها لقواعد تقييم محددة سلفا، وإنما يخضع في ذلك للقواعد العامة، التي تجعل التعويض مقدرا وفقا للسلطة التقديرية لقضاء الموضوع المؤطرة فقط بقاعدة تناسب التعويض مع الضرر المتحقق، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إثقال كاهل الدولة بتحمل تعويضات مالية كبيرة عن الأضرار المباشرة التي تلحق الأفراد من جراء الكوارث الطبيعية.

كل هذه الاعتبارات وغيرها تدخل في تفسير مسارعة المشرع المغربي إلى إصدار نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية، من أجل ضبط قواعد احتساب التعويض عن الأضرار المترتبة عن الوقائع الكارثية، بما فيها الكوارث الطبيعية، وحصر التزام الدولة بصرف هذه التعويضات لفائدة الأشخاص الذين لا يتوفرون على أي تغطية، في مقابل إرساء نظام تأميني يقوم على إشراك الجميع في معالجة الآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وذلك، من جهة، عن طريق إشراك الأفراد من خلال الفرض الإجباري للضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية بشكل عام في عدد من عقود التأمين المكتتب فيها من طرفهم، مع قيام التزامهم بأداء أقساط التأمين مقابل الاستفادة من ضمان الوقائع الكارثية الذي توفره لهم، ومن جهة أخرى، عن طريق إلقاء الالتزام بصرف هذه التعويضات لفائدة المتضررين المؤمن لهم على عاتق شركات التأمين، مع بقاء الدولة الضابط لهذا النظام والمساهم في حماية توازناته.

---

(26) Responsabilité et socialisation du risque, op. cit, p. 235.

(27) حكم عدد 251 صادر عن المحكمة الإدارية بالرباط في الملف الإداري عدد 2010/12/807 بتاريخ 23 يناير 2014 والمؤيد مع تعديل جزئي بموجب القرار عدد 5170 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط في الملف الإداري عدد 2014/7206/615 المضموم له الملف عدد 2015/7206/338 بتاريخ 02 دجنبر 2015، وقد جاء في حيثيات الحكم الابتدائي أنه: "وحيث أن الأمطار الغزيرة والاستثنائية المسببة للفيضان لا تشكل قوة قاهرة، وإنما قرينة على ترتيب المسؤولية لكون وقوعها في فصل الشتاء من الأمور المتوقعة وليست قوة قاهرة أو سببا أجنبيا للإعفاء من المسؤولية....وحيث أن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي مسؤول بحكم مهامه عن تأمين مرفق تصريف المياه لدرء الخطر عن أراضي الفلاحين ومسؤول عن ما أحدثه من أضرار للغير، وهي مسؤولية موضوعية مبناها الضرر طبقا لقواعد العدالة والإنصاف والموجبات الإنسانية المبنية على أساس مبدأ التضامن الوطني الذي تتكفل دول المعمور بموجبه وعلى سبيل الإسعاف والمساعدة وفي حدود الإمكان بصرف تعويضات لكل متضرر كلما وقعت أضرار بيئية خطيرة، والمغرب بدوره لم يحد عن هذه القاعدة بصرف مبالغ محددة من الميزانية العامة لفائدة ضحايا الكوارث الطبيعية..."، مذكور لدى يونس الشامخي، مرجع سابق، ص. 495 و496.

(28) قرار محكمة النقض عدد 935، الصادر في الملف الإداري رقم 2002/1/4/461 بتاريخ 14 دجنبر 2005، جاء فيه أن: "الدولة لا تسأل بصورة مطلقة عن ضمان وسلامة أي متضرر فوق أراضيها ما لم يثبت في حقها خطأ جسيم. الاعتداء على أجنبي بالفندق ليس بظرف استثنائي يستدعي الاستنفار، كما أن تسرب السلاح الناري عبر الحدود لا يكفي وحده لإضفاء صبغة الخطأ الجسيم، لكن قواعد العدالة والإنصاف وموجبات الإنسانية المبنية على التضامن الوطني تقتضي صرف تعويضات لكل متضرر كلما وقع مس خطير بالنظام الأمني العام عن طريق اعتداء إرهابي ذي الطابع عبر وطني. إن صرف مبالغ مالية محددة من الميزانية العامة للدولة لفائدة ضحايا الاعتداء الإرهابي بمقتضى ظهير 11 شتنبر 2003 يبرر استعمال القياس كما تمليه قواعد المعاملة بالمثل لتعويض ذوي حقوق الضحية في هذه النازلة."، https://juriscassation.cspj.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/01/15.

دراسة وجيزة حول العوامل الرئيسية المتعلقة بالطلب للتأمين

السيد احمد حاج امحمد
نائب الرئيس التنفيذي
الشركة العامة المتوسطية للتأمينات - الجزائر

مقدمة

تصبو هذه المساهمة المتواضعة إلى تحديد العوامل الرئيسية التي من شأنها التأثير على الطلب للتأمين على المستوى العالمي، وذلك بغرض الوصول إلى نموذج يمكّن أن يساهم بصفة فعالة إلى تقدم أحسن لهذا الطلب في الدول العربية، طبقا للمعايير الدولية. أمام أخطار الحياة المختلفة، يرتبط الطلب على التأمين ارتباطًا وثيقًا بحاجات الأفراد أو الأسر أو المؤسسات إلى الحماية من الأخطار التي يتعرضون لها، ورغبتهم في مواجهتها عبر اكتتاب عقد تأمين.

إن الحاجة إلى التغطية من أخطار معينة (حادث، مرض، حريق، وفاة، فقدان الدخل ...) تترجم عادةً إلى قرار باقتناء منتج تأميني يغطي الخسائر الناجمة من تلك الأخطار العشوائية.

على الصعيد الاقتصادي، يمثّل الطلب على التأمين كمية التأمين التي يرغب المؤمن له في شرائها عند سعر معين، وذلك بناءً على مستوى الخطر المُدرَك، والدخل، وتفضيله للأمان، وكلفة القسط، ومدى ثقته في شركة التأمين. فكلما ارتفع دخل الأسر أو المؤسسات، ارتفعت قدرتها على تحمل الأقساط، وبالتالي يزداد إقبالها على التأمين. وفي البلدان ذات الاقتصاد المتنوع والديناميكي، يكون الطلب على التأمين أكبر، نظرًا لتعدد الأنشطة الصناعية والتجارية والمالية التي تتطلب حماية مستمرة.

على الصعيدين الاجتماعي والديمغرافي، يساهم مستوى التعليم والثقافة التأمينية وفهم دور التأمين في تعزيز الطلب. وفي بعض المجتمعات، تحدّ أنماط التضامن الأسري أو المجتمعي من اللجوء إلى التأمين الرسمي.

على الصعيد المؤسساتي والتنظيمي، تؤدي القواعد التنظيمية الواضحة والشفافة والمحافظة على مصالح المؤمن لهم إلى تعزيز الثقة، وبالتالي زيادة الطلب. كما أن تنوع المنتجات وملاءمتها لحاجات الفئات المؤمنة (التأمين المصغر، التأمين التكافلي، التأمين الرقمي) يوسّع قاعدة الطلب. وتساهم بعض التأمينات الإجبارية مثل تأمين السيارات والمسؤولية المدنية والصحة في تحفيز الطلب تلقائيًا. كما تؤدي السمعة الجيدة لشركة التأمين وحسن تدبيرها للتعويضات إلى تعزيز ثقة المستهلك، مما ينعكس إيجابيًا على الطلب.

أثار الثقافة التأمينية على الطلب في البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة والدول العربية

يلعب التأمين دورًا أساسيًا في حماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر غير المتوقعة ذات الأثر المالي الكبير. غير أن الثقافة التأمينية تختلف بشكل كبير بين البلدان المتقدمة والناشئة والعربية، تبعًا للعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمؤسساتية.

خصائص الثقافة التأمينية في البلدان المتقدمة

- ارتفاع معدل انتشار التأمين (نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي.)
- ارتفاع معدل انتشار التأمين (نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي).
- تنوع كبير في المنتجات، مع تكييفها باستمرار لتناسب مختلف قطاعات السوق عبر المنصات الرقمية، مع تسعير تفاعلي قائم على تجربة المطالبات.
- التأمين غالبًا ما يكون إلزاميًا لأسباب تتعلق بالأمن العام (السيارات، المنازل، الصحة، المسؤوليات المدنية).
- ثقة قوية بشركات التأمين والنظام القانوني.
- دور فعال للدولة في التنظيم.
- اعتياد المواطنون على نقل المخاطر إلى شركات التأمين.
- التخطيط الطويل الأجل: التقاعد، الميراث، حماية الأصول.
- ثقافات مالية أكثر تطورًا.

ملامح الثقافة التأمينية في البلدان الناشئة

- انخفاض معدل الانتشار.
- أهمية الشبكات غير الرسمية أو دعم الأسرة والدولة في حالات الكوارث.
- أسواق تنمو بقوة لكنها لا تزال غير متطورة.
- انعدام الثقة بالمؤسسات المالية.
- عدم وجود إطار تنظيمي مستقر.
- معوقات توسع التأمين: انخفاض دخل الأسرة، ونقص المعلومات والتثقيف المالي، ومحدودية البنية التحتية المالية، وانتشار القيم الثقافية التقليدية (التضامن المجتمعي، وجمعيات الإدخار والائتمان التقليدية، والاعتماد على الأسرة).

الثقافة التأمينية في الدول العربية

تتميز ثقافة التأمين في الدول العربية بخصائص محددة مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية ودينية ومؤسسية. ولا تزال هذه الثقافة أقل تطورًا من مثيلتها في الدول الصناعية والناشئة. فمعدلات انتشار التأمين أقل من 2%، مقارنة بـ 6-8% في الاقتصادات المتقدمة.

يمكن تفسير هذا الوضع بما يلي :

- انعدام الثقة التاريخي بآليات التأمين التقليدية، التي يُنظر إليها على أنها تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- انخفاض الوعي العام بالدور الاقتصادي والإجتماعي للتأمين؛
- الاعتماد على إعانة الدولة في حالات وقوع الأخطار والكوارث الطبيعية
- استمرار محدودية مستويات الدخل في العديد من الدول العربية، مما يُقلل الطلب على التأمين على الحياة والممتلكات، وخاصة بين الأسر.

التأثير الديني وتطور التكافل: في العديد من الدول العربية، يلعب التأمين دورًا محوريًا في فهم التأمين. ويُنظر أحيانًا إلى التأمين التقليدي على أنه غير متوافق مع الشريعة الإسلامية نظرًا لمخاوف مثل وجود الفائدة (الربا) في الاستثمارات المالية، وعدم اليقين (الغرر) ، والمضاربة (الميسر)، مما قد يؤدي إلى اختلال التوازن وعدم المساواة بين أقساط التأمين والتعويضات في العلاقة بين المؤمِّن والمؤمَّن عليه. ولمعالجة هذه المخاوف، طُبِّق نموذج التكافل، القائم على التكافل والتضامن بين المشاركين، في دول مثل المملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والجزائر (منذ عام 2022)، وفي المغرب (منذ عام 2023). ومع ذلك، لا يزال انخفاض القدرة الشرائية للسكان المؤهلين والمنافسة السعرية يؤثران سلبًا على الطلب ونمو حلول التكافل في بعض هذه الدول..

العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسلوك المستهلك:

غالبًا ما تعكس مواقف المستهلكين من التأمين ثقافةً قائمةً على القضاء والقدر، مما قد يعيق الطلب على التأمين، وتفضيلاً للتضامن الأسري، وانعدام الثقة بالمؤسسات المالية، وضعفًا في الثقة بشركات التأمين، وانخفاضًا في مستوى الثقافة المالية/التأمينية، لا سيما في المناطق الريفية. في بعض الدول، لا تزال هيمنة التأمين الاجتماعي الحكومي عائقًا أمام الطلب على تأمينات الحياة والتقاعد.

آفاق التطوير والتحديث

على الرغم من هذه العقبات، تشهد ثقافة التأمين تطورًا إيجابيًا في العديد من الدول العربية:

- حملات توعية برامج تثقيف مالي؛
- رقمنة المنتجات والخدمات (تطبيقات الهاتف المحمول، الإشتراكات الإلكترونية)؛
- نمو متزايد في برامج التكافل، مما يعزز ثقة المشاركين؛
- إصلاحات تنظيمية لتحسين الشفافية والحوكمة؛
- تطوير التأمين الإلزامي (تأمين السيارات، التأمين الصحي، المسؤولية المدنية).

أمثلة مقارنة

الخصائص	معدل الاختراق	المنطقة
انتشار التكافل وشركات التأمين الإسلامية	3-7%	دول الخليج
أسواق ناشئة نحو التكافل	0.7 - 3%	المغرب العربي
أسواق ناشئة وتأمين صحي في توسع	1-2%	الشرق الأوسط

تأثير الشمول المالي على الطلب للتأمين

يتفاوت مستوى الشمول المالي، من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها (البنوك، التأمين، الائتمان، المدفوعات الرقمية، إلخ)، تفاوتًا كبيرًا وفقًا لمستويات التنمية الاقتصادية.

في الدول المتقدمة، يُنسب انتشار الشمول المالي المرتفع إلى المعايير التالية:

- معدلات انتشار مصرفية عالية جداً (أكثر من 90% من البالغين لديهم حسابات مصرفية).
- سهولة الوصول إلى المنتجات المالية: الحسبات الجارية، بطاقات الائتمان، القروض، التأمين، الاستثمارات، إلخ.
- رقمنة قوية: الخدمات المالية عبر الإنترنت، تطبيقات الهاتف المحمول، شركات التكنولوجيا المالية، شركات تكنولوجيا التأمين.
- أطر تنظيمية داعمة لحماية المستهلك والشفافية.

في الدول الناشئة، يتوسع الشمول المالي، كما يتضح من الخصائص التالية:

- تقدم سريع بفضل النمو الاقتصادي والرقمنة وسياسات الشمول المالي، على الرغم من استمرار بعض أوجه عدم المساواة (الريف مقابل الحضر، الرجال مقابل النساء).
- تزايد أهمية الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (أفريقيا، الهند).
- توافر التمول الأصغر/التأمين الأصغر للأشخاص المستبعدين من أنظمة البنوك والتأمين التقليدية.
- معدلات انتشار الخدمات المصرفية: تتروح بين 60 و75 بالمائة تقريبًا، حسب البلد.
- استخدام الحسابات الرقمية: ينمو بسرعة.

في الدول العربية، لا يزال الشمول المالي محدودًا، ولكنه آخذ في التطور، ويتسم بالخصائص التالية:

- انتخفاض معدلات انتشار الخدمات المصرفية بشكل عام: يمتلك ما بين 30% و45% من البالغين حسابات مصرفية (بحسب البلد). ويرتفع الشمول المالي في دول الخليج، وينخفض في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
- التهديدات والمعوقات: انخفاض مستوى الثقافة المالية، ومحدودية القدرة الشرائية، وحجم القطاع غير الرسمي، وانعدام الثقة بالبنوك التقليدية، ومحدودية الوصول الجغرافي إلى المؤسسات المالية في المناطق الريفية، وغيرها.
- تنامي دور شركات التكنولوجيا المالية والحلول الإسلامية مثل التمويل التشاركي والتكافل. (المصدر: المؤشر العالمي للشمول المالي، البنك الدولي).

جدول مقارنة

البلدان المرجعية	البلدان الناشئة	البلدان منخفضة	المعيار
90-95%	60-75%	>50%	الحسابات البنكية
منخفض إلى متوسط	متوسط	مرتفع	الوصول للائتمان
منخفض	متوسط	مرتفع	الوصول للتأمين
في تطور	في نمو قوي	مرتفعة جدًا	الخدمات المالية الرقمية

نظرة عامة على هيكلية التأمين في الدول المتقدمة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتجه أسواق التأمين في الدول المتقدمة بشكل عام نحو تأمينات الحياة/الادخار، وتتميز بتنوع أكبر في مخاطر الأعمال. ورغم تحرر قطاع التأمين في جوهره، فقد شهد نموًا ملحوظًا خلال الثورة الصناعية، مما أوجد احتياجات حماية جديدة، مما أدى إلى تطور التأمين، وخاصة التأمين الاجتماعي. وأدى ازدياد عدد المصانع إلى زيادة مخاطر حوادث العمل، مما دفع الحكومات إلى سنّ تشريعات لضمان تعويض العمال المصابين،

إيذانًا بظهور تأمين تعويضات العمال. تتميز أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنوعها، ولكنها، بشكل عام، تتمتع بحصة أكبر نسبيًا من تأمين الممتلكات والحوادث، وتتميز بخصائص محددة تتعلق بالتزامات التأمين المؤسسي، والتي تخضع بعض أسعارها للتنظيم (مثل تأمين السيارات، والتأمين الصحي، وتأمين الكوارث الطبيعية). (المصدر: اتجاهات سوق التأمين العالمية – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2024).

حصص محافظ التأمين على الحياة والتأمينات العامة المتعلقة بالممتلكات

– الدول المتقدمة: غالبًا ما تكون حصة مدخرات التأمين على الحياة والمعاشات التقاعدية ومنتجات التقاعد، التي تُولّد مدخرات طويلة الأجل، مرتفعة. ويزداد معدل انتشار التأمين على الحياة مع ازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

– دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: يُعدّ التأمين على الحياة والتأمين الصحي من أهم محركات النمو. ولا تزال حصة التأمين الشخصي منخفضة نسبيًا في العديد من أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء بعض دول الخليج حيث تنتشر منتجات الادخار/الاستثمار. (سويس ري – توقعات الشرق الأوسط – 2025).

الانتشار والكثافة (قسط التأمين/الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من القسط)

– الدول المتقدمة: تتميز هذه الدول بمعدلات انتشار وأقساط تأمين أعلى بكثير للفرد. تزداد حصة تأمين الحياة بشكل حاد مع ازدياد دخل الفرد.

– دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: يتفاوت الانتشار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكثافة التأمين. بعض أسواق الخليج قريبة من المعايير التي وضعتها الدول المتقدمة والناشئة، بينما تنخفض بشكل ملحوظ في العديد من دول المغرب العربي وأفريقيا والشرق الأوسط. تُظهر دراسات البنك الدولي أن أقساط وأصول التأمين في هذه الدول غالبًا ما تكون أقل من ناتجها الحلي الإجمالي (المصدر: اتجاهات سوق التأمين العالمية – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2024).

نماذج توزيع التأمين

– الدول المتقدمة: توزيع متنوع للغاية (وكلاء عامون، وسطاء، مندوبو مبيعات، تأمين مصرفي، منصات رقمية، شركات تكنولوجيا التأمين، ذكاء اصطناعي)، ابتكار مستمر بفضل البيانات – قواعد بيانات العملاء، ومنتجات مُتخصصة.

– دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لا يزال التوزيع محصورًا إلى حد كبير في الشبكات التقليدية والتأمين المصرفي في العديد من الأسواق، مع تسارع الرقمنة في دول الخليج والأسواق الحضرية.

لتوضيح التأثير الكبير لثقافة التأمين على الطلب في الدول المتقدمة، يُلخص الجدول التالي المعايير التأمينية الرئيسية لسنة 2023.

جدول المقارنة لعام 2023 (حسب Swiss Re و World Bank)

الفئة	إجمالي الأقساط (مليار دولار)	معدل الانتشار	الفئة
الدول المتقدمة	5,841.09	9.5%	5,339 دولار
الدول الناشئة	1,345.08	3.3%	195 دولار
العالم	7,180.17	7.0%	889 دولار
الدول العربية	50.3	1.41%	107.7 دولار

العوامل المكونة لطلب التأمين في الدول العربية

تتأثر الأسواق التأمينية العربية بمجموعة من الخصوصيات التي تضفي طابعًا على الطلب، من أهمها:

– هيمنة الطابع الديني والقيمي، حيث يُفضّل جزء معتبر من السكان المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما يجعل التأمين التكافلي عنصرًا أساسيًا في تعزيز الطلب، خاصة في دول الخليج وشمال أفريقيا.

– ضعف الثقافة التأمينية في عدد من الدول، بسبب نقص الوعي المالي وعدم انتشار برامج التثقيف حول إدارة المخاطر، وهو ما يحدّ من الإقبال على المنتجات الاختيارية.

– الاعتماد الكبير على القطاع البنكي في بعض الأسواق، مما يجعل البنوك أحد أهم قنوات توزيع التأمين، بما في ذلك التأمين التكافلي عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية.

– الهيكلة الديمغرافية الشابة في معظم الدول العربية، والتي تولّد طلبًا على التأمين الصحي، تأمين السيارات، والتأمين العائلي، بينما يظل الطلب على التأمين على الحياة والادخار أقل نموًا مقارنة بالأسواق المتقدمة.

– ضعف معدل الدخل الفردي في بعض الدول، ما يجعل القدرة على تحمل الأقساط منخفضة، وبالتالي تؤثر على حجم الطلب العام.

– جهود الرقمنة الجارية في العديد من الدول العربية، والتي تُعدّ فرصة كبيرة لتطوير الطلب عبر تسهيل عمليات الاشتراك، الدفع، وتسوية التعويضات عبر التطبيقات والمنصات الرقمية.

الخلاصة

تعكس الثقافة التأمينية واقعًا اقتصاديًا واجتماعيًا داخل كل مجتمع. فبينما تمتلك الدول المتقدمة ثقافة راسخة، لا تزال الدول الناشئة والعربية في مرحلة انتقالية. مع إمكانات كبيرة للنمو، ويمكن للعودة إلى قيم التضامن والمسؤولية، التي يستند إليها نموذج التأمين التكافلي الذي هو ممكن أن يكون رافعة لتطوير الثقافة التأمينية، شريطة أن يرافقه نمو اقتصادي شامل، كما ستبقى الابتكار والتعليم والتنظيم، عوامل محورية لتعزيز الطلب وانتشار التأمين مستقبلاً.

يتحدد طلب التأمين بمجموعة مترابطة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية، تختلف قوتها بين سوق وآخر. كما يُظهر السوق العربي خصوصيات واضحة ترتبط بعوامل دينية، ديموغرافية، وثقافية، إضافة إلى تطور البنية المالية والرقمية، ما يجعل بناء نموذج دقيق لطلب التأمين في المنطقة أمرًا ضروريًا لرفع مستويات الإنتاج التأميني وتقريبها من المعايير العالمية.

نستعرض فيما يلي بعض الشروط اللازمة لتنمية الطلب على التأمين في الأسواق العربية، وهي:

– المساهمة الفعالة للبنوك الإسلامية والتقليدية في تطوير خدمات التأمين المصرفي والتأمين المصرفي، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

– تنويع الأطر التنظيمية لشبكات التوزيع المحلية، مثل وسطاء التأمين على الحياة والممتلكات، والبيع المباشر عبر (Insurtechs) الإنترنت، وشركات تكنولوجيا التأمين الناشئة.

– إرسال تأمين شامل للفئات الضعيفة المستبعدة من الخدمات المالية، من خلال تطوير آليات التمويل الأصغر والتأمين الأصغر.

– إصدار صكوك مدعومة بمشاريع استثمارية مربحة وجذابة في الأسواق المالية، بهدف تحفيز الادخار وتعزيز الطلب على منتجات التأمين.

– ضرورة إرساء إطار ضريبي محفز يُسهم في تطوير التمويل الإسلامي وقطاع التكافل.

– تأهيل الكوادر البشرية في تقنيات التأمين والتمويل الإسلامي والتكافل.

تقرير
سوق التأمين اللبناني

السيد
أسعد ميرزا

السيد
ماكس زكار

السيد
حسين ملوك

السيد
لبيب نصر

السيد
فاتح بكداش

السيد
بيار سبعلاني

السيد
جورج شهدان سالم

الأستاذة
كارول فغالي

السيد
جوزيف نسناس

السيد
طلال الأنسي

الأستاذة
ريتا السخن

السيد
وسيم الطباع

السيد
جميل حرب

تقرير سوق التأمين اللبناني

بعد حدوث الإنهيار المالي في 17 أكتوبر 2019 وما تبعه من إنخفاض حاد لليرة اللبنانية وإنفجار بيروت في 4 أغسطس 2020، ظل قطاع التأمين متماسكاً وأبان عن قدرة كبيرة على الصمود. تدريجياً تمكن قطاع التأمين من التعافي واستمر في خدمة عملائه وعموم المواطنين وخاصة في فرعي الإستشفاء والسيارات. في ظل هذه الأزمات المتلاحقة، برزت تحديات كبيرة أمام شركات التأمين اللبنانية، قابلها في الوقت نفسه محاولات للتكيّف وإعادة الهيكلة للحفاظ على استمرارية الخدمات التأمينية بحيث اظهر سوق التأمين قدرته على التأقلم والإستمرارية، باعتباره أداة فاعلة لإعادة بناء الثقة لإدارة المخاطر المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية. غير أنّ استمرار التحديات المرتبطة بسعر الصرف، وتراجع القدرة الشرائية، وضعف السيولة في النظام المالي، يضع شركات التأمين أمام تحديات كبيرة أهمها متطلبات الملاءة المالية، الإستجابة لاحتياجات السوق. ومن ثمّ، فإن مستقبل هذا القطاع يبقى مرتبطًا بقدرته على التكيّف مع الأوضاع الإقتصادية والأمنية، وتحديث الأطر التنظيمية، وترسيخ معايير الشفافية والاستدامة.

	إجمالي الأقساط (بالمليون دولار أمريكي)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي) *	معدل الإنفاق الفردي على التامين (بالدولار الأمريكي)	نسبة مساهمة التأمين في الناتج القومي الخام %
2024	1,117	5,282	28	211	3.9
2023	867	5,773	24	150	3.6
2022	1,644	5,744	25	286	5.6
2021	1,706	5,718	20	298	6.9
2020	1,492	5,702	25	262	4.3
2019	1,609	5,795	51	278	2.2
2018	1,635	5,984	55	273	2.0

* المصدر: البنك الدولي

أبرز مؤشرات سوق التأمين اللبناني (بالمليون دولار أمريكي)

قانون التأمين في لبنان:

تطور قانون التأمين في لبنان من تنظيمات أولية في العشرينات إلى إطار هيكلي شامل بصدور قانون تنظيم هيئات الضمان عام 1968، والذي لا يزال أساسًا للقطاع رغم تعديلاته وتحديثاته التي من أبرزها إلزامية التأمين على السيارات.

جاءت محاولة مشروع قانون تنظيم قطاع التأمين في لبنان لعام 2004 كمحاولة تشريعية شاملة كانت تهدف إلى تحديث وتنظيم سوق التأمين اللبناني، الذي كان يعاني من فوضى تنظيمية ونقص في الرقابة، وتمت صياغة مشروع القانون الجديد بدعم فني ودولي، خاصة من البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية، لتعزيز القطاع المالي وتنظيم العمل بحيث لا يجوز عقد ضمان (تأمين) على أموال أو عقارات كائنة في لبنان إلا لدى هيئات مرخص لها وفقاً لهذا القانون، فرض رقابة صارمة على شركات التأمين، ومنع أي هيئة من ممارسة أعمالها قبل حصولها على ترخيص، وضمان كفاية ملاءتها المالية، وضع قواعد واضحة لإدارة شركات التأمين وضمان حقوق المضمونين.

واجه المشروع مقاومة بسبب مصالح بعض شركات التأمين التي كانت تفضل استمرار غياب الرقابة الصارمة، بالإضافة إلى التجاذبات السياسية والبيروقراطية التي أخّرت إقراره في اللجان النيابية لسنوات طويلة.

وبالرغم من عدم تحديث القانون إلا ان الحكومة اللبنانية تُولي أهمية خاصة لإعادة تفعيل قطاع التأمين وتعزيز كفاءته وتحديث القواعد المنظمة له، حيث اتخذ وزير الاقتصاد والتجارة عامر البساط في يوليو وسبتمبر 2025 سلسلة من الإجراءات والتعاميم والمذكرات، في ذلك الشأن منها:

- إصدار إرشادات خاصة تتعلّق بحسن تطبيق القرار رقم 186/ل.م.ض/2018 المتعلّق بعقود الإستشفاء الجماعي.
- إصدار مذكرة إدارية لتعليق منح تراخيص وسطاء ضمان جدد حتى نهاية السنة الحالية، تمهيداً لإنجاز آلية جديدة متكاملة لترخيص وسطاء التأمين مع مطلع العام الجديد، على أن تستند هذه الآلية إلى معايير الكفاءة والمهنية المعتمدة إقليمياً ودولياً.
- إصدار تعميم يفرض اعتماد أعلى معايير الشفافية والمهنية في التعامل مع المؤمّنين.
- المباشرة بالخطوات اللازمة لإصدار قرار برفع الكفالات لوسطاء التأمين ومندوبيهم.
- المباشرة باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تفعيل مجلس الضمان التحكيمي وإنجاز التعيينات ذات الصلة.

وطلب البساط من لجنة مراقبة هيئات الضمان المباشرة الفورية بتنفيذ هذه الإجراءات.

كما تم الاتفاق مع المجلس الوطني للضمان على خطة عمل تهدف لصياغة حلول لمعالجة مواضيع:

- رسملة شركات التأمين بعد الازمة المالية
- الدمج الاختياري بين شركات التأمين
- اعادة تقويم إدارة وشروط ترخيص وسطاء الضمان
- التضخم الاستشفائي والطبابي وأثره على كلفة التأمين
- مشكلة صناديق التعاضد

شكل توضيحي لمكونات سوق التأمين اللبناني

لجنة مراقبة هيئات الضمان (ICC)

هي السلطة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف والرقابة على قطاع التأمين اللبناني، تم إنشاءها بموجب أحكام المادة 47 من قانون تنظيم هيئات الضمان الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 9812 تاريخ 04-05-1968 المعدل بالقانون رقم 94 تاريخ 18-06-1999 وبتحديد هيكليتها وببيان تفاصيل مهامها وبكيفية ممارستها لهذه المهام. تهدف إلى تعزيز نمو وتطوير واستقرار قطاع التأمين في لبنان، مما يسهم إيجابيًا في النمو الاقتصادي المستدام في لبنان، وذلك من خلال تعزيز السلامة المالية والحوكمة السليمة.

وهي مؤسسة مستقلة، مسؤولة عن الحفاظ على سوق تأمين فعال ومستقر وحماية مصالح حملة الوثائق وأصحاب المصالح الآخرين من الممارسات السوقية غير العادلة التي قد تصدر عن الكيانات والأفراد الخاضعين لإشرافها، مما يعزز الثقة العامة في القطاع. تخضع مباشرة لوزير الاقتصاد والتجارة، ولديها نظام داخلي خاص ينظم عملياتها وإجراءاتها. تمارس الصلاحيات التالية للمساعدة في تحقيق مهامها

- الترخيص والسيطرة على الأشخاص والكيانات
- اتخاذ تدابير تنفيذية إدارية ومالية
- فرض العقوبات واتخاذ الإجراءات التأديبية

جمعية شركات الضمان في لبنان (ACAL)

هي الهيئة الممثلة لقطاع التأمين تأسست عام 1971، وتهدف إلى إقامة تعاون وثيق بين أعضائها في مختلف المجالات، تمثل الشركات أعضائها لدى السلطات، وتقوم بأي نشاط و/أو مهمة مجازة لها بموجب قانون أو مرسوم.

تعمل على تطوير قطاع التأمين في لبنان وإيجاد حلول متوازنة لأزمات القطاع، وتقديم مقترحات عمليّة تعقد اجتماعات دورية مع وزارة الاقتصاد والتجارة لمناقشة التحديات والافكار لتطوير العمل التأميني.

المؤسسة الوطنية للضمان الالزامي

هي مؤسسة خاصة ذات منفعة عامة تمارس مهامها تحت رقابة وزارة التجارة والاقتصاد اللبنانية، أسست بموجب المادة 8 من المرسوم التشريعي رقم 105 لسنة 1977 الذي قضى بالتأمين الإلزامي لجميع الآليات والمركبات للمسؤولية المدنية عن الأضرار الجسدية فقط التي تسببها المركبات البرية للغير اعتبارًا من 5 نيسان. ونظراً للأوضاع والصعوبات الإجتماعية التي واجهها لبنان في حينه أرجىء صدور المرسوم التطبيقي له، وفي 2003/1/30 صدر المرسوم رقم 9585 الذي يحدد تفاصيل تطبيق المرسوم الأشتراعي رقم 77/105 .

بغية تفعيل العمل بالضمان الإلزامي للمركبات وإنفاذًا للقرارات الصادرة، قامت المؤسسة بالإتفاق مع رئيس مجلس إدارة مديرعام هيئة إدارة السير والآليات والمركبات عضو مجلس الإدارة، وإعتبارًا من 2004/1/1 بتطبيق قرار أوجب على كلّ مواطن يتقدّم لدفع رسوم تجديد رخصة سير آليته لدى الدوائر المختصّة أن يكون مزوّدًا بعقد ضمان إلزامي مع إيصال يُثبت دفع قسط التأمين والطابع الخاص.

ونظرا للتطورات الإقتصادية والتدهور الحاصل في الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي وإنعكاس ذلك على القيمة الفعلية للتغطية وللقسط وبُغية التزام الشركات بتسديد مستحقاتها إلى الجهات الطبية والإستشفائية العائدة لحوادث الصدم والتي أصبحت بالدولار النقدي وطلب وزير الإقتصاد والتجارة، قامت المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي وبعد إستشارة إكتواري متخصص بإعداد دراسة إكتوارية جديدة من أجل إعادة النظر بالتعريفة الخاصة بالتأمين الإلزامي على المركبات والمعتمدة منذ العام 2003، تم تعديل تعريفة عقد التأمين الإلزامي للمركبات الخصوصية بحدّ أدنى مبلغ وقدره 35 دولار أميركي أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف في السوق الموازي عند تسديد القسط كما وسقف التغطية بحدّ أدنى قدره 400،000 ألف دولار أميركي وذلك ابتداءً من 2023/03/1.

ورغم ذلك لا يزال هناك أكثر من 700 الف سيارة لا تمتلك عقود تأمين إلزامية وهو الأمر الذي ترجع أسبابه -وفقا للسيد/ إيلي طربية نائب رئيس المؤسسة - إلى عدم دفع مالك السيارة الميكانيك لسنوات عدة ولأسباب مختلفة (الفحص الميكانيكي السنوي للمركبات). في هذه الحالة لا يمكن لمصلحة تسجيل السيارات والآليات التأكد من حصول مالك السيارة على وثيقة التأمين الإلزامي ، كما ان عدم القدرة على تسجيل السيارات الجديدة والمستعملة المشتراة في السنوات الأخيرة فاقم المشكلة. الا انه مع عودة العمل بشكل طبيعي في مصلحة تسجيل السيارات سيؤدي حتما" إلى تراجع ملحوظ بعدد السيارات الغير مؤمنة.

وبينما التأمين الإلزامي للمركبات يغطي الأضرار الجسدية فقط حاليا" في الوقت الذي ينص قانون السير الجديد على الزامية التأمين عن الأضرار الجسدية والمادية معا" قدمت اللجنة الوطنية للسلامة المرورية التي عقدت مؤتمرها الأخير في ديسمبر 2025 برعاية رئيس الجمهورية توصيات بهذا الشأن، لهذا عملت المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي على تجهيز الشروط العامة لبوليصة موحدة تغطي الأضرار الجسدية والمادية معا" وهي في عهدة لجنة الرقابة على شركات التأمين ووزير الأقتصاد للموافقة على بنودها وبدء العمل بها بأقرب وقت ممكن.

أبرز التحديات التي تواجه سوق التأمين اللبناني:

1. **الأزمة الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية:** مع نهاية 2019، انفجرت الأزمة المالية التي أدت إلى:
- توقف المصارف عن اعطاء القروض بكافة انواعها مما ادى الى إنخفاض الحصول على وثائق التأمين على السيارات والحياة ومن ثم تراجع كبير بحجم الأقساط
- إنهيار أسعار الصرف وتأثيرها على تسعير الوثائق
- تراجع عدد اللبنانيين المؤمنين (تأمين صحي) من نحو 600 ألف قبل الأزمة إلى 300 الف حاليًا.

2. **انفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس 2020):** حيث صرح السيد/ نديم حداد رئيس لجنة مراقبة هيئات الضمان بأن الجهات المختصة قدّرت مبلغ الأضرار الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت بما يقارب المليار دولار أميركي، وفي حين تمت تغطية قيمة الأضرار المتعلقة بعقود التأمين على السيارات بشكل شبه كامل، وهي تشكل حوالي 10 في المئة من القيمة الإجمالية لحجم الأضرار، إلا أن القيمة المتبقية من التعويضات شهدت تسويات بين الشركات والمتضررين، تم على أساسها الدفع بناء على اتفاق بين طرفي العقد.

3. **التحول الرسمي نحو "الدولرة" في الوثائق (2023):** أدت حالات الإعسار في القطاع المصرفي إلى فرض قيود على رأس المال وظهور عملة "اللولار"، في إشارة إلى ودائع الدولار الأمريكي المحتجزة في البنوك اللبنانية.

وفي بداية عام 2023 تم التحول الرسمي نحو "الدولرة"، حيث أوضح تقرير Credit Libanais حول قطاع التأمين لعام 2023، أن معظم شركات التأمين:
- بدأت بتسعير الوثائق الجديدة بالدولار "الفريش".
- بتعديل سعر صرف الوثائق القديمة بما يتناسب مع السعر الرسمي الجديد بعد تغييره.
- الاستمرار بوجود بعض الوثائق القديمة بالليرة، لكن على أساس سعر صرف محدّث.
- تآكل رؤوس أموال الشركات: ادى إنهيار سعر صرف الليرة اللبنانية إلى تآكل القيمة الحقيقية لرؤوس أموال شركات التأمين المقومة بالليرة ما إنعكس على ملاءة القطاع، حيث أدى ذلك إلى تراجع القدرة على تغطية المخاطر حيث تعتمد الشركات على رأس المال لضمان تغطية التعويضات والوفاء بإلتزاماتها تجاه معيدي التأمين وزيادة شروط الإعادة وارتفاع تكلفة التغطيات، مما دفع بعض الشركات إلى التحول التدريجي نحو التسعير بالدولار وإعادة هيكلة رؤوس أموالها لضمان الإستمرار في السوق.

كل ذلك أدى إلى:
- ارتفاع كبير في الأقساط الاسمية بالليرة نتيجة تعديل الاسعار وربطها بالدولار
- ارتفاع غير مسبوق في تعويضات لا سيما في تكلفة الاصلاحات وقطع الغيار في السيارات
- ارتفاع كلفة الاستشفاء، حيث أعلنت نقابة أصحاب المستشفيات أكثر من مرة منذ 2024 و2025 مطالبتها برفع التعريفة بنسبة 15% بهدف تغطية الزيادة الضخمة في كلفة التشغيل (أدوية، تجهيزات، رواتب، مواد طبية) وهو الأمر الذي ترفضه شركات التأمين التي أقترحت من جانبها أن تكون الزيادة في حدود الـ4% وذلك حتى لا تفرض أعباء إضافية على المؤمّنين حيث ستؤدي إلى ارتفاع كبير في الأقساط التي ارتفعت أصلًا بنسبة 10–15% خلال الأزمة.

تطور أقساط وتعويضات التأمين حسب الفروع (بالمليون دولار أمريكي) 2023-2024:

الفرع	الأقساط					التعويضات				
	2024	النسبة من الإجمالي%	2023	النسبة من الإجمالي%	نسبة التغيير %	2024	النسبة من الإجمالي%	2023	النسبة من الإجمالي%	نسبة التغيير %
السيارات	225	%20.14	187	%21.57	%20.32	106	%15.47	77	%14.74	%37.66
الصحي	560	%50.13	407	%46.94	%37.59	388	%56.54	235	%24.56	%65.11
الممتلكات والمسؤوليات	242	%21.68	191	%22.02	%26.70	101	%14.74	128	%15.62	%-21.01
الحياة	89	%07.97	28	%09.34	%09.87	90	%13.14	81	%45	%11.11
الإجمالي	**1,117**	**%100**	**867**	**%100**	**%28.83**	**685**	**%100**	**521**	**%100**	**%31.48**

الأقساط

التعويضات

شهد سوق التأمين اللبناني خلال عام 2024 إرتفاعاً في إجمالي الأقساط بنسبة (31.71%) مسجلاً 101,545,281 مليون ليرة لبناني (1,117 مليون دولار أمريكي) مقابل 77,098,233 مليون ليرة لبناني (867 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2023.

حيث نجد أن التأمين الصحي سجل إرتفاعاً في إجمالي الأقساط بنسبة (40.74%) مسجلاً 50,926,035 مليون ليرة لبناني (560 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2024 مقابل 36,185,435 مليون ليرة لبناني (407 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2023.

وبالرغم من ذلك فإن قطاع التأمين الصحي يواجه ضغوطاً متزايدة نتيجة الإرتفاع المستمر في أقساط التأمين والتضخم الاقتصادي وتزايد الخلافات بين شركات التأمين والمستشفيات، وقد ادى ذلك إلى تراجع عدد المستفيدين من نحو 600 ألف قبل عام 2019 إلى حوالي 300 ألف، حيث يجد المواطن نفسه أمام خيارين: إما تحمل الأقساط المرتفعة أو تقليص الإستفادة من الخدمات الصحية.

كما يشهد القطاع الصحي صراعاً بين المستشفيات وشركات التأمين حول رفع التعريفات الطبية في ظل ارتفاع تكاليف العلاج والادوية بعد رفع الدعم، بالإضافة إلى التحديات الاخرى التى تواجه شركات التأمين مثل هجرة الفئات الشابة الاكثر صحة وارتفاع معدلات الامراض الخطيرة مما يزيد حجم المطالبات.

بينما شهد التأمين على الحياة ارتفاعاً ملحوظا خلال عام 2024 بنسبة (11.25%) ليسجل 8,095,926 مليون ليرة لبناني (89.05 مليون دولار أمريكي) مقابل 7,277,064 مليون ليرة لبناني (81.83 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2023 .

الشركات الخمسة الأكبر في السوق للعام 2024:

أسم الشركة	تطور أقساط التأمين (بالمليون ليره لبنانية)	تطور أقساط التأمين (بالمليون ليره لبنانية)	الحصص السوقية
	إجمالي الأقساط 2024	إجمالي الأقساط 2023	النسبة المئوية 2024
بنكرز	10,037,973	7,629,165	9.89
فيدلتي للتأمين	9,493,727	6,821,636	9.35
ليا اسورتكس	9,162,252	7,136,224	9.02
ميد جلف للتأمين	9,028,550	787,759	8.89
سنا	7,449,224	5,778,745	7.34
المجموع	**45,171,726**	**28,153,529**	**44.48**

إستثمارات شركات التأمين:

شكلت الودائع المصرفية لفترة طويلة إحدى أهم قنوات استثمار أموال شركات التأمين في لبنان بسبب ما كانت توفره من استقرار نسبي وعوائد جذابة.

غير أن الأزمة النقدية والمصرفية في سنة 2019 أدت إلى فرض قيود على السحوبات والتحويلات المصرفية، ما أدى إلى تجميد الودائع لدى المصارف. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على شركات التأمين التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع المصرفي في إدارة استثماراتها، الأمر الذي خلق تحديات جوهرية تتعلق بالسيولة والملاءة المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق، وتراجع القدرة على الإستثمار واختلال التوازن بين الأصول والإلتزامات.

ولمواجهة هذه التحديات لجأت شركات التأمين إلى عدة إستراتيجيات للتكيف مع الوضع منها إعادة هيكلة المحافظ الإستثمارية وتقليل الإعتماد على الودائع المصرفية والتركيز على إستثمارات أكثر تنوعاً مثل الأصول الخارجية والإستثمارات العقارية وتسعير المنتجات بالدولار.

شركة إعادة التأمين العربية:

- تأسست عام 1972، على إثر توصية من مؤتمر الإتحاد العام العربي للتأمين الخامس المنعقد عام 1969، وأصبحت من أهم شركات إعادة التأمين في المنطقة وتخدم قاعدة تضّم أكثر من 200 شركة، موزعة على منطقة شرق الاوسط وشمال إفريقيا، تركيا و باكستان.

■ في 2024/12/31

رأس المال المدفوع: 75 مليون دولار أميركي (رأس المال المصرح به 100 مليون دولار أميركي)

- حقوق المساهمين: 121 مليون دولار أميركي
- الأصول المستثمرة: 170 مليون دولار أميركي
- بلغت إيرادات إعادة التأمين الخاصة بالشركة 85,911 مليون دولار امريكي عام 2024 مقابل 81,211 مليون دولار أمريكي في عام 2023.
- بلغت مجموع المطالبات 110,230 مليون دولار أمريكي في عام 2024 مقابل107,825 مليون دولار في عام 2023.
- في يناير 2026، أصدرت وكالة التصنيف العالمية AM Best تصنيفها السنوي للشركة؛ مُعززة درجة تصنيفها الائتماني عند درجة (B مقبول) مع تعزيز النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية.

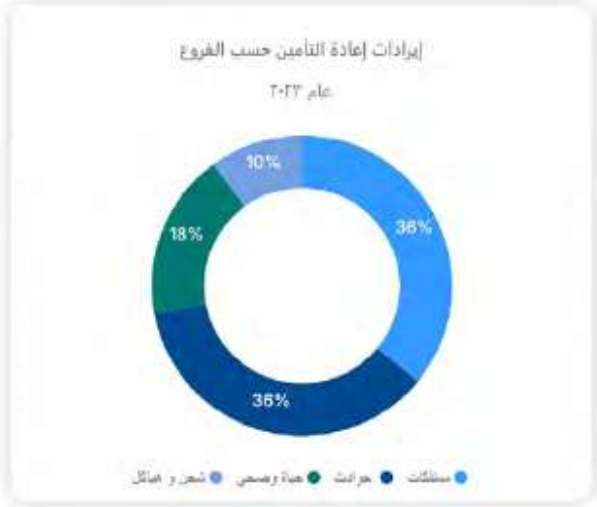

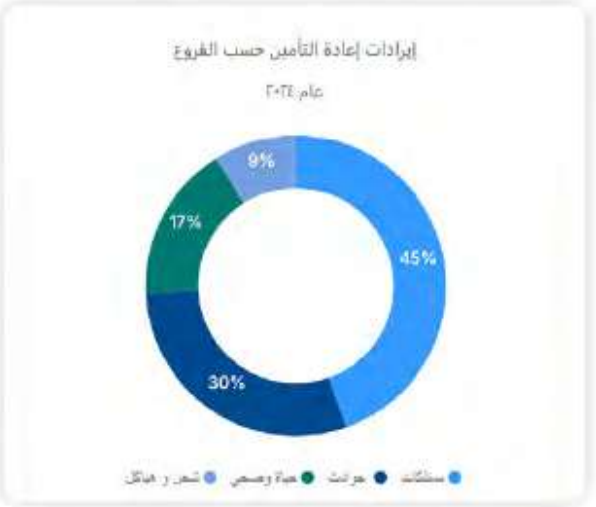

الخلاصة

- يتميز السوق اللبناني بوجود عدد كبير من الشركات العاملة والتي تتفاوت بشكل كبير في حجمها ونشاطها، كما يتميز بسيطرة مجموعة من الشركات على حصة سوقية كبيرة (5 شركات تستحوذ على 45% من الأقساط) مما يؤدي إلى تركز كبير في السوق.
- وجود عدد كبير من الشركات في السوق رغم صغر حجمه يؤدي إلى زيادة التنافس وتراجع الأرباح الفنية.
- يأتي التأمين الصحي في المقدمة نتيجة تزايد الطلب على التغطية الصحية مع تراجع أنظمة الرعاية الحكومية غير الكافية.
- زيادة تطوير منتجات تأمين مثل التأمين الصحي التكميلي، وتأمينات إلكترونية قد يفتح آفاقاً جديدة بالسوق بالإضافة إلى تنظيم ومراجعة القانون الحالي مما يساعد على تحسين المنافسة مع نظام أكثر كفاءة
- يواجه قطاع التأمين بعض التحديات الجوهرية المرتبطة بالوضع الإقتصادي للبلاد منها تراجع القوة الشرائية للمواطنين مما ادى إلى إنخفاض كبير في طلب التأمين، وحيث إن هناك ارتباط كثير من عقود التأمين بالقروض المصرفية فمع توقف القروض يتوقف جزء كبير من هذه المبيعات. ويعتبر الارتفاع الاسمي في الميزانيات طبيعي في بيئة تضخمية، سعر صرف متحرك، حيث أن "الصلابة" الحقيقية تُقاس أكثر بالسيولة الفعلية، وإدارة المطالبات، وكفاية إعادة التأمين، وقدرة التسعير (خصوصًا في الطبي والسيارات)
- سوق التأمين اللبناني كان ولازال قادراً على الصمود أمام الأزمات وعدم الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، حيث تولي الحكومة اللبنانية إهتماماً بالقطاع من خلال تبني رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع التأمين، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وحماية حقوق المؤمن لهم.
- عانى السوق اللبناني من الآثار المدمرة للأزمة الإقتصادية والمالية الحادة منذ 2019، وكانت الحرب في 2023-2024 صدمة جديدة لاقتصاد البلاد المتعثر. وتشير تقديرات التقييم السريع للأضرار والاحتياجات، التي نشرها البنك الدولي في نوفمبر 2024، إلى أن التكلفة الاقتصادية للصراع في لبنان تبلغ 14 مليار دولار، كما يُشكل الوضع السياسي الحالي ونمو بيئة المخاطر عائقاً أمام محاولات إصلاح قطاع التأمين اللبناني.

قراءة موجزة في مستقبل السوق اللبناني:

- نمو في الصحي والسيارات، وبطء في الحياة/الادخار.
- المنافسة تتحول من "خفض السعر" إلى "تحكم بالتعويضات والشبكات الطبية
- السيناريو الإيجابي: "إعادة تنشيط السوق" يتطلب تقدمًا ملموسًا في
1. إصلاحات مالية ومصرفية تعيد جزءًا من الثقة والسيولة
2. تطوير آليات الرقابة وتحديث متطلبات الملاءة والحوكمة
3. تنظيم التأمين الصحي بالإتفاق ما بين الشركات والمستشفيات؛

تاريخياً، السوق اللبناني من أهم الأسواق في المنطقة، ولا أدل على ذلك من أن الشركات اللبنانية كانت متواجدة في العديد من الأسواق العربية (شركة التأمين العربية، الإتحاد الوطني،...) وقد مكن هذا المئات من الأطر من العمل في دول الخليج، على الأقل منذ سبعينات القرن الماضي؛ كما أن البرامج التي وفرتها الجامعات منذ عقود (اليسوعية، البلمند، اللبنانية،...) سواء في تخصص التأمين أو العلوم الاكتوارية، مكنت السوق من إستقطاب كفاءات. كما أن شركات الوساطة التي أسسها لبنانيون تلعب دوراً كبيراً وخاصة في مجال إعادة التأمين. عموماً، رغم كل التحديات التي واجهها السوق اللبناني منذ 1975، يبقى دائماً صامداً وقادراً على التأقلم مع الأوضاع السياسية والإقتصادية. يكفي أن نذكر أن نسبة التأمين في الناتج القومي اللبناني الخام كانت لسنوات تتجاوز 2%؛ وأن تأمينات الحياة كانت مزدهرة.

يبقى الأمل اليوم في ورقة الإصلاح وفي سبل معالجة مسألة الودائع الدولارية إذا نجحت الدولة في تجاوز هذا المُشكل، سيكون قطاع التأمين من أكبر المستفيدين، وهو الذي ابان أنه كان أكثر صلابة "resilient" من القطاع المصرفي خلال الأزمة المالية.

السيد/ أسعد ميرزا

ممثل سوق التأمين اللبناني بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين
رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان
الرئيس والمدير العام لشركة كابيتال انشورنس

ما أبرز الملفات المشتركة بين لجنة مراقبة هيئات الضمان وجمعية شركات الضمان؟ وما هي أولويات هذه الملفات في المرحلة الحالية؟

تتركّز الملفات المشتركة بين لجنة مراقبة هيئات الضمان وجمعية شركات الضمان حول تعزيز الاستقرار المالي للقطاع، تطوير الإطار الرقابي والتنظيمي، وحماية حقوق المؤمن لهم.

وفي المرحلة الحالية، تأتي في مقدمة الأولويات:

- مواكبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولا سيما IFRS17.
- إعادة تقييم المتطلبات الرأسمالية بما يتلاءم مع الواقع النقدي الجديد.
- تحسين جودة الحوكمة والالتزام، وتعزيز الشفافية في السوق.
- تطوير قانون التأمين الالزامي ليشمل تغطية الاضرار المادية

ويجري العمل بين الجانبين بروح تعاون بنّاءة، هدفها حماية القطاع وضمان استدامته

كيف تقيمون أداء سوق التأمين في لبنان خلال عام 2025، من حيث حجم النشاط، جودة الخدمات، والتحديات التي واجهتها شركات الضمان؟ وكيف كانت التجديدات مع شركات الإعادة في عام 2026؟

شهد سوق التأمين اللبناني خلال عام 2025تحسناً نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة، سواء من حيث حجم النشاط أو انتظام العمليات، مدفوعاً باستمرار التسعير بالدولار الأمريكي وتحسن القدرة على إدارة المخاطر.

أما من ناحية جودة الخدمات، فقد عملت معظم الشركات على تحسين عملياتها الداخلية وتطوير قنوات التواصل مع الزبائن، رغم التحديات المستمرة المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والقدرة الشرائية.

وفي ما خص تجديدات الإعادة لعام 2026، فقد جرت ضمن شروط أكثر دقة، مع تشدد نسبي من شركات الإعادة، إلا أن السوق اللبناني استطاع الحفاظ على علاقاته مع معيدي التأمين بفضل الانضباط الفني وتحسن جودة المحافظ.

ما هي أهم التوجهات والتوقعات لسوق التأمين في لبنان خلال عام 2026، وكيف ترون فرص النمو أو المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على القطاع؟

من المتوقع أن يشهد سوق التأمين في لبنان عام 2026مرحلة من الاستقرار الحذر، مع فرص نمو مدروسة في بعض الفروع، لا سيما التأمين الصحي، الهندسي، تأمينات المؤسسات وتأمينات المركبات.

في المقابل، تبقى المخاطر قائمة، وخصوصاً تلك المرتبطة بالوضعين الاقتصادي والمالي العام، إضافة إلى تحديات الامتثال والتشريعات.

المرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من الانضباط الفني، الابتكار في المنتجات، والاستثمار في التحول الرقمي والموارد البشرية، تفعيل العمل بالتأمين المصرفي

في ظل دعوتكم لإصدار قانون لتأمين المسؤولية المدنية العشرية في التأمين الهندسي، ما هي الخطوات العملية التي تروّجون لها حاليًا لتفعيله، وما أثر إقراره على تعزيز الثقة وحماية قطاع البناء؟

نعتبر أن إصدار قانون لتأمين المسؤولية المدنية العشرية يشكل خطوة أساسية لحماية قطاع البناء وتعزيز الثقة بين جميع الاطراف المعنية. تعمل حاليا على الترويج لهذا الموضوع عبر الحوار مع الجهات الرسمية والهيئات المعنية، وشرح أهميته الاقتصاديةوالإنمانية.

إقراره سيؤدي إلى رفع معايير السلامة، حماية المستثمرين والمستفيدين، وتعزيز دور التأمين كأداة أساسية لإدارة المخاطر في المشاريع الكبرى.

هل هناك حسب رأيكم ضرورة لسن قانون جديد للتأمين في لبنان؟ وهل ترون أنه من الضروري تحديد مستوى جديد لرأسمال الشركات؛ يأخذ بعين الاعتبار التغيير الذي حصل على سعر الليرة؟

نعم، نرى أن هناك حاجة فعلية لتحديث قانون التأمين في لبنان بما ينسجم مع التطورات العالمية والواقع المحلي المستجد كما أن إعادة النظر في مستوى رساميل الشركات باتت ضرورية، على أن تأخذ بعين الاعتبار التغيير الجذري في سعر صرف الليرة، مع اعتماد مقاربة واقعية وتدريجية تحافظ على استمرارية الشركات وتوازن السوق.

شهدت شركة كابيتال إنشورنس تحسّنًا واضحًا في نتائجها خلال العامين الماضيين، كيف تصفون أداء الشركة في عام 2025؟ وما الخطوات أو الآليات التي اعتمدتم عليها لتحقيق هذا التحسّن؟

مجلت شركة كابيتال إنشورنس خلال عام ٢٠٢٥ أداءً إيجابياً، استكمالاً لمسار التحمّن الذي بدأ في العامين السابقين.

وقد تحقق ذلك نتيجة اعتماد سياسة اكتتاب متحفظة، تحسين إدارة المطالبات، تعزيز الحوكمة، وضبط التكاليف، إلى جانب الاستثمار في الكفاءات البشرية والأنظمة التشغيلية.

هذا الأداء يعكس التزام الشركة بخطة استراتيجية واضحة تقوم على النمو المستدام وليس التوسع غير المدروس.

بصفتكم رئيس جمعية شركات الضمان والرئيس والمدير العام لشركة كابيتال، ومع بدء تطبيق سياسة التسعير بالدولار الأمريكي (الدولار الفريش) منذ عام 2022، كيف تقيّمون تأثير هذه الخطوة على قطاع التأمين اللبناني بشكل عام؟ وكيف انعكس ذلك على أداء شركتكم بشكل خاص؟

كان لاعتماد التسعير بالدولار الأمريكي منذ عام ٢٠٢٢ أثرٌ أساسي في إعادة التوازن إلى قطاع التأمين اللبناني.

هذه الخطوة ساهمت في تحسين الملاءة المالية، تعزيز الثقة مع معيدي التأمين، وتمكين الشركات من الإيفاء بالتزاماتها.

أما على صعيد شركة كابيتال إنشورنس، فقد انعكس ذلك إيجاباً على الاستقرار المالي وجودة النتائج، ومكّن الشركة من التخطيط على أسس أكثر وضوحا.

السيد/ ماكس زكار

رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي والمدير العام
شركة التأمينات التجارية

كرئيس سابق جمعية شركات الضمان في لبنان ورئاسة الاتحاد العام العربي للتأمين عام 2016، كيف تقيّمون واقع صناعة التأمين في لبنان والمنطقة العربية اليوم؟ وما أبرز التحديات والفرص التي ترونها لتطوير هذا القطاع في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية؟

واقع صناعة التأمين في المنطقة العربية بدأ يظهر نمواً واعداً مقارنة بما كان عليه و هذا النمو يعود إلى عدة عوامل منها زيادة الوعي بأهمية التأمين في المجتمعات العربية حيث لا تزال نسبة اختراق التأمين في المنطقة منخفضة مقارنة بالأسواق المتقدمة ، مع تركيز على الابتكار في المنتجات مثل المخاطر السيبرانية و تعزيز المؤتمرات الإقليمية و التأكيد على هيئات المراقبة واسس التدقيق المعتمدة كما هو الحال في الدول الاوروبية لتخطي كافة الحدود و العوائق في قطاع التأمين و هذه من الامور التى كنا نشدد عليها دائما.

كيف ترون أداء سوق التأمين في لبنان خلال السنوات الأخيرة من حيث حجم النشاط ونسب النمو؟ وما الإجراءات أو السياسات التي يمكن أن تساهم في تعزيز نشاط القطاع ؟

بالنسبة لقطاع التأمين في لبنان فهو لا يزال يواجه الحالة الإقتصادية الصعبة .

لتعزيز نشاط هذا القطاع يجب العمل على استعادة الثقة للمواطنين بالإقتصاد اللبناني بشكل عام .

رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، كيف تقيّمون أداء شركتكم في عام 2025 من حيث النمو المالي وجودة الخدمات؟ وما أبرز الدروس المستفادة، وما أولوياتكم لعام 2026 لضمان الاستمرارية وتعزيز الابتكار؟

لقد كانت سنة 2025 سنة جيدة لشركتنا و لقد إحتفلت الكومرشل هذا العام بتاريخ تأسيسها ال 64 و نعمل على متابعة تقديم افضل الخدمات لعملائنا على المديين الحالي و المستقبلي .

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده قطاع التأمين، كيف تنظرون إلى دور المنصات الرقمية في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات التأمينية؟ وهل ترون أن هذه الحلول يمكن أن تصبح جزءًا أساسيًا من استراتيجية شركات التأمين في لبنان والمنطقة؟

إن التحول الرقمي أصبح من الضرورات و ليس خيارا ، و لا شك بأنه سيكون جزءا من تطلعات شركات التامين في لبنان و المنطقة.

و لقد كانت الكومرشل من السباقين في إعتماد و إطلاق التطبيقات الرقمية (COMIN) التي تمكنها من خدمة العملاء بشكل اسرع على كامل الاراضي اللبنانية ، كما تقوم الكومرشل على تطوير تطبيقات ال (robotics) الممكن إعتمادها للتخفيف من العمل اليومي المكتبي الروتيني .

السيد/ حسين ملوك

المدير العام
شركة إعادة التأمين العربية

ما أبرز التحديات التي واجهتها الشركة في مفاوضات التجديدات لعام 2026 في ظل الأوضاع الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية؟ وهل ستؤثر على استراتيجيتكم لعام 2027؟

في مفاوضات تجديدات عام 2026، واجهت شركة إعادة التأمين العربية مجموعة من التحديات المرتبطة بشكل مباشر بالأوضاع الجيوسياسية والأمنيّة غير المستقرة في المنطقة، فقد أدى تصاعد التوترات الإقليمية واستمرار حالة عدم اليقين السياسي إلى زيادة حذر شركاء إعادة التأمين الدوليين، الذين أعادوا تقييم مخاطر المنطقة ككل، وليس فقط السوق اللبناني، ما انعكس تشددًا أكبر في شروط التجديد والاسعار، مما فرض على الشركة بذل جهود إضافية لإثبات متانة مركزها المالي، وجودة إدارتها للمخاطر، واستمرارية أدائها التشغيلي، ورغم هذه التحديات، تمكّنت الشركة من إدارة عملية التجديد ضمن إطار متوازن يحافظ على علاقاتها مع الشركاء ويؤمّن استمرارية التغطيات الأساسية. ومن المتوقع أن تنعكس هذه التجربة على استراتيجية الشركة لعام 2027 من خلال اعتماد نهج أكثر تحفظًا ومرونة، مع تركيز أكبر على تنويع المحافظ الجغرافية، وتعزيز إدارة المخاطر، وتكييف شروط الاكتتاب والتجديد بما يتلاءم مع بيئة إقليمية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين وتقلّب المعطيات السياسية والإقتصادية.

تشهد صناعة إعادة التأمين العربية توسعاً ودخول لاعبين جدد في المضمار، كيف ترون مستقبل الاعادات العربية في المرحلة الحالية؟ وما انعكاس ذلك على صناعة إعادة التأمين العربية؟

تشهد صناعة إعادة التأمين العربية في المرحلة الحاليّة تحوّلًا ملحوظًا يتسم بإتساع قاعدة اللاعبين ودخول شركات جديدة إلى السوق، مدفوعة بنمو بعض الإقتصادات العربية، وزيادة الطلب على حلول تأمينية أكثر تخصصًا، إضافة إلى رغبة عدد من الدول في تعزيز الإكتفاء الإقليمي وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية. هذا التوسّع يعكس من جهة حيويّة القطاع وقدرته على التطوّر، لكنه في الوقت نفسه يفرض تحديات واضحة تتعلق بحدّة المنافسة، وضغط الأسعار، وضرورة التميّز من حيث الجودة الفنية وإدارة المخاطر ورأس المال وتنوع المحفظة نوعيا وجغرافيا. مستقبل الإعادات العربية سيعتمد إلى حدّ كبير على قدرة هذه الشركات على الانتقال من دور المكمّل إلى دور الشريك الإستراتيجي لشركات التأمين، عبر تقديم خبرات فنيّة متقدّمة، ومنتجات مبتكرة، وانتشار جغرافيٍّ مدروس، إلى جانب الإلتزام الصارم بالحوكمة والمعايير الدولية. أمّا على مستوى صناعة إعادة التأمين العربية ككل، فإن هذا المشهد الجديد قد يُسهم في رفع مستوى الإحترافية وتعزيز الثقة بالسوق الإقليمي، شرط أن يترافق التوسع مع انضباط فنيّ وماليّ، وتعاون أكبر بين اللاعبين العرب، بما يحوّل المنافسة من صراع على الحصص إلى عامل نمو مُستدام يعزّز مكانة إعادة التأمين العربية على المستويين الإقليميّ والدوليّ.

ما هو تقيمكم لأداء الشركة خلال عام 2025؟ وما توقعاتكم لحجم أعمال الشركة لسنة 2026؟

لقد حققت الشركة نمواً كبيراً في محفظتها الإكتتابية في عام2025، كما حافظت على نفس الوتيرة في عملياتها الإكتتابية في العام الحالي، مسجّلة أرقامًا قياسية غير مسبوقة في تاريخها خلال العامين الماضيين، وذلك على الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وتزامن ذلك مع المحافظة على معدلات الربحية المستهدفة، كما تمكنت الشركة من تعزيز ورفع كفاءة برنامج حماية محفظتها لتجنب اية مخاطر كبيرة قد تؤثر على نتائجها خصوصاً بعد الكوارث الطبيعية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة.

أمّا أهم الإنجازات التي حققتها شركة إعادة التأمين العربية خلال العام الحالي من نتائج وتصنيف وتغطيات هي ما يلي:

- عززت الشركة تصنيفها الإئتماني عند درجة (B)مقبول) مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة التصنيف العالميّة AM Best وفي شهر كانون الثاني 2026، رفعت الوكالة النظرة المستقبلية لشركتنا من مستقرّة إلى إيجابية مما يعكس أداء الشركة القوي ومتانة مركزها المالي.
- تطوير وتنمية قدرات الكوادر البشرية بالمهارات المهنية والعلمية لدعم وتطوير الكفاءات من خلال الدورات التدريبية والتثقيفية .
- تحسين سياسة الإكتتاب ممّا أعطى مردوداً إيجابياً للشركة

- التوسّع في أسواق ومنتجات جديدة
- تطوير وتحديث وشمولية نظام الحاسوب المالي للشركة
- الانتهاء من تطبيق المعيار الدولي المحاسبي رقم 17 منذ العام 2024

امّا بالنسبة لتطلعاتنا للسنوات القادمة وضعنا إستراتيجية تشمل ما يلي:

- إستمرار العمل على رفع درجة تصنيفنا بتخطي معوقات قيود التصنيف السياديّ
- تكثيف العمل على زيادة حجم وأسواق المحفظة التأمينية
- الحفاظ على الملاءة المالية وتحسين تصنيف الشركة
- تعزيز وترسيخ حضور الشركة الفعّال في أسواقنا التاريخية لبناء وتطوير شراكات استراتيجية تلبّي الاحتياجات العملية والمالية والاستثمارية والاكتوارية والبشرية معاً.
- إستمرار الشركة في نهج تشجيع التعليم المستمر والتطوير المهني من خلال توجيه ومساعدة العاملين لديها على الإنتساب الى معهد التأمين القانوني في لندن، بما ينعكس إيجابًا على الأداء المؤسسي وجودة الخدمات.

قامت وكالة التصنيف العالمية AM Best بتعزيز درجة تصنيف الشركة الائتماني عند (B) (مقبول)، مع نظرة مستقبلية مستقرّة، كيف حافظة الشركة على هذا التقييم؟ وهل لديكم خطط لتحسين التصنيف في المستقبل، وما الخطوات المطلوبة لتحقيق ذلك؟

حافظت شركة إعادة التأمين العربية على تصنيفها الائتماني عند درجة (B) من وكالة AM Best بفضل التزامها المستمر بالانضباط الفني والمالي، واعتمادها سياسات حذرة في الاكتتاب وإدارة المخاطر، إلى جانب المحافظة على مستويات ملائمة من رأس المال والسيولة وتنوع محفظتها الاستثمارية ، وتحقيق نتائج تشغيلية متوازنة رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

كما لعب تنويع محفظة الأعمال جغرافيًا، والحدّ من التركزات عالية المخاطر، دورًا أساسيًا في تعزيز متانة المركز المالي للشركة والحفاظ على الثقة، وفي هذا السياق من المهمّ الإشارة إلى أنه بتاريخ 2026/01/14 أعادت وكالة AM Best النظر في تصنيف الشركة، وعدّلت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية، ما يعكس تقدير الوكالة للتحسن التدريجي في الأداء المالي والقدرة على إدارة المخاطر ضمن بيئة عمل معقدة. أمّا على صعيد تحسين التصنيف مستقبلًا، فتسعى الشركة إلى الإستمرار في هذا الزخم الإيجابي من خلال تعزيز الربحيّة المُستدامة، وزيادة قاعدة رأس المال، ومواصلة تحسين جودة الإكتتاب، إلى جانب تطوير الحوكمة وإدارة المخاطر بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية، وتشكّل هذه الخطوات مجتمعةً الأساس المطلوب للإنتقال التدريجيّ نحو تصنيف ائتماني أعلى في المدى القريب، بما يعزّز مكانة الشركة وثقة الشركاء بها على المستويين الإقليمي والدولي.

مع تزايد حدة الكوارث الطبيعية، وتصاعد الهجمات السيبرانية، والتغيرات الديموغرافية في المنطقة، كيف تستعد شركة إعادة التأمين العربية للتعامل مع هذه المخاطر المعقدة؟

في ظل تصاعد وتيرة الكوارث الطبيعية، وتنامي مخاطر الهجمات السيبرانية، إلى جانب التحولات الديموغرافية المتسارعة في المنطقة، تعتمد شركة إعادة التأمين العربية مقاربة شاملة لإدارة هذه المخاطر المعقدة تقوم على التكامل بين القدرات التقنية المتقدمة والخبرة البشرية المتخصصة. فعلى الصعيد التقني، تستثمر الشركة في تطوير أنظمة تحليل البيانات ونماذج تقييم المخاطر، بما يسمح بفهم أعمق للأنماط المتغيرة للكوارث الطبيعية والمخاطر السيبرانية، وتحسين دقة التسعير وتحديد حدود التغطية، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية وأمن المعلومات لحماية العمليات والبيانات.

أما على الصعيد البشري، فتولي الشركة أهمية خاصة لبناء فرق فنية تمتلك خبرات اكتوارية وتأمينية وتقنية عالية، وقادرة على تحليل المخاطر المركّبة واتخاذ قرارات اكتتاب مدروسة، إلى جانب تعزيز ثقافة إدارة المخاطر والتعلّم المستمر داخل المؤسسة. ويشكّل هذا التكامل بين التكنولوجيا والعنصر البشري ركيزة أساسية في استراتيجية الشركة، إذ يتيح لها ليس فقط الاستجابة للمخاطر الناشئة، بل استباقها وتقديم حلول إعادة تأمين مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات الأسواق والشركاء في بيئة تتسم بتزايد التعقيد وعدم اليقين

أطلق الاتحاد العام العربي للتأمين في أكتوبر 2022 "المبادرة العربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية"، كيف يمكن لشركات الإعادة العربية دعم تلك المبادرة؟ وهل ترون أنه من الممكن تحقيق ذلك وكيف؟

يمكن لشركات إعادة التأمين العربية دعم المبادرة العربية للحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية من خلال تطوير حلول إعادة تأمين متخصصة بالكوارث، والمساهمة في بناء قواعد بيانات إقليمية مشتركة، وتقديم الخبرة الفنية ونماذج تقييم المخاطر التي تراعي خصوصية المنطقة، كما يمكنها لعب دور فاعل في التدريب ونقل المعرفة وتعزيز الوعيّ التأميني بالتعاون مع الإتحاد العام العربي للتأمين والجهات المعنية وتحقيق هذه المبادرة يبقى ممكنًا وواقعيًا إذا توافر التنسيق بين شركات الإعادة العربية واعتماد نهج جماعيّ يقوم على تقاسم المخاطر وتعزيز الشراكات الإقليمية بما يحوّل المبادرة إلى أداة عملية ومستدامة.

ما هي رؤيتكم أو استراتيجيتكم لشركة إعادة التأمين العربية خلال الخمس سنوات القادمة؟

ترتكز رؤية شركة إعادة التأمين العربية خلال السنوات الخمس القادمة على تعزيز متانتها المالية ودورها الإقليمي كشريك موثوق لشركات التأمين، من خلال تحقيق نمو مدروس ومُستدام قائم على الإنضباط الفنيّ وجودة الإكتتاب، كما تسعى الشركة إلى توسيع حضورها الجغرافيّ وتنويع محافظها، مع تركيز خاص على إدارة المخاطر المتقدّمة، وتطوير القدرات التقنيّة والرقميّة، والإستثمار في الكفاءات البشرية، كما تهدف إلى تعزيز الحوكمة والشفافية ورفع مستوى التصنيف الائتماني تدريجيًا، بما يرسّخ مكانتها كلاعب إقليميّ فاعل قادر على التكيّف مع بيئة تتسم بتزايد التحدّيات والتقلّبات.

السيد/ لبيب نصر

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب شركة ليا اسوريكس

بعد مرور ما يقرب من أربع سنوات على الاندماج بين LIA Insurance وAssurex في عام 2021، ما هو تأثير هذا الاندماج على موقع الشركة في السوق اللبنانية؟ ومن وجهة نظركم، هل ترون أن السوق اللبناني في حاجة إلى مزيد من الاندماج؟

ساهم الاندماج في تعزيز متانة الشركة والحفاظ على أدائها، حيث يتواصل تصنيفها بين أفضل أربع شركات في قطاع التأمين اللبناني. كما أتاح هذا الاندماج مجالاً أكبر للتطوّر والإبتكار، ما ساعد الشركة على تحسين أدائها، مواكبة التكنولوجيا وتلبية متطلبات السوق في بيئة تنافسية متغيّرة.

بالتأكيد، نحن ندعم التوجّه إلى المزيد من عمليات الاندماج والاستحواذ. نرى أن حدة المنافسة وارتفاع عدد الشركات في السوق يجعلان من عمليات الاندماج خياراً منطقياً وضرورياً في هذه المرحلة، لما لها من دور في تكوين كيانات أقوى وأكثر استدامة، بعيداً عن منافسة تتركّز فقط على الحجم أو الاستحواذ على الحصص السوقية.

من أبرز التحديات التي تواجه القيادات العليا التنفيذية للشركات المندمجة، هي المحافظة على إحساس الانتماء لدى الموظفين للشركة، كيف حافظتم على روح الفريق؟

حرصنا على الحفاظ على شعور الانتماء والروح الجماعية بين موظفي الشركتين من خلال اعتماد تواصل شفاف ومستمرّ مع فرق العمل وخلق بيئة تشجّع على المشاركة والاستماع إلى ملاحظات الجميع. كما أطلقنا مبادرات تهدف إلى تعزيز العمل الجماعي، شملت ورش عمل مشتركة، وأنشطة لبناء الفريق، وبرامج تطوير مهني تجمع الموظفين، مما ساهم في بناء ثقافة موحّدة قائمة على القيم نفسها، مع الحفاظ على احترام التنوع وتكامل الخبرات، وتعزيز روح الفريق والانتماء إلى ليا أسوريكس.

برغم التحديات الاقتصادية الصعبة في لبنان، استطاعت LIA Assurex تحقيق نمو؛ فما هي الصعوبات التي واجهتموها، وكيف تغلبتم عليها؟ وهل لكم أن تطلعونا على أهم مؤشرات الأداء خلال عام 2025؟

واجهنا خلال هذه الفترة، تحديات متعدّدة في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، إلى جانب الارتفاع الحاد في الأسعار على مختلف المستويات، ولا سيما في القطاع الطبي، ما شكّل ضغطاً إضافياً على السوق ككلّ. كما برزت تحديات أخرى تمثّلت في انسحاب بعض معيدي التأمين العالميين نتيجة المخاوف من احتمال تصاعد الأوضاع في المنطقة. ولتجاوز هذه التحديات، عملنا بشكل مستمرّ على تطوير منتجاتنا ومراجعة الأسعار ما يوازن بين الاستدامة وتلبية احتياجات العملاء، مع اعتماد تواصل واضح وشفاف مع الجميع، وتعزيز شراكات قوية مع مختلف الأطراف، مما يضع احتياجات عملائنا وثقتهم في صلب أولوياتنا.

ما هي أهمّ الاستراتيجيات أو المبادرات التي تعتمدها الشركة لتعزيز قدرتها التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع احتياجات السوق؟

تركّز الشركة على مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات والمبادرات لتعزيز قدرتها التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع احتياجات السوق. وتشمل هذه الاستراتيجيات ابتكار المنتجات والخدمات، مما يلبي توقعات العملاء ويتماشى مع التطورات الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار التقدّم التكنولوجي. إلى جانب ذلك، نولي اهتماماً كبيراً للشراكات الاستراتيجية والبحث المستمر عن فرص النمو، مما يضمن تقديم حلول تأمينية مبتكرة وموثوقة وسريعة الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة.

قمتم مؤخراً بالإعلان عن تبنّي التحول الرقمي كاستراتيجية أساسية؛ ما هي أبرز التقنيات أو الحلول الرقمية التي تم تنفيذها بالفعل؟

لقد بدأنا بتنفيذ حلول رقمية لتحسين تجربة العملاء، ونحن نعمل حالياً على تطوير أداة جديدة مبتكرة. كما قمنا في العام الماضي بإطلاق تطبيق myLIAAssurex الذي يتيح للمستخدمين شراء وإدارة بوالص التأمين، الدفع، تقديم المطالبات، عرض بطاقة التأمين الرقمية والوصول إلى شبكة مقدمي الرعاية الصحية. إلى جانب ذلك، قمنا بتحديث أنظمتنا الداخلية لتعزيز سلاسة الإجراءات وسرعة التنفيذ، ونعمل أيضاً على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن إجراءات العمل، ما يمكّننا من تقديم خدمات أسرع وأكثر دقّة.

كيف تلبي شركة LIA Assurex إحتياجات مختلف الشرائح من العملاء، سواء الأفراد أو الشركات؟ وهل لديكم خطط لتوسيع نطاق التغطية لتشمل قطاعات جديدة في المستقبل؟

نسعى بشكل مستمر إلى تحسين منتجاتنا التأمينية وتطويرها لتلبية احتياجات جميع شرائح العملاء، سواء الأفراد أو الشركات. نقوم سنوياً بمراجعة منتجاتنا بناءً على ملاحظات الشركاء والمعايير المناسبة لتعديلها وتطويرها. كما أطلقنا مؤخراً منتجات جديدة موجهة للشباب مثل Panacea Youth، لتلبية احتياجات هذه الفئة بأسلوب يتوافق مع حياتهم اليومية وقدرتهم الماديّة. أمّا منتج HDF Santé إبتُكر خصيصاً للأفراد الّذين يرغبون بتغطية داخل شبكة مستشفى اوتيل ديو دو فرانس فقط. ونسعى باستمرار على تطوير برامج تأمين لتشمل لقطاعات جديدة في المستقبل، بما يضمن تقديم حلول مبتكرة وشاملة لجميع عملائنا.

السيد/ فاتح بكداش

المدير العام
شركة آروب للتأمين

بعد أكثر من خمسين عامًا على تأسيس شركة آروب للتأمين، كيف تقيّمون مسيرتها؟ وكيف ترون المنافسة في السوق اللبناني؟ وهل هناك حاجة لاندماج الشركات لتعزيز قوتها؟

نحن فخورون بمرور أكثر من خمسين عامًا على تأسيس الشركة، ونعتزّ بما حققناه من إنجازات متميّزة على امتداد هذه المسيرة. طوال هذه السنوات، حافظنا على مراتب متقدمة، ونجحنا في بناء سمعة راسخة وثقة متينة مع عملائنا وشركائنا. تمكّنا من توسيع حضورنا الإقليمي، حيث بدأنا نشاطنا في سوريا عام 2006، ثم في مصر عام 2008 من خلال شركتي آروب للتأمين على الحياة وآروب لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات، وأخيراً في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2023 عبر شركة تكنولوجيا التأمين Arope Solutions. وذلك في إطار استراتيجيتنا المستمرة للنمو والتطور. نحن نتطلع دائمًا لتحقيق المزيد من النجاحات وتعزيز الابتكار في المستقبل. منذ انطلاقتها، عززت آروب للتأمين حضورها في السوق اللبنانية وحققت إنجازات نوعية جعلتها واحدة من الشركات الرائدة في قطاع التأمين في لبنان. كما أسهمت خبرتنا الطويلة في تعزيز قدرتنا على الصمود في مواجهة الأزمات والتحديات، والاستمرار في الوقوف إلى جانب عملائنا وشركائنا بثبات ومسؤولية. أما في ما يخصّ المنافسة في السوق اللبناني، وفي ظلّ التحدّيات الراهنة، فإنّ هذه الظروف ستدفع بعض الشركات إلى خيار الاندماج، بما يساهم في تعزيز متانتها المالية ورفع قدرتها التنافسية. ونؤكّد أنّ أي توجّه في هذا السياق يجب أن ينطلق من أولوية حماية حقوق المؤمنين وترسيخ استقرار القطاع ككل.

كيف ترون تأثير نموذج التأمين المصرفي (Bancassurance) على طبيعة المنافسة داخل السوق؟ وهل تعتقدون أن هذا النموذج يعزز الابتكار أم يفرض تحديات على التوازن في السوق؟

كان يشكّل التأمين المصرفي (Bancassurance) إحدى القنوات الفاعلة في توزيع المنتجات التأمينية، وقد ساهم في توسيع قاعدة العملاء وتعزيز انتشارها، خصوصًا في مجال تأمينات الحياة، مستفيدًا من شبكة المصارف وانتشارها.

في أعقاب الأزمات التي مررنا بها، شهد التأمين البنكي تراجعًا ملحوظًا، مقابل تنامي الاعتماد على التأمين عبر الوسطاء أو التأمين المباشر أو من خلال المنصات الإلكترونية (online).

في ظل الأزمة الاقتصادية وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، كيف تمكنت «أروب للتأمين» من الاستمرار في تقديم خدماتها وضمان حقوق المؤمن لهم؟ وما أثر تطبيق سياسة «الدولار الفريش» على عمليات الشركة واستراتيجيتها في التسعير والتحصيل؟

تمكّنا من مواكبة مختلف مراحل الأزمة من خلال قرارات سريعة ومدروسة هدفت إلى حماية استمرارية أعمالنا وصون حقوق المؤمنين. ورغم ما فرضته آليات التسعير المتقلّبة من تحديات كبيرة وإشكاليات لوجستية وتشغيلية، إلا أنّ متطلبات السوق كانت واضحة وفرضت علينا التكيّف معها.

كانت آروب للتأمين من بين أوائل الشركات التي اعتمدت صيغة "الدولار النقدي"، ما ساهم في حماية محفظتنا وتعزيز قدرتنا على تسديد التعويضات، لا سيّما أنّ غالبية المنتجات التأمينية والخدمات المرتبطة بها، كخدمات الاستشفاء وتصليح السيارات والممتلكات، تُسعَّر فعليًا بالدولار. وقد انعكس هذا القرار إيجابًا على استقرار الشركة والقطاع، رغم ما رافقه من كلفة وتحديات، وأتاح لنا الحفاظ على جودة الخدمة وترسيخ ثقة العملاء.

أما اعتماد سياسة "الدولار النقدي"، فكان خطوة أساسية لضمان الوفاء بالتزاماتنا، خصوصًا تلك المرتبطة بالمدفوعات الخارجية وبارتفاع كلفة الاستشفاء. وقد أسهمت هذه السياسة في تحقيق توازن أفضل بين الأقساط والمخاطر الفعلية، ومنحت العملاء وضوحًا أكبر بشأن قيمة التغطية التأمينية. بطبيعة الحال، انعكس ذلك على استراتيجيتنا في التسعير والتحصيل، فاعتمدنا آليات أكثر انضباطًا لضمان استدامة المحفظة التأمينية. ورغم صعوبة المرحلة، أثبت القطاع قدرته على التكيّف، ونجحنا في الاستمرار بتقديم خدماتنا والحفاظ على ثقة عملائنا، التي تبقى الركيزة الأساسية لاستمرارية أي شركة تأمين.

هل يمكن أن تطلعونا على أبرز مؤشرات أداء الشركة خلال عام 2025، وما هي أهم ملامح رؤيتكم واستراتيجيتكم لعام 2026؟

لقد واصلنا العمل على التوسع وتنويع محفظتنا التأمينية، من خلال طرح منتجات جديدة ومتنوعة لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات في السوق. كما ركزنا على تنويع مصادر الدخل عبر إطلاق خدمات تأمينية جديدة، وتوسيع قاعدة عملائنا في مختلف القطاعات، مما ساهم في تعزيز انتشارنا وترسيخ مكانتنا. وقد تمكنت الشركة في عام ٢٠٢٥ من تحقيق نمو بنسبة 16%، مستندةً إلى استراتيجيات واضحة للتوسع وتنويع الاستثمارات، الأمر الذي ساعد على تعزيز الاستقرار وتحقيق نمو مستدام رغم الظروف الصعبة. كما التزمت آروب بالحفاظ على جودة خدماتها وضمان رضا العملاء، بالرغم من التحديات القائمة. ونواصل العمل وفق خطط مدروسة ورؤية واضحة للنمو خلال السنوات المقبلة، ونتطلع إلى المستقبل بثقة وتفاؤل، مدفوعين بعزمنا على تقديم قيمة مضافة لعملائنا وتحقيق المزيد من النجاحات على الصعيدين المحلي والإقليمي.

السيد/ بيار سبعلاني

الرئيس التنفيذي
شركة بنكاشورنس

كيف تصفين وضع قطاع التأمين في لبنان اليوم في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية؟ كيف تقيّمون موقع بنكاشورنس اليوم في سوق التأمين اللبناني، وما هي رؤيتكم للسنوات الخمس المقبلة؟

تُعتبر شركة بنكاسورانس شركة رائدة في سوق التأمين اللبناني، وهي من أبرز اللاعبين في مجال التأمين على الحياة. وقد تمكنت الشركة من تخطي الأزمة المالية الحادة التي ضربت القطاع المصرفي في لبنان، والتي لا تزال تداعياتها مستمرة حتى اليوم، وذلك بفضل إدارتها الحكيمة واستراتيجيتها المرنة.

ترتكز رؤيتنا للخمس سنوات القادمة على تثبيت وتعزيز موقعنا في سوق التأمين اللبناني، ولا سيما في قطاع التأمين على الحياة، مع العمل على توسيع نطاق أعمال الشركة ليشمل التأمين العام من خلال إطلاق شركة وساطة تأمين تابعة للشركة الأم، بما يساهم في تنويع خدماتنا وتعزيز حضورنا في مختلف قطاعات التأمين. كما نسعى إلى تحقيق توسّع نوعي عبر تقديم منتجات تأمينية رقمية متكاملة تواكب احتياجات العصر وتوقعات العملاء، والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا لتحسين مستوى الخدمة من خلال منصات رقمية متطورة وتجربة مستخدم سلسة، إضافةً إلى تعزيز الثقافة التأمينية في المجتمع اللبناني ورفع مستوى الوعي بأهمية الحماية المالية للأفراد والأسر.

يُعدّ نموذج التأمين المصرفي اليوم أحد أبرز المحركات التي تعيد تشكيل قطاع التأمين، من وجهة نظركم، ما أهمية هذا النموذج في تطوير السوق اللبناني وتعزيز وصول العملاء إلى خدمات أكثر شمولا؟ وفي المقابل، ما أبرز التحديات التي يواجهها

يُشكّل نموذج التأمين المصرفي اليوم ركيزة أساسية في تحديث وتطوير سوق التأمين بشكل عام، لأنه ينجح في تقريب التأمين من حياة الناس اليومية عبر قنوات مصرفية موثوقة وموجودة أساساً في علاقتهم المالية.

أهمية هذا النموذج تكمن في قدرته على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات التأمينية، لا سيما فئات لم تكن تقليدياً منخرطة في سوق التأمين، وذلك من خلال حلول مبسطة، واضحة، ومتكاملة مع المنتجات المصرفية.

من جهة أخرى، يساهم التأمين المصرفي في:

- تعزيز الشمول المالي والتأميني
- تحسين تجربة العميل عبر نقطة تواصل واحدة
- رفع مستوى الثقة بمنتجات التأمين من خلال الشراكة مع القطاع المصرفي

أما على مستوى السوق اللبناني، فهذا النموذج يساعد على خلق دينامية جديدة قائمة على الابتكار، الكفاءة، والانتشار.

في المقابل، لا يمكن إغفال التحديات الكبيرة، وأبرزها:

- عدم التعافي من الأزمة المالية المزمنة التي ضربت لبنان
- الظروف الاقتصادية والمالية غير المستقرة التي تؤثر على القدرة الشرائية للعملاء
- الحاجة المستمرة إلى التوعية والتثقيف التأميني لفهم قيمة التأمين على المدى المتوسط والطويل
- التحديات التنظيمية والتقنية التي تتطلب تنسيقاً دائماً بين الجهات الرقابية، المصارف، وشركات التأمين

نحن نؤمن أن هذه التحديات قابلة للتحول إلى فرص، شرط العمل المشترك، والاستثمار في التكنولوجيا، واعتماد مقاربة تضع العميل في صلب العملية التأمينية.

كيف ترون دور الذكاء الاصطناعي في مستقبل التأمين، وهل بدأتم بتطبيقه ضمن عملياتكم؟

الذكاء الاصطناعي سيكون بلا شك أحد المحرّكات الأساسية لمستقبل قطاع التأمين، ليس فقط من الناحية التشغيلية، بل أيضاً من حيث تحسين تجربة العميل وتخصيص الخدمات. نحن نتحدث عن انتقال من نموذج تأمين تقليدي إلى نموذج أكثر ذكاءً، استباقية، وسرعة في اتخاذ القرار.

في بنكاشورنس لبنان، ننظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة مكملة للعنصر البشري وليست بديلاً عنه. وقد بدأنا بالفعل بخطوات عملية ومدروسة في هذا المجال، لا سيما في

- تحليل البيانات لفهم احتياجات العملاء بشكل أدق
- تحسين عمليات الاكتتاب وإدارة المخاطر
- تسريع معالجة الطلبات والاستفسارات بما ينعكس

مباشرة على رضا العملاء.

تشكل تأمينات الحياة رافعة اقتصادية أساسية، وكذلك حماية للأسر وتأمين لمستقبلها المالي. برأيكم، ما الذي يعوق الاستفادة من هذا الفرع؟ وما هي آليات تطويره؟

لا شك أن تأمينات الحياة تؤدي دوراً محورياً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تحمي الأسر من المخاطر غير المتوقعة، وتساهم في بناء استقرار مالي طويل الأمد. إلا أن الاستفادة من هذا الفرع في لبنان لا تزال دون التوقعات، وذلك لعدة أسباب نذكر أهمها

- تراجع الثقة بالقطاع المالي عموماً بعد الأزمات المتتالية
- ضعف الثقافة التأمينية وغياب الفهم الواضح لفوائد تأمينات الحياة على المدى الطويل.
- الضغوط الاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى التركيز على الاحتياجات الآنية بدل التخطيط للمستقبل

أما على مستوى آليات التطوير، فنحن نرى أن الحل يبدأ من:

- تبسيط منتجات تأمينات الحياة وجعلها أكثر شفافية ومرونة
- ربط التأمين بالحاجات الواقعية للأسر مثل التعليم، الحماية من فقدان الدخل، والتقاعد
- الاستفادة من القنوات المصرفية لتعزيز الوصول إلى هذه المنتجات ضمن بيئة موثوقة
- تعزيز الشفافية والتواصل لبناء الثقة مجدداً مع العملاء

مع تزايد حجم شريحة محدودي الدخل في المنطقة العربية، يبرز التأمين المتناهي الصغر كإحدى الأدوات الضرورية لتعزيز الحماية المالية لهذه الفئات، هل هناك نية لشركتكم لتطوير منتجات تتلاءم مع احتياجات هذه الشريحة؟

نحن نؤمن بأن التأمين ليس خدمة مخصّصة لفئة معينة، بل هو حق أساسي وأداة حماية اجتماعية واقتصادية يجب أن تكون متاحة لأوسع شريحة ممكنة من المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن التأمين المتناهي الصغر يشكل نقطة مهمة في بنكاسورانس.

نحن نعمل على:

- تصميم منتجات بسيطة، منخفضة الكلفة، وواضحة الشروط
- اعتماد أقساط مرنة تتناسب مع القدرة المالية لهذه الشريحة
- التركيز على تغطيات أساسية مثل الحوادث الشخصية، تأمين الحياة للقروض الصغيرة، والتأمين الصحي الأساسي

في الوقت نفسه، نحرص على أن يكون هذا النوع من التأمين قابلاً للاستمرار.

في ظل اهتمام الحكومة اللبنانية لإصلاح قطاع التأمين اللبناني، ما هي توقعاتكم لمستقبل القطاع خلال المرحلة المقبلة؟

إن الاهتمام الحكومي بإصلاح قطاع التأمين يُعدّ خطوة إيجابية ومطلوبة، خصوصاً في مرحلة دقيقة يحتاج فيها لبنان إلى إعادة تنظيم القطاعات الحيوية وتعزيز الثقة بها. نحن ننظر إلى هذه المبادرات كفرصة حقيقية لإرساء أسس أكثر متانة واستدامة للقطاع.

توقعاتنا للمرحلة المقبلة تقوم على مسار إصلاحي تدريجي، يرتكز على:

- تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي بما يضمن حماية حقوق المؤمن لهم
- رفع مستوى الشفافية والحوكمة داخل شركات التأمين
- تحديث التشريعات بما يواكب التطورات الرقمية ونماذج الأعمال الحديثة، ومنها التأمين المصرفي
- تنظيم السوق والحد من الممارسات غير الصحية التي تؤثر سلباً على الثقة والاستقرار

نحن على ثقة تامة بأن معالي وزير الاقتصاد الحالي وسعادة رئيس هيئة الرقابة على شركات الضمان وفريق عمل الهيئة ومن خلال سعيهم الدؤوب وإصرارهم المستمر، سيواصلون العمل على تحسين وتنظيم وحماية قطاع التأمين، لما له من دور أساسي ومحوري في المنظومة المالية والاقتصادية

السيد/ جورج شهدان سالم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
شركة أمانة انشورنس كومباني

كيف تطوّر أداء الشركة خلال عام 2025؟ وما هي الاستراتيجية التي تتبعها الشركة للمحافظة على حصتها داخل السوق اللبناني؟

شهد أداء الشركة خلال عام 2025 تحسناً تدريجياً مقارنة بالسنوات السابقة، رغم استمرار التحديات الاقتصادية. ركّزنا على إعادة هيكلة محفظة الأعمال، تعزيز الملاءة المالية، وتحسين جودة الاكتتاب وإدارة المخاطر. كما قمنا بإعادة تسعير بعض المنتجات بما يتماشى مع الكلفة الفعلية والتغيرات في سعر الصرف.

استراتيجيتنا للحفاظ على حصتنا السوقية ترتكز على عدة محاور أساسية:

- تعزيز الثقة والشفافية مع العملاء.
- تطوير منتجات تأمينية مرنة تتناسب مع القدرة الشرائية الحالية.
- تسريع التحول الرقمي لتحسين تجربة العملاء وخفض الكلفة التشغيلية.
- التركيز على القطاعات ذات الطلب المستقر مثل التأمين الصحي وتأمين المركبات.
- توسيع شبكة الوسطاء والشراكات الاستراتيجية.
- نحن نؤمن أن الاستقرار في هذه المرحلة يعتمد على الإدارة الحذرة، والانضباط المالي، وتقديم قيمة حقيقية للمؤمَّنين.

بالنظر إلى الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان، ما توقعاتكم لحجم أعمال الشركة لهذا العام؟

بالنظر إلى استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، نتوقع أن يكون النمو معتدلاً ومشروطاً بتحسن الاستقرار النقدي والتنظيمي.

السوق التأميني لا يزال يتأثر بتراجع القدرة الشرائية وانخفاض حجم الاستثمارات، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية تتمثل في زيادة الوعي بأهمية التأمين كوسيلة للحماية في الأزمات.

نتوقع الحفاظ على حجم أعمال مستقر مع إمكانية تحقيق نمو محدود في بعض الفروع، خاصة في التأمين الصحي وتأمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما نركز على ضبط الكلفة

وتحسين هامش الربحية بدلاً من السعي إلى نمو عددي غير مستدام.

من وجهة نظركم، ما الذي يحتاجه قطاع التأمين اللبناني للعودة إلى أرقام عام 2018؟ وهل هناك ضرورة لتحديث قانون التأمين اللبناني؟ وما هي التحديات التي ترونها مناسبة للمرحلة الحالية؟

للعودة إلى مستويات عام 2018، يحتاج قطاع التأمين إلى بيئة اقتصادية مستقرة، وإعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي، واستعادة الثقة بالنظام المالي. كذلك، من الضروري تعزيز الرقابة التنظيمية وضمان تطبيق معايير الملاءة والحوكمة بشكل صارم.

نعم، هناك حاجة فعلية لتحديث قانون التأمين اللبناني ليتماشى مع المعايير الدولية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، حماية حقوق المؤمن لهم، متطلبات رأس المال، والتحول الرقمي. كما يجب إدخال أطر واضحة لإعادة التأمين، وحوكمة الشركات، وإدارة الأصول.

أما أبرز التحديات في المرحلة الحالية فهي:

- تقلب سعر الصرف وتأثيره على الاحتياطات الفنية.
- تراجع القدرة الشرائية للمواطنين.
- ضرورة إعادة رسملة بعض الشركات.
- تعزيز الثقة لدى العملاء والمؤسسات.

إن تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، بالتوازي مع إصلاحات اقتصادية أوسع، هو السبيل لإعادة القطاع إلى مسار النمو المستدام.

الأستاذة/ كارول فغالي

المدير العام
الشركة الفينيقية للتأمين

كيف تصفين وضع قطاع التأمين في لبنان اليوم في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية؟

يعاني قطاع التأمين في لبنان كسائر القطاعات من ضغوط كبيرة نتيجة الأزمات الإقتصادية والمالية المستمرة منذ عام 2019، ويمر القطاع بمرحلة الصمود القصري ويواجه صعوبات كبيرة أهمها في القطاع الصحي إذ ان ارتفاع كلفة الإستشفاء تفوق رفع اسعار أقساط التأمين. ورغم محاولات القطاع التكيّف مع الواقع القائم، يبقى تحسّنه مرتبطاً بتحقيق استقرار اقتصادي ومالي عام.

مع الخطة الإصلاحية التي تضعها الحكومة اللبنانية للنهوض بقطاع التأمين، هل ترين أن هناك حاجة لتحديث التشريعات أو السياسات الحكومية لدعم قطاع التأمين في المرحلة المقبلة؟ وما هي أبرز التشريعات التي ترونها ضرورية؟

نعم، هناك حاجة ملحّة إلى تحديث التشريعات والسياسات الحكومية لدعم قطاع التأمين، من خلال تنظيم عمل صناديق التعاضد، وتسهيل اندماج الشركات، وتعزيز الحوكمة والشفافية، إضافة إلى تطوير الإطار القانوني للتأمين الرقمي، بما يساهم في تعزيز الإستقرار وحماية المؤمنين وتنشيط القطاع.

كيف تعاملتم مع إنهيار سعر العملة وتواجد عملتين بالسوق؟ وكيف كان تأثير انفجار مرفأ بيروت على شركتكم؟

واجهت شركتنا، كسائر شركات التأمين في لبنان، تحديات كبيرة نتيجة انهيار الليرة وتعدد أسعار الصرف بين الليرة واللولار والدولار الفريش، ما أثّر على السيولة وتحصيل الأقساط وتسديد التعويضات. في المرحلة الأولى، تم اعتماد بوالص باللولار، إلا أن ذلك أدى إلى إشكالات مع المؤمن لهم، فانتقلت الشركة تدريجياً إلى اعتماد الدولرة الكاملة، عبر تحصيل الأقساط وتسديد المطالبات بالدولار النقدي، كما قام المساهمون بضخ السيولة بالدولار لمحاولة تخطي الأزمة

أما انفجار مرفأ بيروت، فقد شكّل أكبر تحدٍ مالي وتشغيلي نتيجة الارتفاع

غير المسبوق في عدد وقيمة المطالبات، لا سيما في تأمين الممتلكات والسيارات. وبسبب غياب توصيف قانوني واضح للحادث، تأخر تجاوب بعض معيدي التأمين بانتظار نتائج التحقيقات، إلا أن الشركة التزمت بدفع التعويضات بشكل نهائي ودون أي شروط

كيف تصفين أداء شركتكم خلال عام 2025؟ وما هي توقعاتكم لعام 2026؟

رغم التحديات الاقتصادية الصعبة، تمكنت الشركة خلال عام 2025 من تحقيق أداء إيجابي، مع نمو في الأقساط المكتتبة تراوح بين 22% و25%، نتيجة اعتماد استراتيجية توسع مدروسة وتحسين الكفاءة التشغيلية، مع المحافظة على محفظة تأمينية متوازنة، لا سيما ضبط نسبة تأمين الاستشفاء ضمن حدود مقبولة. كما عملت الشركة على تطوير برامج تأمينية جديدة تتلاءم مع الواقع الاقتصادي وقدرة العملاء الشرائية، مما ساهم في تعزيز الثقة ورفع معدلات الاحتفاظ بالعملاء إلا أن العام شهد ضغوطاً كبيرة، خصوصاً في فرع التأمين الصحي، حيث ارتفعت معدلات الخسائر بشكل ملحوظ، في ظل صعوبة تعديل الأقساط بالسرعة المطلوبة

.أما بالنسبة لعام 2026، فمن المتوقع استمرار الضغوط على القطاع، مع توقع تحسن تدريجي في الأداء في حال استمر الاستقرار النسبي للعملة واعتماد التسعير بالدولار، إلى جانب أي تقدم على صعيد الإصلاحات الاقتصادية. وتطمح الشركة إلى مواصلة النمو المدروس، تحسين الكفاءة التشغيلية، تقديم حلول تأمينية مبتكرة، وتعزيز موقعها التنافسي بانتظار تحسن الظروف الاقتصادية العامة

السيد/ جوزيف نسناس

المدير العام
شركة أكسا الشرق الأوسط

مجموعة اكسا متواجدة في أكثر من 50 دولة عالمية ، كيف تستفيد الشركة في لبنان من انتمائها لمجموعة كبيرة على المستوى الفني؟

انتماء AXA Middle East لمجموعة كبيرة يمنح شركتنا الموجودة منذ اكثر من 120 سنة في لبنان فرصة للاستفادة من خبرات وتقنيات متطورة، ويعزز من قدرتها على الابتكار وتحسين خدماتها من خلال تبادل أفضل الممارسات والدعم التقني المستمر، مما يدعم قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلية بشكل أكثر فعالية وتنافسية.

كيف ترون أداء سوق التأمين في لبنان خلال السنوات الأخيرة من حيث نمو السوق ونتائج الأداء؟ وما السياسات أو الإجراءات التي يمكن أن تعزز نشاط القطاع على المستوى الإقليمي؟، ما تقييمكم لسوق التأمين اللبناني؟ هل أنتم راضون عن تطوره؟ ماهي الإجراءات التي بالإمكان إتخاذها لتحسين أداء السوق؟

شهد قطاع التأمين في عام 2025 نمواً ملحوظاً، لا سيما في تأمين السيارات. فقد عادت وكالات السيارات إلى بيع المركبات، ما انعكس مباشرة على ارتفاع الطلب على التأمين. كما سجّلنا نمواً واضحاً في التأمين الصحي.

في المقابل، انخفضت تغطيات تأمين الحرب والأخطار السياسية نتيجة تحسن الوضع الأمني نسبياً. أما على صعيد الربحية، فقد واجهنا تحدياً كبيراً تمثل في الارتفاع الحاد في اسعار الاستشفاء، وهو تضخم قوي انعكس مباشرة على كلفة الخدمات الصحية. هذا الواقع دفعنا إلى تعديل الأسعار في شركات التأمين وإطلاق منتجات جديدة للتعويض عن الارتفاع الكبير في الكلفة الطبية.

ما هي توقعاتكم لنمو الشركة خلال عام 2026، وما أهم المبادرات والخطط الاستراتيجية لتعزيز حصتكم السوقية وتحقيق استدامة الأعمال ؟

بالنسبة لعام 2026، سنركز على الحفاظ على شراكاتنا الاستراتيجية، وتعزيز علاقاتنا مع شركة أكسا العالمية، وتوسيع محفظتنا في التأمين الصحي والتأمينات الفردية. كما

سنطلق منتجات رقمية جديدة ونزيد الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والأتمتة لتحسين الاكتتاب وجودة الخدمة، بما يرسخ نمواً مستداماً على المدى الطويل

ورؤيتنا تقوم على مساعدة الزبون على حماية نفسه قبل وقوع الحادث، من خلال الوقاية والتوعية، سواء عبر الفحوصات الدورية، أو اعتماد نمط حياة صحي، أو تقليل المخاطر. نحن لا نكتفي بدفع التعويض بعد وقوع الضرر، بل نسعى إلى تفاديه قدر الإمكان.

منذ توليكم إدارة AXA Middle East سنة 2024، هل هناك تغيرات كبيرة قمت بها أو تنون القيام بها؟

منذ توليي إدارة AXA Middle East ، ركزت مع فريق عمل متجانس على تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء من خلال اعتماد تقنيات حديثة وتطوير المنتجات. أعمل أيضاً على تعزيز التعاون الإقليمي وتوسيع الحضور في الأسواق الجديدة، مع التركيز على الابتكار الرقمي والاستدامة لضمان نمو مستدام ومستقبل أكثر قوة للشركة في المنطقة.

السيد/ طلال الأنسي

رئيس مجلس إدارة نقابة وسطاء التأمين في لبنان

ما هي أولوياتكم بعد انتخابك رئيساً لنقابة وسطاء التأمين بالتزكية في أغسطس 2025؟ وكيف تنظر إلى أهمية هذه المسؤولية في ظل التحديات الاقتصادية والمهنية التي تواجه الوسطاء اليوم؟

بعد انتخابي رئيسًا لـ نقابة وسطاء التأمين في لبنان بالتزكية في آب 2025، اعتبرتُ أن هذه الثقة تشكّل مسؤولية مضاعفة في مرحلة دقيقة يمرّ بها قطاع التأمين عمومًا ووسطاء التأمين خصوصًا، في ظل التحديات الاقتصادية، والتشريعية، والمهنية التي نواجهها اليوم. ومنذ تسلّمي هذه المسؤولية، عملتُ بالتعاون مع مجلس النقابة على تحديد الأهداف الواجب تحقيقها بوضوح، ووضع خارطة طريق متكاملة تمتد على مدى سنتين، ترتكز على حماية مهنة وساطة التأمين، وتعزيز الحوار التنظيمي مع الجهات الرسمية، وإعادة بناء الثقة بقطاع وساطة التأمين، إلى جانب العمل على إعادة تنظيم وهيكلة النقابة عبر تفعيل دور اللجان ومنحها مسؤوليات أوسع بما يرسّخ العمل المؤسسي ويضمن استمراريته وتراكم الخبرات داخل النقابة، مع الحرص على تعزيز وتفعيل قنوات التعاون والتنسيق القائمة مع السلطات المختصّة ومع جمعية شركات الضمان في لبنان (ACAL)، بما يضمن مقاربة تشاركية ومتوازنة لأي قرار أو إصلاح يمسّ القطاع. **أطلقت النقابة خطة استراتيجية تهدف إلى إعادة تنظيم شروط الترخيص وضبط بيع المنتجات بطريقة نظامية، ما هي آليات تنفيذ هذه الخطة؟**

أطلقت نقابة وسطاء التأمين في لبنان هذه الخطة الاستراتيجية انطلاقًا من قناعة راسخة بأن إعادة تنظيم شروط الترخيص وضبط بيع المنتجات التأمينية لا يمكن أن تتحقق من خلال إجراء منفرد أو شرط مالي معزول، بل عبر مسار متكامل ومتدرّج يقوم على الشراكة مع السلطات المعنية، وفي مقدّمها وزارة الاقتصاد والتجارة بصفتها سلطة الوصاية على قطاع التأمين.

وترتكز آليات التنفيذ، أولًا، على التعاون المؤسسي المنهجي مع وزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة الرقابة المختصة، لضمان إشراك النقابة في أي مسار تشريعي أو تنظيمي يمسّ المهنة، واعتماد مقاربة واقعية تراعي أوضاع السوق وخبرة الوسطاء الحاليين، وتحمي المؤسسات الجدية من أي تداعيات غير محسوبة.

وفي هذا الإطار، تمكّنت النقابة، بعد نقاشات ومشاورات مكثّفة، من التوصّل إلى اعتماد جدول زمني يمتد على ثلاث سنوات لتطبيق متطلّب الاحتياطي المالي، بما يضمن تطبيقًا متدرّجًا ومتوازنًا يخفّف الأعباء عن الوسطاء المرخّصين ويحافظ على استقرار السوق. وبالتوازي، وُضعت سائر شروط الترخيص على مسار مراجعة وتحديث واضح، استنادًا إلى الاجتماعات التقنية والتشاورية المقرّر عقدها خلال الشهر المقبل، بهدف إعادة تقييم هذه الشروط بصورة شاملة، وبما يحقق التوازن بين رفع مستوى المهنة وحماية الوسطاء الجديين ذوي الخبرة.

وفي الوقت نفسه، تشكّل مكافحة الأنشطة غير القانونية في مجال وساطة التأمين الهدف الأول والأولوية الأساسية ضمن هذه الخطة، وقد باشرت النقابة فعليًا العمل على هذا الملف بالتنسيق مع الجهات المختصة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن أي إصلاح تنظيمي يفقد جدواه في غياب ضبط فعلي للمخالفات ووضع حدّ للسوق السوداء والتعدّي على المهنة.

كما تعتمد الخطة على تفعيل دور اللجان المتخصصة داخل النقابة لمواكبة التنفيذ ورفع التوصيات العملية، بما يضمن استمرارية العمل المؤسسي وعدم ربط الإصلاحات بالأشخاص أو بالظروف الآنية.

باختصار، تقوم آليات تنفيذ هذه الخطة على التدرّج في التطبيق، والتعاون الوثيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة، ومراجعة متوازنة لشروط الترخيص، ومحاربة حازمة للأنشطة غير القانونية، بهدف إعادة تنظيم السوق، حماية الوسيط المرخّص، وترسيخ بيع المنتجات التأمينية بطريقة نظامية وشفافة تصبّ في مصلحة القطاع ككل.

شاركتم كنقابة في الاجتماع السنوي للفدرالية الوطنية لوكلاء ووسطاء التأمين FNACAM بالمغرب بدعوة لبنان كـ«ضيف مكرّم»، كيف ترون أهمية التعاون العربي المشترك لتطوير مهنة الوسطاء؟

شكّلت مشاركتنا كنقابة في الاجتماع السنوي لـ الفدرالية الوطنية لوكلاء ووسطاء التأمين (FNACAM) في المغرب، بدعوة لبنان كـ«ضيف مكرّم»، محطة بالغة الأهمية، ليس فقط على المستوى الرمزي، بل على مستوى تعزيز التعاون العربي المشترك لتطوير مهنة وساطة التأمين.

نحن نؤمن بأن التحديات التي تواجه الوسطاء في العالم العربي متقاربة إلى حدٍّ كبير، سواء لناحية الإطار التشريعي، أو متطلبات الملاءة والحوكمة، أو التحوّل الرقمي، أو حماية المهنة من الممارسات غير النظامية. ومن هنا، فإن تبادل الخبرات والتجارب بين النقابات والهيئات العربية يتيح تسريع عملية التطوير، وتفادي أخطاء سبق أن واجهتها أسواق أخرى.

أهمية هذا التعاون تكمن أيضًا في الانتقال من العمل الفردي إلى المقاربة الإقليمية، عبر تنسيق المواقف، وتبادل أفضل الممارسات، والعمل على مقاربات متقاربة لشروط الترخيص، والتكوين المهني، والتأمين المهني، وآليات حماية الوسيط المرخّص. هذا التقارب يعزّز موقع الوسيط العربي، ويرفع مستوى المهنة، ويكرّس دورها الأساسي في حماية المؤمن لهم واستقرار أسواق التأمين.

كما أن هذه اللقاءات العربية تشكّل منصّة حوار مهني مستقل، تسمح للوسطاء بالتعبير عن تحدياتهم الواقعية، وبناء شراكات مستدامة مع نظرائهم، بعيدًا عن القرارات المعزولة أو الحلول الظرفية. وهي تفتح المجال أمام مشاريع مشتركة في التدريب، وتوحيد المعايير، ومواكبة التطورات التنظيمية والتقنية.

من هذا المنطلق، نعتبر أن التعاون العربي ليس خيارًا ثانويًا، بل رافعة أساسية لتحديث مهنة الوساطة، وتعزيز دور النقابات المهنية، وترسيخ مكانة الوسيط كشريك أساسي في منظومة التأمين. ومشاركة لبنان كضيف مكرّم تعكس تقديرًا للدور الذي تقوم به النقابة، كما تحمّلنا مسؤولية إضافية للاستمرار في هذا المسار والانخراط بفعالية أكبر في العمل العربي المشترك.

الأستاذة/ ريتا السخن

رئيسة
الجمعية اللبنانية للاكتواريين

كيف تقيّمون دور جمعية الاكتواريين اللبنانيين في تطوير مهنة الاكتوارية محليًا، وما أبرز التحديات التي تواجه المهنة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية؟

دور الجمعية اللبنانية للاكتواريين اليوم هو دورٌ مؤسسيّ ووطنيّ يتجاوز الإطار المهني التقني، ليُسهم في تعزيز الثقة والاستدامة المالية في قطاع التأمين والخدمات المالية، خصوصًا في بيئة تتّسم بمخاطر متعدّدة وتقلبات غير مسبوقة. ويجدر التذكير بأن الجمعية، منذ تأسيسها، هي عضو كامل في الجمعية الدولية للاكتواريين، بما يرسّخ التزامها بالمعايير المهنية العالمية.

ومنذ انتخاب مجلس الإدارة في تموز 2022، كانت رؤيتنا واضحة: توسيع مساحة الحوار المهني وتحويل الجمعية إلى منصّة تجمع الاكتواريين، الجهات التنظيمية، شركات التأمين وإعادة التأمين، الوسطاء، الجامعات، الأكاديميين والطلاب، بهدف تطوير النقاش الفني وإنتاج حلول عملية. وقد تجسّد ذلك بشكل ملموس في تطوّر مؤتمرنا السنوي ليصبح منصة تمتد لتشمل المجتمع التأميني الأوسع في لبنان والمنطقة العربية، مع حضور دولي متزايد، لأن المخاطر الحديثة تتطلب تعاونًا بين اختصاصات متعددة ورؤية مشتركة لإدارة عدم اليقين.

وعلى مستوى تطوير المهنة، ركّزنا على رفع المعايير التقنية والأخلاقية، وربط كفاءاتنا المحلية والدولية بحاجات السوق اللبناني، إلى جانب حماية المهنة عبر الدفع نحو إطار تنظيمي وقانوني يحدّد شروط مزاولة واضحة ويرتّب المسؤوليات، بما يعزّز المصداقية والحوكمة ويرفع ثقة السوق والمستهلك. أمّا التحديات الراهنة، وهي متعدّدة، من التضخم وتقلبات أسعار الصرف، الدور المتجدد لإعادة التأمين في ظل المخاطر المتزايدة والتغيرات المناخية، إلى ضعف القدرة على التنبؤ طويل الأجل وهجرة الكفاءات، فتؤكد أن الحاجة إلى الاكتواريين أكبر من أي وقت مضى، ليس فقط كخبراء حسابات، بل كمهندسي ثقة يوازنون بين الدقّة والعدالة والملاءة والاستدامة، ويحوّلون عدم اليقين إلى قرارات قابلة للإدارة ضمن حوكمة واضحة، بما يتيح بناء حلول أكثر مرونة واستدامة.

كيف ترون انعكاس التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على المهنة الاكتوارية، وما أبرز المهارات المطلوبة؟

يُحدِث التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي نقلةً نوعية في المهنة الاكتوارية، إذ لم يعد مفهومًا مستقبليًا بل واقعًا حاضرًا يُحدث تحولًا جذريًا في أسس الصناعة. إلا أنّ هذا التحوّل يجب أن يُفهَم بوصفه أداة داعمة للعقل المهني لا بديلًا عنه. فالذكاء الاصطناعي يوسّع قدرة الاكتواري على تحليل البيانات الضخمة، وتحسين نماذج التسعير والاكتتاب، واحتساب الاحتياطيات، وإجراء اختبارات الحساسية، لا سيّما في بيئة تتّسم بتقلّبات عالية ومستويات متزايدة من عدم اليقين.

ومع ذلك، يبقى جوهر المهنة قائمًا على الحكم المهني السليم، والالتزام بالأخلاقيات، والقدرة على تحويل الأرقام والنماذج إلى قرارات استراتيجية واضحة وفعّالة. ومن هنا، يحتاج الاكتواري المعاصر إلى مزيج متكامل من المهارات يجمع بين كفاءة تقنية عالية، وإلمام متقدّم بأدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، وفهم معمّق للحوكمة والمعايير المحاسبية والاكتوارية، إلى جانب مهارات التواصل وبناء الثقة مع مختلف أصحاب المهنة.

ما أهمية رابطة الاكتواريين العرب على المستوى الإقليمي؟

يشكّل تأسيس رابطة الاكتواريين العرب خطوةً استراتيجيةً مفصلية في مسار تطوير المهنة على مستوى المنطقة، وهي مبادرة نُثمّنها عاليًا، لا سيّما أنها جاءت بدفع مباشر من معالي الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، الأستاذ شكيب أبو زيد، انطلاقًا من إيمانه بالدور المحوري للاكتواريين في استدامة قطاع التأمين والأنظمة المالية.

وكان شرفًا كبيرًا للجمعية اللبنانية للاكتواريين أن تتعاون في هذه المبادرة، وأن يتم الإعلان عن تأسيس الرابطة في بيروت، وعلى هامش أحد أنشطة الجمعية، بما يعكس مكانة لبنان، وبيروت تحديدًا، كمنصة فكرية ومهنية جامعة قادرة على لعب دور محوري في إنتاج الفكر المهني وصناعة الحوار الإقليمي، رغم كل التحديات.

توفر الرابطة إطارًا مؤسسيًا لتوحيد الجهود بين الاكتواريين العرب، وتبادل الخبرات، وتطوير الكفاءات، وبناء رؤية مشتركة للتحديات التي تواجه أسواق التأمين والتقاعد في المنطقة، كما تعزّز حضور الاكتواري العربي على الساحة الدولية، وتدعم الانتقال من دور تقني صرف إلى دور استراتيجي قائم على الأخلاقيات والحوكمة وبناء الثقة، من خلال مبادرات ملموسة كتنظيم الندوات الدورية وورش العمل المتخصصة.

ما أبرز الخطط والمشاريع في المرحلة المقبلة؟

منذ تولّي مجلس الإدارة الحالي مهامه في عام 2022، ركّزنا على تعزيز الحوكمة الداخلية للجمعية وتوسيع قاعدتها المهنية، ما أدّى إلى نموّ ملحوظ في عدد الأعضاء ليصل اليوم إلى 165 عضوًا مسجّلًا وملتزمًا، وهو ما يعكس ثقة متزايدة بدور الجمعية كمظلّة تنظيمية ومهنية مستدامة.

وترتكز خطتنا للمرحلة المقبلة على ثلاثة محاور استراتيجية: أولًا، تنمية المجتمع الاكتواري من خلال تحفيز خرّيجي الجامعات والمهنيين الشباب على الانضمام إلى الجمعية. إلى جانب تنظيم الحدث السنوي، على أن يشكّل عام 2026 محطة استثنائية مخصّصة لأعضاء الجمعية لتعزيز التواصل وبناء شبكات مهنية فعّالة. كما يعبّر حضور الجمعية في فعاليات، مثل ملتقى بيروت 2026، عن اندماجها في المجتمع المهني والتقني الأوسع. ثانيًا، تعزيز التنظيم المهني والحوكمة عبر العمل المشترك مع الجهات الرقابية في لبنان لوضع إطار قانوني وتنظيمي واضح لمزاولة المهنة، إلى جانب إعداد أنظمة داخلية محدثة ومدوّنة سلوك مهني. ثالثًا، رفع المعايير التقنية والمهنية وربط الكفاءات الاكتوارية المحلية والدولية بحاجات السوق اللبناني، بما يعزّز دور الاكتواري كمرجع موثوق في إدارة المخاطر وصناعة القرار. وفي نهاية المطاف، لا تقتصر مهمتنا على تسعير المخاطر فحسب، بل تمتد إلى ترسيخ الشفافية وضمان حماية الالتزامات المالية على المدى الطويل.

وفي الخلاصة، نؤمن اليوم بأن مواجهة التحديات المتسارعة وتعقيدات الواقع الاقتصادي والتقني لم تعد ممكنة بجهود فردية، بل بتعزيز التعاون بين جميع مهنيي قطاع التأمين في المنطقة العربية ضمن رؤية مشتركة قوامها المعرفة، الحوكمة، وبناء الثقة.

السيد/ وسيم الطباع

رئيس رابطة الاكتواريين العرب ورئيس الاكتواريين شركة شيلدرز

بصفتكم رئيس الهيئة الإدارية لرابطة الاكتواريين العرب، ما هي الأهداف الرئيسية التي تسعون لتحقيقها خلال فترة رئاستكم(2024-2026)؟ وما هي رؤيتكم للرابطة على المدى الطويل؟

يتمثل الهدف الأساسي لرابطة الاكتواريين العرب في تطوير وترسيخ دور الاكتواريين في العالم العربي، من خلال تعزيز القدرات الفنية، والارتقاء بالمعايير المهنية، وتعميق التعاون الإقليمي، وتكريس الاعتراف المؤسسي بدور الاكتواريين في القطاعات المالية والتأمينية.

ونظرًا لكون رابطة الاكتواريين العرب حديثة التأسيس، فإن إحدى الأولويات المحورية خلال هذه المرحلة تتمثل في تعزيز الحضور المؤسسي والانتشار المستدام، وذلك عبر التعريف بالرابطة ورسالتها، وتوسيع قاعدة العضوية، وبناء شراكات فاعلة مع الجامعات والمعاهد الأكاديمية، إلى جانب الجمعيات الاكتوارية المحلية والإقليمية.

وبالتوازي مع ذلك، تركز الرابطة على مبادرات عملية ذات أثر مباشر تشمل البرامج التدريبية المتخصصة، والندوات الإلكترونية (Webinars)، ومنصات تبادل المعرفة، مع اهتمام خاص بالتعلم المستمر والتطوير المهني. ويهدف هذا التوجه إلى بناء مجتمع مهني نشط وحيوي، يوفّر للاكتواريين والطلاب والأكاديميين بيئة داعمة للتواصل، وتبادل الخبرات، وتنمية المهارات الفنية والمهنية.

وعلى المدى الطويل، تتمثل رؤية رابطة الاكتواريين العرب في أن تصبح المرجع الإقليمي الرائد للمهنة في العالم العربي. ويشمل ذلك ترسيخ دور الرابطة كمركز تميز من خلال إنتاج أبحاث إقليمية تلبي احتياجات الأسواق العربية، مثل إعداد جداول الوفيات، ودراسات مخاطر التغير المناخي.

كما تسعى الرابطة إلى تعزيز مكانة الاكتواريين لدى الجهات الرقابية والحكومات والمؤسسات المالية، بوصفهم مستشارين أساسيين في مجالات الرقابة التأمينية، وإصلاح أنظمة التقاعد، ودعم اتخاذ القرار القائم على التحليل الكمي وإدارة المخاطر. وفي هذا الإطار، تُعد تنمية جيل جديد من الاكتواريين إحدى الأولويات الاستراتيجية للرابطة، وذلك من خلال دعم الجامعات، والطلاب، والاكتواريين عبر برامج منظمة، وإرشاد مهني، ودعم الاستعداد للاختبارات المهنية، بما يتماشى مع متطلبات ومعايير الهيئات الاكتوارية العالمية.

خلال اجتماع الجمعية العمومية للرابطة الذي عقد في أواخر سبتمبر 2025، تم تشكيل مجموعة عمل لدراسة امكانية انشاء جداول وفيات عربية، فهل هناك من مستجدات في هذا الشأن؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية فيما يخص جداول الوفيات؟

خلال اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد في أواخر سبتمبر 2025، تم بالفعل تشكيل مجموعة عمل متخصصة لدراسة إمكانية إعداد جداول وفيات عربية. وتضم هذه المجموعة نخبة من الكفاءات العالية، تجمع بين الخبرة المهنية الاكتوارية والخلفيات الأكاديمية، بما يضمن مقاربة علمية وعملية في آنٍ واحد.

وقد بدأت مجموعة العمل بخطوات أولية تتمثل في حصر ودراسة ما هو متوفر حاليًا من أبحاث ودراسات على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب التواصل مع عدد من المؤسسات المعنية، سواء كانت جهات رسمية أو أكاديمية أو دولية، بهدف بحث سبل التعاون وتبادل البيانات والخبرات اللازمة لإنجاح هذا المشروع.

أما فيما يتعلق بالتحديات، فيبقى التحدي الرئيسي متمثلًا في توفر البيانات وجودتها ومصداقيتها. فإعداد جداول وفيات موثوقة يتطلب بيانات دقيقة، متسقة، ومستمرة زمنيًا، وهو ما يواجه صعوبات في عدد من الدول العربية واختلاف منهجيات جمع البيانات، إضافة إلى محدودية الوصول إلى قواعد بيانات شاملة ومحدثة.

ورغم هذه التحديات، تعمل الرابطة ومجموعة العمل على اعتماد نهج تدريجي وواقعي، يرتكز على بناء الشراكات، وتحسين جودة البيانات المتاحة، وتطوير أطر منهجية قابلة للتطبيق، تمهيدًا لإجراء دراسات وفيات عربية تستند إلى أسس علمية رصينة وتلبي احتياجات الأسواق العربية على المدى المتوسط والطويل.

شاركتم من خلال شركة شيلدرز في إعداد الكتاب

الإحصائي لقطاع التأمين العربي (2017–2023) بالتعاون مع الاتحاد العربي للتأمين، مع استشراف حتى 2030، كيف ترون أهمية هذه المطبوعات؟ وما تقييمكم لواقع التسعير وإدارة المخاطر في أسواق التأمين العربية؟

تكتسب المطبوعات الإحصائية الصادرة عن جهة موثوقة ومعترف بها على المستوى الإقليمي أهمية بالغة لقطاع التأمين في العالم العربي، ولا سيما عندما تتناول بيانات تاريخية وتحليلية واستشرافية كما هو الحال في الكتاب الإحصائي لقطاع التأمين العربي. فمثل هذه الإصدارات تشكّل مرجعاً أساسياً لصنّاع القرار، وتوفّر قاعدة معلومات موحدة وشفافة تساعد المستثمرين، ومعيدي التأمين، وشركات التأمين، والجهات الرقابية على فهم تطورات السوق، وتقييم الاتجاهات، وبناء قراراتهم على أسس كمية سليمة.

كما تسهم هذه المطبوعات في تعزيز الشفافية والموثوقية في الأسواق التأمينية العربية، وتدعم المقارنات بين الدول والأسواق، كما تساعد على إبراز فرص النمو والتحديات القائمة، خاصة عند ربط البيانات التاريخية برؤى مستقبلية تمتد لعدة سنوات.

أما فيما يتعلق بواقع التسعير وإدارة المخاطر في أسواق التأمين العربية، فيمكن القول إن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الأسواق من حيث مستوى النضج الفني وتبني الممارسات السليمة. ففي حين بدأت بعض الأسواق بتطبيق نماذج تسعير أكثر تطوراً قائمة على البيانات والتحليل الاكتواري، لا تزال أسواق أخرى تعاني من تقلبات في النتائج الفنية نتيجة المنافسة السعرية، وضعف جودة البيانات، ومحدودية استخدام النماذج المتقدمة.

وتزداد أهمية معالجة هذه التحديات في ظل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 17، الذي يفرض قدراً أعلى من الشفافية والدقة في قياس الالتزامات التأمينية وربحية المحافظ، ويُبرز الدور المحوري للتحليل الاكتواري وجودة البيانات في التسعير وإدارة المخاطر.

كما يشكل الانتقال نحو أطر رأس المال القائم على المخاطر (Risk-Based Capital) عاملاً أساسياً في تحسين الانضباط الفني والاستقرار المالي، إذ يربط متطلبات رأس المال بمستوى المخاطر الفعلية التي تتحملها الشركات. وفي هذا السياق، يبرز دور الجهات الرقابية في وضع أطر واضحة ومتدرجة، تشجع على التسعير السليم، وتعزز ممارسات إدارة المخاطر، وتحد من التباينات غير المبررة بين الشركات، بما يدعم استدامة قطاع التأمين في الأسواق العربية على المدى المتوسط والطويل.

في ظل الثورة الرقمية والتحولات الاقتصادية، ما تحديات ومسارات التقدم التي تتوقعها لمهنة الاكتواري في العالم العربي خلال السنوات القادمة؟

في ظل الثورة الرقمية والتحولات الاقتصادية المتسارعة، تواجه مهنة الاكتواري في العالم العربي مجموعة من التحديات الهيكلية والفنية، يقابلها في المقابل فرص حقيقية للتطور والنمو.

من أبرز التحديات تفاوت مستوى نضج الأسواق من حيث توفر البيانات وجودتها، وضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول، إضافة إلى محدودية عدد الاكتواريين المؤهلين مقارنة بحجم ومتطلبات الأسواق. كما يفرض التسارع في استخدام التقنيات الرقمية، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، حاجة ملحّة لتطوير المهارات الاكتوارية التقليدية ودمجها مع مهارات تحليل البيانات والتكنولوجيا.

في المقابل، تفتح هذه التحولات آفاقاً واسعة أمام المهنة. إذ يُتوقع أن يتعزز دور الاكتواريين في مجالات التسعير المتقدم، وإدارة المخاطر، والتخطيط المالي، وتحليل السيناريوهات، لا سيما مع تطبيق أطر تنظيمية حديثة مثل IFRS 17 ومتطلبات رأس المال القائم على المخاطر، والتي ترفع الطلب على الخبرات الاكتوارية المتخصصة.

كما يشكّل التحول الرقمي فرصة لتوسيع نطاق عمل الاكتواريين خارج الإطار التقليدي للتأمين، ليشمل مجالات مثل التمويل، والتقاعد، والحماية الاجتماعية، والمخاطر المناخية، والحوكمة. وفي هذا السياق، سيكون لمسار التقدم في المهنة ارتباط وثيق بتعزيز التعليم والتدريب المستمر، وتطوير الشراكات بين الجامعات، والجهات الرقابية، والمؤسسات المهنية، بما يضمن إعداد جيل جديد من الاكتواريين القادرين على مواكبة المتغيرات والمساهمة بفعالية في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم العربي.

السيد/ جميل حرب

الأمين العام
جمعية شركات الضمان - لبنان

في ظل اهتمام الحكومة اللبنانية بقطاع التأمين، ما هي أبرز ملامح خطة الإصلاح التي ناقشتها الجمعية مع وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور عامر البساط؟ وهل هناك آلية واضحة لتطبيقها؟

ناقشت الجمعية مع معالي الوزير رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع التأمين، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وحماية حقوق المؤمن لهم.

وتشمل أبرز الملامح:

تحديث قانون تنظيم أعمال التأمين بما يتماشى مع المعايير الدولية.

تعزيز دور هيئة الرقابة وتفعيل استقلاليتها.

فرض معايير ملاءة مالية أكثر صرامة.

اعتماد أنظمة رقمية موحّدة للرقابة والإفصاح.

دعم التدريب وبناء القدرات في القطاع.

أما من حيث آلية التطبيق، فقد تم الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة بين الوزارة والجمعية لوضع خارطة طريق زمنية واضحة، تتضمن مراحل تنفيذ، ومؤشرات قياس، ومراجعة دورية للتقدّم.

ما أبرز الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها اللجان الفنية في الجمعية، خاصة مع زيادة حدة الأخطار الناشئة مثل الكوارث الطبيعية والهجمات السيبرانية والتغيرات الديمغرافية في المنطقة العربية؟

تعمل اللجان الفنية على تطوير دراسات متخصصة حول الأخطار الناشئة، وتقديم توصيات تقنية لشركات التأمين لتحديث منتجاتها ونماذج تسعيرها.

ومن أبرز المبادرات:

إعداد نماذج تقييم مخاطر للكوارث الطبيعية بالتعاون مع خبراء محليين ودوليين.

متابعة الاتجاهات الديمغرافية وتأثيرها على منتجات التأمين الصحي والتقاعدي.

بصفتكم الأمين العام لجمعية شركات الضمان ومدير المكتب الموحد

اللبناني المختص بإدارة البطاقة البرتقالية في لبنان، ما هو تقييمكم للمنظومة الإلكترونية للبطاقة البرتقالية؟ وما هي مقترحاتكم لتطوير عمل المنظومة؟

المنظومة الإلكترونية الحالية شكّلت نقلة نوعية في إدارة البطاقة البرتقالية، إذ ساهمت في تسريع المعاملات، وتعزيز الشفافية، وتسهيل تبادل المعلومات بين الجهات المعنية.

إلا أن تطويرها يبقى ضرورة لمواكبة التطورات، ومن أبرز المقترحات

ربط المنظومة مباشرة بالجهات الحدودية.

تعزيز أمن المعلومات والأنظمة السيبرانية.

توسيع نطاق التكامل مع أنظمة الدول الاعضاء في الاتفاقية.

الهدف هو بناء منظومة رقمية متكاملة تعزّز ثقة المواطنين وتسهّل حركة الأفراد والمركبات عبر الحدود بأعلى درجات الكفاءة والأمان

ملتقى قرطاج الـ18 للتأمين وإعادة التأمين

تونس 01 - 2026/02/03

بالتعاون والتنسيق ما بين الاتحاد العام العربي للتأمين (GAIF) والجامعة التونسية لشركات التأمين (FTUSA) والشركة التونسية لإعادة التأمين (Tunis Re)، عُقد ملتقى قرطاج للتأمين وإعادة التأمين في دورته الثامنة عشرة بنزل فورسيزونز بقمرت – تونس خلال الفترة من 01 إلى 03 فبراير 2026 تحت رعاية وزارة المالية التونسية والهيئة العامة للتأمين ومشاركة أكثر من 600 مهني وخبير رفيع المستوى.

هذا وقد اتخذت هذه الدورة شعار "تأمين المستقبل في عالم متغير: تجديد، وقاية، صمود" وهو شعار يعكس حجم التحديات التي تواجهها المنظومات الإقتصادية والمالية في ظل تحولات متسارعة يشهدها العالم على المستويات التكنولوجية والبيئية والاقتصادية والجيوسياسية.

وفي هذا السياق، سلط الملتقى من خلال جلساته المتعددة الضوء على ضرورة الانتقال من منطق ردّ الفعل إلى منطق الاستباق، عبر تطوير حلول مبتكرة، وتعزيز ثقافة الوقاية، وبناء منظومات أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات.

شددت معالي وزيرة المالية السيدة/ مشكاة سلامة الخالدي، خلال كلمتها الافتتاحية لأعمال الملتقى، على أهمية أن يتجاوز قطاع التأمين أدواره التقليدية وينخرط في مقاربة شاملة تدمج الوقاية والتخطيط المُسبق وبناء القدرة على الصمُود.

وأوضحت أنه بات من الضروري على قطاع التأمين تبني نماذج عمل أكثر مرونة وابتكار قادرة على الاستجابة الفعالة لكل التحديات، وهنا يبرز التحول الرقمي كخيار استراتيجي لا غنى عنه لمواكبة هذه التحولات وتعزيز قدرة القطاع على التكيف وتطوير حلول تأمينية أكثر ملاءمة لحاجيات المواطنين والمؤسسات وحاجيات الدولة.

وأضافت إن التحول الرقمي يمثل اليوم رافعة أساسية لتعزيز صمود قطاع التأمين وتحسين أدائه ويأتي الذكاء الاصطناعي في صدارة هذه التحولات، كما أن هذا القطاع يعد عماد الدولة والاقتصاد التونسي وهو مصدر الثبات والأمان ولا يمكن لأي دولة أن تتقدم دون تأمين خاصة في ظل التحديات الكبرى سواء المناخية أو الاقتصادية.

من جهة أخرى، اعتبرت أن الأمن السيبراني يكتسي أهمية كبرى في تعزيز حماية منظومة التأمين في ظل تنامي التهديدات الرقمية.

ولفتت إلى أن كُلفة الكوارث الطبيعية الكُبرى في تونس قد تصل إلى 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وتابعت بأن الفيضانات تتسبب في نحو 60 بالمائة من إجمالي الخسائر الاقتصادية مشيرة إلى أن الخسائر تمس قطاعات حيوية على غرار الفلاحة والبنية التحتية والسياحة وتؤثر أساسا على الفئات الأكثر هشاشة.

وأبرزت أن تونس عززت قدرتها على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات الدولية وجعلت من التصرف في الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية أولوية وطنية.

وأفادت بأن تونس اعتمدت خلال السنوات الأخيرة مقاربة شاملة لتعزيز الصمود تقوم على الوقاية والتأقلم إلى جانب إرساء آليات فعالة للحماية المالية وذلك من خلال حزمة من الإجراءات الحكومية شملت تعزيز منظومات التصرف في المخاطر وتطوير أدوات مبتكرة لتمويل وتأمين الكوارث الطبيعية.

وأوضحت أن الحكومة التزمت في إطار مقاربة تشاركية بتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين من مؤسسات عمومية وقطاع خاص وشركاء تقنيين وماليين بما يضمن نجاعة التدخل وسرعة الإجابة

في مواجهة الأزمات المناخية.

وأوضح السيد/ شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، خلال كلمته الافتتاحية، أن قطاع التأمين ليس بمنأى عن التغيرات التي يعيشها عصرنا اليوم من تقدم تكنولوجي وتغيرات بيئية وتحديات عالمية، نظراً لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة كأحد أدوات تعزيز الإستقرار الإقتصادي ودعم التنمية المستدامة.

وأضاف إن الإبتكار هو حجر الأساس لتطوير صناعة التأمين، فالتطور التكنولوجي والذكاء الإصطناعي يتيحان فرصاً غير مسبوقة لتقييم المخاطر وتحسين نماذج الإكتتاب وتطوير المنتجات التأمينية، وفي المقابل، هذا التطور يجعلنا أمام مخاطر جديدة أبرزها المخاطر السيبرانية؛ وإن كانت صناعة التأمين قادرة على تأمينها إلا أننا نواجه مشكلتين: أولاً عدد قليل من المؤسسات مستعدة لتأمين الخطر السيبراني؛ وثانياً، على الصعيد العالمي، الخطر السيبراني يمكن أن يتجاوز الطاقة الإستيعابية لشركات التأمين والإعادة العالمية؛ ولهذا أتجهت أخيراً إلى التفكير في خلق تجمع Pool للخطر السيبراني.

وأكد على أن تأمين المستقبل يفرض على مجتمعاتنا الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية؛ وإن كانت ليست بخطر جديد، فخطورتها زادت مع التغيرات المناخية التي فاقت تكلفتها وجعلتها تتكرر بإستمرار. التغير المناخي لا يُسبب فقط كوارث طبيعية وإنما يُحدث خللاً في الأنظمة الصحية والإقتصادية والإجتماعية.

موضحاً أنه وفقاً لتقرير Aon، بلغت الخسائر الإقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية عالمياً في عام 2025 ما قيمته 127 مليار دولار أمريكي، مسجلةً بذلك العام السادس على التوالي الذي تتجاوز فيه مدفوعات التأمين عتبة 100 مليار دولار .

وذكر أن بلداننا للأسف تعرف كوارث طبيعية متكررة، آخرها الفيضانات في تونس والمغرب، حرائق الغابات في الجزائر، الزلزال في سورية والذي كلفته الإقتصادية بلغت 8.9 مليار دولار امريكي والحوز في المغرب والذي كلفته الإقتصادية بلغت 3 مليار دولار. لكن السؤال المركزي الذي يجب أن يُطرح هنا هو ماذا قدمت صناعة التأمين العربية للحد من آثار هذه الكوارث لحد الان؟ لم نوفق في الإتفاق على آلية عربية أو على الأقل إقليمية في المغرب العربي مثلاً.

في نفس السياق، أشار إلى أن التكنولوجيا الرقمية تعزز قدرتنا على فهم مخاطر الكوارث الطبيعية ونمذجتها بشكل دقيق (Modelisation) لإبتكار وتصميم حلول تأمينية مستديمة مثل التأمين المعياري (Parametric insurance).

وأعتبر أن الحديث لا يكتمل عن تأمين المستقبل دون التأكيد على أهمية الإستدامة والشمول المالي عبر التأمين كركيزة أساسية لصناعة التأمين، فالإستدامة لم تعد مجرد إلتزام أخلاقي، بل أصبحت عنصراً جوهرياً في تصميم المنتجات التأمينية وإدارة الإستثمارات ودعم التحول نحو إقتصاد أكثر توازناً وقدرة على الإستمرار.

مشدداً على أنه لا يجب أن نغفل التأمين الصحي الشامل والذي هو أداة فعالة لتوسيع مظلة الحماية، تعزز العدالة الإجتماعية وتدعم الإستقرار الإجتماعي.

وأكد على أن العمل بمنطق الشمول المالي يفرض علينا تطوير التأمين المتناهي الصغر، وتأمين أخطار الكوارث الطبيعية والأخطار السيبرانية. تأمينات التقاعد والإدخار أصبحت ضرورة ملحة بالنظر إلى تزايد أعداد المتقاعدين في بلدان مثل تونس والمغرب والحاجة إلى تغطيات صحية لهذه الفئات.

موضحاً منطقتنا تعرف زخماً على المستويين التنظيمي والتشريعي، كما أن وجود شركات ومجموعات تأمينية قوية وقوى عاملة وأطر تأمينية، وخاصة في بلدان مثل تونس، يجعلنا نتفائل بمستقبل أفضل لصناعة التأمين العربية .

وفي ختام كلمته أوضح أنه على المستوى الشخصي كنت لسنوات ضد التأمينات الإجبارية، لكن المرحلة الحالية وضعف الثقافة التأمينية تفرضان المزيد من التأمينات الإجبارية لحماية المجتمع والرفع من مساهمة التأمين في الإقتصاد من خلال الإستدامة والشمول المالي بحيث يمكننا ترسيخ دور صناعة التأمين كشريك رئيسي في بناء مستقبل أكثر أماناً ومرونة ونؤسس لما يمكن أن نُطلق عليه "تأمين الغد".

ومن الجدير بالذكر، أنه خلال هذه الدورة قد حلت موريتانيا ضيف الشرف، ممثلة بالجمعية المهنية لمؤمني موريتانيا (APAM)، كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين الجمعية المهنية لمؤمني موريتانيا (APAM) والجامعة التونسية لشركات التأمين (FTUSA).

الاتحاد العام العربي للتأمين يعقد اجتماع لجنة البحري والطيران عن بُعد

عقد الاتحاد العام العربي للتأمين يوم الثلاثاء الموافق 10-02-2026 اجتماع لجنة تأمينات البحري والطيران عن بُعد بمشاركة ممثلين من عدة دول عربية، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في هذا القطاع الحيوي.

ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات أبرزها: إعداد دليل إسترشادي لتعويضات التأمين البحري والطيران، مكافحة ظاهرة الاحتيال في وثائق التأمين، واستعراض تجارب الأسواق في إصدار الوثائق الإلكترونية. كما تقرر عقد ندوة افتراضية بعنوان "تحديات تغطية أخطار الحرب في المنطقة العربية وتأثيرها على وثائق التأمين" بمشاركة خبراء عرب ودوليين.

وتضمن الاجتماع عرضاً حول موضوع القرصنة البحرية وعلاقتها بالتأمين، إضافة إلى الاتفاق على تشكيل لجنة مصغرة لإعداد الدليل الإسترشادي ونشره عبر موقع الاتحاد.

وفي ختام الاجتماع، أكد الأمين العام للاتحاد شكيب أبو زيد

على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتطوير قطاع التأمين البحري والطيران في المنطقة العربية، مشيداً بالمشاركة الفعالة من أعضاء اللجنة.

كتاب "LA PROMESSE ASSURANTIELLE"

Assurance, protection sociale et régulation à l'épreuve du réel

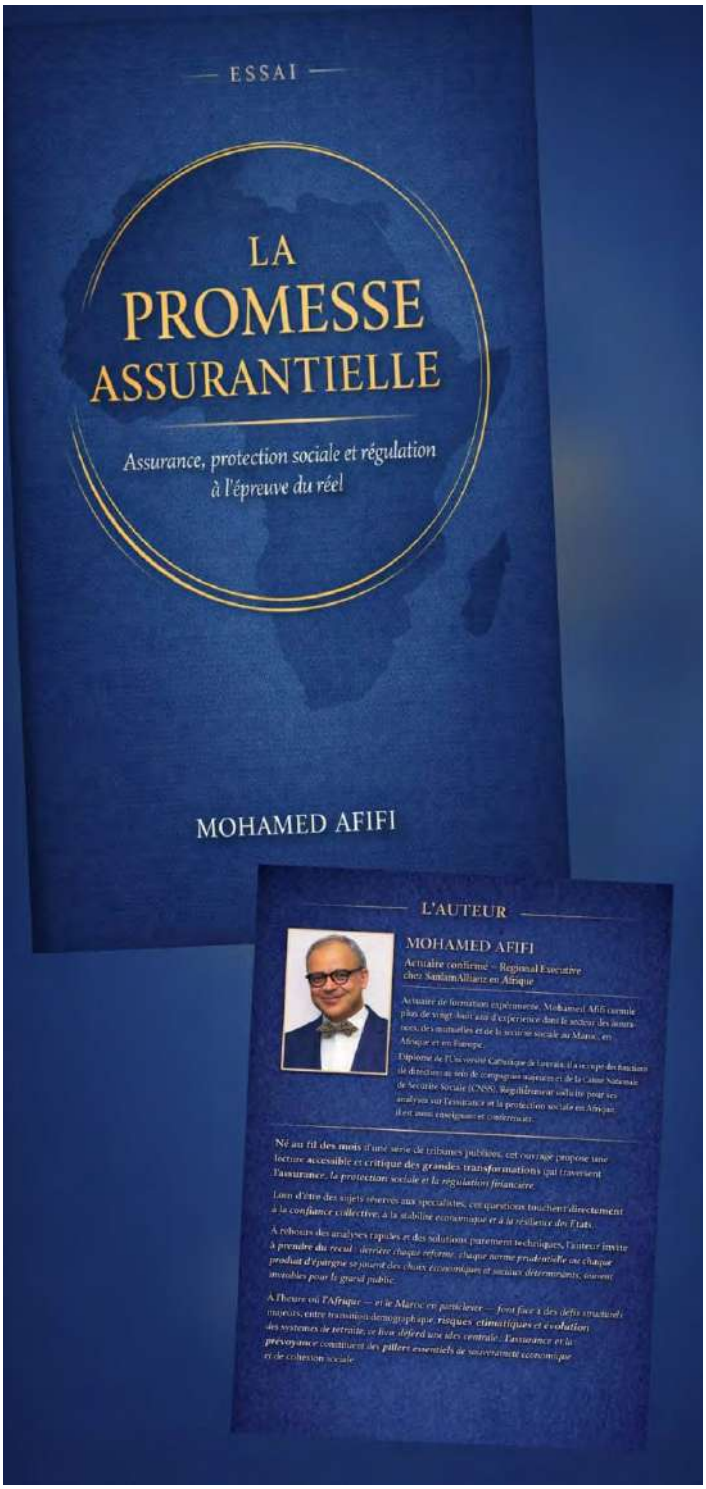

صدر مؤخرا كتاب باللغة الفرنسية بعنوان "LA PROMESSE ASSURANTIELLE, Assurance, protection sociale et régulation à l'épreuve du réel " بقلم السيد/ محمد عفيفي المدير التنفيذي الاقليمي لشركة سنلام حياة – المغرب وترجمته باللغة العربية "الوعد التأميني" التأمين، الحماية الاجتماعية والتنظيم في مواجهة الواقع".

وذكر الكتاب في تقديم لكتابه أنه عندما تُراجع التأمينات وعدها لم يكن هذا الكتاب في الأصل مشروع كتاب.

فالنصوص التي يضمها كُتبت أولاً على شكل تعليقات وتأملات وردود فعل على تطورات قطاع التأمين، ونُشرت تباعاً على منصة LinkedIn. كانت أحياناً استجابة لإصلاح معلن، أو لكارثة طبيعية، أو لرقم قُدِّم كإنجاز، أو حتى لصمت أصبح من الصعب تجاهله.

ومع مرور الوقت، بدأ خيط ناظم يتشكل بين هذه المقالات. فخلف المواضيع التي تبدو تقنية – مثل الملاءة المالية، والتأمين على الحياة، وأنظمة التقاعد، والجباية، وإعادة التأمين – برز سؤال جوهري واحد: ماذا يبقى من الوعد التأميني عندما يصبح الخطر بنيوياً وتضعف آليات الحماية؟

في زمن تسوده السرعة في التعليق والتحليل، يختار هذا الكتاب مسافة من التأمل. فهو يعيد الأرقام إلى سياقها، ويذكر بأن وراء كل قاعدة احترازية، وكل منتج ادخاري، وكل إصلاح ضريبي، خيارات غير معلنة، ومفاضلات صامتة، وأحياناً تناقضات لا بد من الاعتراف بها.

وتكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة في السياق الإفريقي، وخصوصاً في المغرب. فالمخاطر المناخية باتت أكثر حضوراً، وأنظمة الحماية الاجتماعية تتوسع، بينما تواجه أنظمة التقاعد ضغوطاً متزايدة. وفي الوقت نفسه، تنمو أسواق التأمين، لكنها قد تحمل في طياتها هشاشات لا تظهر للعيان.

ومن هنا يدافع هذا الكتاب عن فكرة بسيطة لكنها أساسية:

التأمين ليس مجرد منتج مالي، بل هو ركيزة من ركائز السيادة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والثقة الجماعية.

لقد أُعيد جمع هذه المقالات ومراجعتها وتنظيمها لتشكل رؤية متكاملة حول تحولات قطاع التأمين. وهي لا تدّعي تقديم أجوبة نهائية، بل تسعى إلى طرح الأسئلة الصحيحة.

لأن الخطر الحقيقي في عالم التأمين ليس الخطأ.

بل هو وهمُ أننا أصبحنا في مأمن من المخاطر.

المؤتمر العربي الدولي للإكتواريين 2026

الإمارات 04 – 2026/02/06

بالتنظيم المشترك ما بين الاتحاد العام العربي للتأمين واتحاد الإمارات للتأمين شركة مينامونى، عُقد المؤتمر العربي الدولي للإكتواريين 2026 تحت شعار "العالم بعيون اكتوارية" خلال الفترة من 04 إلى 06 فبراير 2026 بفندق ميلينيوم بلازا داونتاون – دبي بمشاركة واسعة من قيادات التأمين والخبراء الاكتواريين والمسؤولين التنظيميين في المنطقة.

هذا وقد ناقش المؤتمر خلال جلساته المتعددة المخاطر القائمة والناشئة التي تواجهها القطاعات المالية والتأمينية، وتقييمها وإدارتها، كما ركزت هذا العام على وجه الخصوص، على الذكاء الاصطناعي والبيانات وتأثيراها على تطوير صناعة التأمين، والاتجاهات الجديدة للتأمين الصحي في الاسواق العربية، والتحول نحو رسملة شركات التأمين حسب المخاطر، ودور الخبراء الاكتواريين في إدارة الأخطار، بالإضافة إلى تأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي على العمل الاكتواري وتأثيرات الرقمنة والتأمين المدمج وتكنولوجيا التأمين في إعادة تشكيل القطاع .

وقال السيد/ شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، خلال كلمته الافتتاحيه، أن مؤتمر الاكتواريين غدا، منذ انطلاقه عام 2023، متزامناً مع تأسيس الرابطة العربية للاكتواريين تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين، منصةً إقليميةً ودوليةً جامعةً ومعتمدة للخبراء الاكتواريين العرب.

وأكد على أن تأسيس الرابطة ونجاح الثلاث نسخ السابقه لهذا المؤتمر، يسلّط الضوء على الأهمية المتزايدة للدور الاكتواري في دعم الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة واستدامة أسواق التأمين العربية في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية المتسارعة.

وأضاف إن توسّع هذا الدور يفرض تحديات مهنية وتنظيمية وخاصة في تطوير الكفاءات الاكتوارية الوطنية، والمواءمة مع المعايير الدولية، وتعزيز التكامل وتبادل المعرفة بين الأسواق العربية. ونحن نرى في هذه التحديات فرصًا للتنمية المستدامة.

وأشار إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت اعترافًا متزايدًا من الحكومات العربية بالأهمية الاستراتيجية لقطاع التأمين بوصفه محركًا اقتصاديًا وركنًا أساسيًا للحماية المالية والاجتماعية. وقد انعكس ذلك في إصلاحات تنظيمية واسعة في دول مثل مصر والمغرب والإمارات والجزائر، إضافة إلى الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية وكلها تعكس توجّهًا مشتركًا نحو أسواق أكثر كفاءة وشفافية واستدامة.

مؤكداً أن هذه الإصلاحات قد عززت دور الخبير الاكتواري ليتجاوز مهام التسعير والاحتياطيات التقليدية، ليشمل الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال التنظيمي ودعم القرارات الاستراتيجية.

وأضاف أنه في الوقت ذاته، يشهد قطاع التأمين تحولات عميقة مدفوعة بالتقدّم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتغيرات الديموغرافية. كما تتطلب قضايا مثل تطبيق المعيار المحاسبي IFRS 17، ومتطلبات الملاءة، ومخاطر الكوارث الطبيعية، ومخاطر طول العمر قدرات بيانات أقوى، وأدوات متقدمة، وفكرًا اكتواريًا مرنًا ومبتكرًا.

مشيراً إلى أنه على الرغم من أن المنطقة العربية لا تمثّل سوى 0.79% من أقساط التأمين العالمية، إلا أنها تجذب اهتمامًا دوليًا متزايدًا بفضل عدد سكانها البالغ 450 مليون نسمة، وقوة أساساتها الاقتصادية، وفجوة الحماية الكبيرة المقدّرة بـ 86% وهو

ما يظهر بوضوح في أسواق رائدة مثل السعودية والإمارات والمغرب.
موضحاً انعكس هذا بوضوح في تنامي استضافة المنطقة لعددٍ متزايدٍ من المؤتمرات والملتقيات والفعاليات المهنية التي تنظمها الجمعياتُ الاكتوارية والمؤسساتُ الدولية (SOA, IOFA, IAA)، وبمشاركةٍ واسعةٍ من خبراءَ وممارسين من مختلف أنحاء العالم.
وأكد على أن هذا الواقع يضعنا أمام مسؤولية مشتركة لمواصلة تطوير المهنة الاكتوارية، والاستثمار في الكفاءات، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. ونأمل أن يكون هذا المؤتمر منصة لحوار فعّال ورؤى عملية تساهم في بناء قطاع تأميني عربي أكثر مرونة واستدامة.
وفي ختام كلمته دعا الاكتواريين الشباب إلى احتضان الابتكار وقيادة هذا التحول، لأن المستقبل لكم.
وقال السيد/ فريد لطفي الأمين العام لاتحاد الإمارات للتأمين، خلال كلمته الافتتاحية، أن الخبراء الاكتواريين لطالما كانوا يشكلون العمود الفقري لصناعة التأمين مستفيدين من الرياضيات والإحصاءات لتقييم المخاطر وتحديد أقساط التأمين وضمان الاستفادة المالية ، لكن ظهور الذكاء الاصطناعي أدى إلى تغيير هذا النهج ، واليوم يمكن للاكتواريين تسخير الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات لتحليل كميات هائلة من المعلومات في وقت أقل والكشف عن الأنماط المخفية ، وتعزيز الدقة التنبؤية بشكل لم يسبق له مثيل ، لافتا إلى أن شركات التأمين التي تستفيد من التحليلات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي ، لديها خفض في أوقات معالجة المطالبات بنسبة 50 % وخفض تكاليف الكشف عن الاحتيال بنسبة 30 % (بحسب تحليلات مؤسسات دولية) مشيرا إلى أن هذا التحول يجعل التأمين أكثر كفاءة.
وأكد على أن هذا التطور في استخدامات الذكاء الاصطناعي يعمل على توسيع دور الخبير الاكتواري، ما يوفر فرصا أكبر لدفع الابتكار في النظام البيئي لتكنولوجيا التأمين كصناع قرار استراتيجي، لافتا إلى أن التطورات والتحديات التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا المالية باتت تفرض على الاكتواريين تحسين مهاراتهم باستمرار في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والأتمتة، للبقاء في المنافسة.
وأشار إلى أن قطاع التأمين الخليجي واجه نقصا حادا في الكوادر الاكتوارية المؤهلة، مما يعد معوقا رئيسيا لتقييم المخاطر وتسعير المنتجات بشكل دقيق لافتا إلى أن هذا النقص يرجع إلى صعوبة الاختبارات المهنية وطول فترة التأهيل التي قد تستغرق بين 7 و 10 سنوات، وكذلك تزايد الطلب على هذه المهنة عالميا وإقليميا ،مما دفع الهيئات التنظيمية في دول المجلس لإطلاق مبادرات لتأهيل المواطنين وفرض حد أدنى من الاكتواريين المعتمدين لكل شركة .
وأوضح أن قطاع التأمين واجه ويواجه بدوره نقصا في الخبراء الاكتواريين المواطنين والعرب على حد سواء حيث يعتمد بشكل كبير على الكفاءات الأجنبية لافتا في الوقت نفسه إلى تحرك نشط من قبل الجهات المختصة في الدولة لإطلاق مبادرات لتأهيل المواطنين أبرزها مبادرة (أكتواري) التي تم إطلاقها بهدف تعزيز التوطين في القطاع المالي والتأمين، وتأهيل مواطنين إماراتيين للعمل كخبراء اكتواريين، كما تم في في وقت سابق توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة شئون الرئاسة ومعهد الإمارات المالي تهدف إلى تقديم 100 منحة دراسية سنوية في تخصص العلوم الاكتوارية ، وتم اختيار عدد من المواطنين للاستفادة من هذه المنح ن لمتابعة دراستهم في الولايات المتحدة واستراليا، فضلا عن مبادرات أخرى تجري مع عدد من الجامعات الوطنية والعالمية ، من بينها كليات التقنية العليا، وجامعة زايد، والجامعة الأمريكية في دبي، لإطلاق برنامج بكالوريوس متخصص في العلوم الاكتوارية بدعم من شركات التأمين .

مؤتمر GAIF35 يعلن عن فتح التسجيل المبكر مع طرح حزم رعاية مبتكرة للشركات

أعلنت اللجنة التنظيمية للمؤتمر العام الخامس والثلاثين للاتحاد العام العربي للتأمين (GAIF 35) عن فتح باب التسجيل المبكر للمشاركة في المؤتمر، والمقرر عقده خلال الفترة من 4 إلى 7 أكتوبر 2026 في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات بمنطقة البحر الميت ، تحت شعار (العودة إلى المبادئ).

ودعت اللجنة المنظمة جميع المهتمين بقطاع التأمين إلى الإسراع في إتمام إجراءات التسجيل عبر الموقع الرسمي للمؤتمر:
www.GAIF2026.com

وذلك لضمان حجز الإقامة الفندقية، حيث سيتم تخصيص الغرف وفق أولوية التسجيل نظرًا للإقبال الكبير المتوقع من قيادات صناعة التأمين والخبراء وصنّاع القرار من مختلف الدول.

وفي هذا السياق، أعلنت اللجنة عن إعداد حزم رعاية متنوعة تلائم احتياجات المؤسسات الراغبة في تعزيز حضورها خلال هذا الحدث الإقليمي البارز، وتشمل أبرز فئات الرعاية:

رعاية النخبة، الرعاية الماسية، رعاية التيتانيوم، رعاية البلاتينوم، الرعاية الذهبية، الرعاية الفضية، الرعاية التكنولوجية، رعاية الاتصالات، رعاية الإعلام، الرعاية الطبية، رعاية السفر، رعاية النقل، رعاية التسجيل، رعاية حقائب المؤتمر، رعاية شارات المؤتمر، رعاية المفكرة والقلم، رعاية بطاقة التعريف، رعاية إلغاء الفعاليات، رعاية برنامج المرافقين، رعاية استراحة القهوة، وغيرها من الحزم المصممة لتعزيز الظهور والتفاعل المهني.

وأكدت اللجنة المنظمة أن المؤتمر سيمثّل منصة حوار مهنية رفيعة تجمع أبرز الخبراء الإقليميين والدوليين، بهدف تعزيز التعاون، وتبادل الخبرات، واستشراف مستقبل صناعة التأمين في العالم العربي.

GAIF35 Announces the Opening of Early Registration and Introduces Innovative Sponsorship Packages for Corporate Partners

The Organizing Committee of the 35th General Arab Insurance Federation Conference (GAIF 35) has announced the opening of early registration for participation in the event, which will take place from 4 to 7 October 2026 at the King Hussein Bin Talal Convention Centre at the Dead Sea , under slogan (Back to Principles).

The Committee invited all professionals and stakeholders in the insurance sector to complete their early registration through the official conference website:
www.GAIF2026.com

Early registration will help secure hotel accommodations, as room allocations will be based on registration priority, particularly given the expected high demand from industry leaders, experts, and decision makers from across the region and beyond.

The Committee also announced the availability of a diverse range of sponsorship packages, designed to meet the needs of institutions seeking strategic visibility during this major regional event. Key sponsorship categories include:

Elite, Diamond, Titanium, Platinum, Gold, Silver, Technology, Telecommunication, Media, Beverage, Medical, Travel, Transportation, Registration, Conference Bags, Conference Lanyard, Notepad & Pen, Conference Badge, Pocket Agenda, Promotional Material, Voices of the Event, Event Cancellation, Partnership, Spouse, Coffee Break, Networking.

The Committee emphasized that GAIF 35 will serve as a premier professional platform, bringing together leading regional and international experts to promote collaboration, exchange knowledge, and explore the future of the insurance industry in the Arab world.

GAIF 35
GENERAL المؤتمر
CONFERENCE العام
Early Bird Registration
for GAIF 35 is now live!
Non-GAIF Member USD 1000 800
GAIF Member USD 750 600
Register before 1 May, 2026
Limited-time offer — don't miss out!
4-7 October 2026
GAIF2026.com
Back to Principles

تتشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن ترحّب بانضمام شركة الرياض لإعادة التأمين - السعودية إلى عضويته، معربتاً عن ثقتها بأن هذه العضوية ستكون فاتحة خير من التعاون المثمر بما يساهم في دعم أهداف الاتحاد العام العربي للتأمين والازدهار لصناعة التأمين العربية

RiyadhRe

تتشرف الأمانة العامة الاتحاد العام العربي للتأمين أن تعلن عن قبول عضوية شركة شديد يوروب انشورانس آند رينشورانس بروكريج ليمتد- فرع دبي ويعبر عن خالص التقدير لانضمامها، متطلعًا إلى تعاون بناء يسهم في تعزيز المبادرات المشتركة وخدمة أهداف صناعة التأمين العربية

Chedid Re

تتشرف الأمانة العامة الاتحاد العام العربي للتأمين الإعلان عن انضمام شركة شركة بيت التأمين الكويتي للاستشارات التأمينية - الكويت إلى عضويته، متمنًيا لها التوفيق، ومؤكدا أهمية هذه الخطوة في دعم مسار التعاون وتبادل الخبرات

بيت التأمين الكويتي
KUWAIT INSURANCE HOUSE
للاستشارات التأمينية

تتشرف الأمانة العامة للاتحاد العام
العربي للتأمين أن تتقدم بخالص التهنئة إلى
شركة بيت التأمين الكويتي
لوساطة جميع أعمال التأمين- الكويت
إلى عضويته، مرحّبا بها ضمن منظومة عمل تسعى إلى
الارتقاء بالقطاع وتطوير آليات التعاون بين مختلف الفاعلين

بيت التأمين الكويتي
KUWAIT INSURANCE HOUSE
جميع أعمال التأمين

تتشرف الأمانة العامة الاتحاد العام
العربي للتأمين أن تعلن عن انضمام
شركة سند للتأمين – ليبيا
لعضويته، متمنياً لشركة
سند للتأمين – ليبيا النجاح والتوفيق بما
يعزز صناعة التأمين العربية

سنـد للتأمين
SANAD INSURANCE

تتشرف الأمانة العامة للاتحاد العام
العربي للتأمين أن ترحّب بانضمام
شركة المتخصصة للتأمين الصحي - اليمن
إلى عضويته، متمنًّيا لها التوفيق، ومؤكّدا
أهمية هذه الخطوة في دعم مسار
التعاون وتبادل الخبرات

MIS
المتخصصة للتأمين الصحي
Medical Insurance Specialist

تتشرف الأمانة العامة الاتحاد العام
العربي للتأمين أن تعلن عن قبول عضوية
شركة المشرق للتأمين – ليبيا
مرحّبا بها ضمن منظومة عمل تسعى إلى
الارتقاء بالقطاع وتطوير آليات التعاون
بين مختلف الفاعلين

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأسمى آيات التهاني إلى
الدكتور/ إسلام عزام
بمناسبة تكليفه القيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية - مصر
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام الموكلة إليه و للهيئة العامة للرقابة
المالية - مصر التقدم والازدهار

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأسمى آيات التهاني إلى
الأستاذ/ عزالدين محمد حسين كشير
بمناسبة تكليفة بمنصب المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين – ليبيا
وفقه اللّه في أعماله ونتمنى له كل التوفيق في المهام الموكلة إليه ولهيئة
الإشراف على التأمين – ليبيا التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلى
الأستاذ/ شريف غطاس
بمناسب تعيينه بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة أورينت للتأمين – مصر
وفقه اللّه في أعماله ونتمنى له كل التوفيق في المهام الموكلة إليه ولشركة
أورينت للتأمين – مصر التقدم والازدهار

يسعد ويشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلى
الأستاذ/ علي نور
بمناسبة توليه منصب المدير العام لجمعية التأمين البحرينية – البحرين
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه ولجمعية التأمين البحرينية – البحرين التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلى
الأستاذ/ وليد القططي
بمناسبة تعيينه بمنصب القائم بأعمال المدير العام لشركة التأمين العربية – الأردن
وفقه الله في أعماله ونتمنى له كل التوفيق في المهام الموكلة إليه و لشركة التأمين العربية – الأردن التقدم والازدهار

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأسمى آيات التهاني إلى
الأستاذ/ حمد بن عبدالعزيز المشاري
بمناسبة توليه منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة المتحدة للتأمين التعاوني – السعودية
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه و للمجموعة المتحدة للتأمين التعاوني – السعودية التقدم والازدهار

يسعد ويشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلى
الأستاذة/ مينوش عبدالمجيد
بمناسبة توليها منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات أكسا – مصر
متمنين لها كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليها و لمجموعة شركات أكسا – مصر التقدم والازدهار

تنعي الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بمزيد من الأسى والحزن

المرحوم الدكتور/ عثمان الهادي إبراهيم

وزير التجارة الخارجية الأسبق بالسودان

و المدير العام لشركة شيكان للتأمين

ويتقدم الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين باسمه شخصياً وباسم السادة أعضاء مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين وكافة العاملين في الأمانة العامة للاتحاد بخالص التعازي، سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته

كلمة رثاء وكلمة وفاء
المرحوم /عثمان الهادي

شغل الفقيد عدة مناصب حكومية وزير التجارة الخارجية في السودان، حيث ارتبط اسمه بملفات تنشيط العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري وتعزيز الصادرات والواردات، كما شغل ايضاً سابقاً منصب وزير الزراعة والغابات الاتحادي.

كما يعد الراحل من الخبراء البارزين في التأمين الإسلامي وأحد أبرز المؤثرين في تطوير قطاع التأمين والتكافل في السودان، حيث شغل منصب العضو المنتدب السابق لشركة شيكان للتأمين، وله إسهامات واسعة في تأسيس وتطوير شركات تأمين وإعادة تأمين داخل السودان وخارجه.

ترك إرثًا كبيرًا في القطاعين الاقتصادي والتأميني، وتم تقديره على نطاق واسع داخل السودان وخارجه، وكانت له إسهامات مؤثرة في صياغة السياسات الاقتصادية خاصة في مجالات التجارة، الزراعة، الاستثمار، والتأمين.

رحل الفقيد وستظل سيرته الطيبة وأثره الكريم محل تقدير واعتزاز لدى كل من عرفه وتعامل معه

شكيب أبوزيد

www.gui.ps

مستقبل بلا قلق

القرار بيدك... والأمان علينا

العالمية
المتحدة للتأمين

لأجيالنا القادمة

OMANRe

Reinsurance Protection Beyond Expectations

Growth, Guided by Discipline

We pursue profitable growth by prioritising technical excellence, disciplined underwriting, and regional alignment. A smarter approach to risk, built on long-term partnerships.

omanre.com

الأهلية للتأمين
AL AHLEIA INSURANCE

الـــثقـــة إرثنـــا
Legacy of Trust

alahleia.com

1888 444

HAYAH

Life. Health. Savings.

And the Confidence to Move Forward.

At HAYAH, life and health insurance go beyond protection.
They are about empowering futures with confidence, resilience, and long-term well-being, at every stage of life.

And because the future doesn't happen by chance.
Our **Employee Savings** and **Individual Savings** solutions are designed to turn intention into long-term security, helping people move forward with confidence.

Discover more at www.hayah.com

Empowering futures